بسم الله الرحمن الرحيم

التقريـــر السيـــــاسي

المقدم من / اللجنة المركزية

للحزب الاشتراكي اليمني

إلى

المجلس الحزبي الوطني

الأول

دورة الوفاء للرفيق المناضل

علي صالح عباد (مقبل)

المنعقد في صنعاء بتاريخ(١٥-١٧) ديسمبر ٢٠١٤م

مستجدات

المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي

وموقف الحزب منها

منذ

المؤتمر العام الخامس للحزب

((مؤتمر الشهيد جار الله عمر))

٢٦-٣١ يوليو ٢٠٠٥ م

وحتى اليوم

مستجدات المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي وموقف الحزب منها منذ المؤتمر العام الخامس يوليو ٢٠٠٥م وحتى اليوم

إن أية قراءة تقييمية لتفاصيل ومستجدات المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي الوطني العام بمساراته ومتغيراته المتسارعة التي شهدتها الفترة المنصرمة منذ المؤتمر العام الخامس للحزب الاشتراكي في يوليو ٢٠٠٥م وحتى اليوم، تكشف وبما لايدع مجالا للشك الحالة الديناميكية الاستثنائية التي شهدتها هذه المرحلة، دون غيرها من المراحل التاريخية التي شهدتها بلادنا في تاريخها الحديث والمعاصر.

لقد احتشدت السنوات التسع المنصرمة بالأحداث التاريخية الكبرى والمتسارعة، بدا معها المجتمع اليمني من أقصاه إلى أقصاه، وبكل تكويناته السياسية والاجتماعية وكأنه ينهض من جديد، نافضا عنه غبار سنوات السبات والركود الطويل، يسابق الزمن للإمساك بفرصة اللحظة الأخيرة للتغيير والثورة، في قلب الأزمة السياسية الوطنية المركبة والمتفاقمة –التي انتجتها السلطة- درءاً للمآلات الكارثية المنذرة بها قبل فوات الأوان.

وفي قلب هذا المشهد الديناميكي المتغير، كان الحزب الاشتراكي اليمني الحامل السياسي والاجتماعي لمشروع التغيير حاضرا بكثافة، فكرة ومشروعا، في مقدمة قوى التغيير والتحديث، في ساحات النضال السلمي، المراكمة لشروط التغيير والثورة السلمية، والمنتصرة لها على امتداد الساحة الوطنية بجنوبها وشمالها.

لقد مثل المؤتمر العام الخامس للحزب المنعقد في صنعاء في الفترة ٢٦-٣١ يوليو ٢٠٠٥م "مؤتمر الشهيد جار الله عمر" تحت شعار (اصلاح مسار الوحدة) بما خلص إليه من نتائج ومخرجات برنامجية، وموجهات سياسية ونضالية، تنتصر لوحدة الحزب وخطه السياسي ومشروعه الوطني الديموقراطي، انعطافة حقيقية في حياة الحزب، أسست لمرحلة نوعية ديناميكية جديدة، تجاوزت محددات وتعقيدات الحالة التي فرضت على الحزب، بهدف الإبقاء عليه محاصرا ومشلولاً، أسيراً لمقتضيات وأوجاع اللحظة التي انتجتها حرب صيف ٩٤م الظالمة ، وفي أحسن الأحوال ليس أكثر من شكلاً ديكورياً، كأحد متطلبات ديموقراطية الواجهة، المعتمدة منذ الحرب ، وماتلاها من سياسات إقصائية تصفوية وانتقامية. إلا أن الأمر سار على عكس ماتشتهيه السلطة، فبعد أن ظن خصومه انهم قد أنجزوا مهمة الإجهاز عليه بالحرب الظالمة، نهض من تحت الأنقاض، واقفا على قدميه، مضمدا جراحاته، ململما أشلائه في فترة زمنية قياسية، مسجلا انتصارا أسطوريا في معركة البقاء، ليخوض معركة العودة إلى الحياة السياسية، بإرادة سياسية قوية ، واثقة بالقدرة على الانتصار في النهاية أيا كانت التحديات والمعوقات الذاتية والموضوعية الحاكمة لنشاطه، والتي رافقته على طول الفترة المنصرمة. ورغم تأثيرها سلبا على أداء الحزب التنظيمي ودوره السياسي، وتحييدها

لجزء من طاقات وقدرات وامكانيات الحزب المتاحة، والتي ظلت خارج نطاق الفاعلية والتأثير، إلا أنها لم تتمكن من كسر إرادته، وصلابة مناضليه الذين نهضوا به مجدداً، ليتعافى تدريجيا، بخطوات بطيئة، ولكن ثابتة وإلى الأمام، مستفيدا من التوازنات السياسية والاجتماعية المتنامية لصالح قوى التغيير ، وتوظيف وترشيد الممكنات المتاحة، وإعادة ترتيب أولوياته، بدءاً بالمهام الإنقاذية الملحة، وفي المقدمة منها:

١- كسب المعركة في المواجهة المصيرية المستهدفة إقصائه واجتثاثه فكرة وتاريخا وكياناً، بالحفاظ على كيانه الوطني وهويته السياسية والفكرية ووحدته التنظيمية.
٢- التمسك بمشروعه الوطني الديموقراطي الحداثي، والحيلولة دون النكوص عن الديموقراطيةوالتعددية السياسية والحزبية.
٣- مغادرة حالة العزلة والحصار السياسي والاقتصادي والاعلامي المفروضة عليه، والانخراط في الحياة السياسية.
٤- تبني قضايا الناس ومشكلاتهم وهمومهم، ولاسيما مايتعلق بقضايا ومعاناة مواطني الجنوب التي انتجتها حرب صيف ٩٤م، وفضح ومقاومة الانتهاكات التي طالت منجزات الثورة في الجنوب ، المجسدة للعدالة الاجتماعية وفي المقدمة القطاع العام والتعاوني والمختلط وقضايا العمال والفلاحين والحقوق المشروعة للمواطنين والانتصار لها.

إن الرؤية التقييمية الواقعية لنشاط الحزب خلال الفترة المنصرمة منذ المؤتمر العام الخامس للحزب يوليو ٢٠٠٥م وحتى اليوم، مقارنة بحجم تعقيدات الواقع والمعوقات والكوابح الداخلية والخارجية التي انتجتها السلطة في وجه الحزب تكشف بما لايدع مجالا للشك قوة الارادة السياسية التي يتميز بها حزبنا وصلابة مناضليه وكوادره وقياداته، وثراء الروح النضالية والوطنية للحزب، التي مكنته من قهر كل مابدا مستحيلا والتقدم بخطوات واثقة وثابتة وتدريجية إلى قلب الحياة السياسية مجددا، مستندا على الروح الكفاحية لمناضليه وتضحياتهم الجسورة، وعلى ماتيسر من الإمكانيات المادية –بعد نهب ومصادرة كل موجودات الحزب- بدءاً بإنجاز المهام والأولويات ذات الطابع الانقاذي ، الضامنة لوجود الحزب وبقائه وتجدده من ناحية ، وتحقيق تلك الأهداف والمهام البرنامجية الاستراتيجية، الدافعة باتجاه التغيير والإصلاح السياسي وبناء الدولة المدنية الديموقراطية الحديثة، وفي المقدمة منها إزالة آثار الحرب والانتصار لقضية الجنوب ، من ناحية أخرى، في إطار خارطة طريق تمثل الخط السياسي والنضالي للحزب، التي حددت معالمها مخرجات المؤتمر العام الخامس للحزب.

لقد كانت <u>الخطوة الأولى</u> في هذه المسيرة النضالية للحزب تتجه نحو استكمال بناء مقومات التحالفات السياسية للمعارضة في إطار تكتل أحزاب اللقاء المشترك خلال فترة قياسية من الزمن، داخلا بذلك إلى ساحات الفعل السياسي من أوسع أبوابه، في نقلة نوعية أخرجته دفعة واحدة من حالة العزلة والرتابة التي حوصر داخلها بحرب صيف ٩٤م ، وماتلاها من سياسات اقصائية وانتقامية، إلى مواقع انتاج شروط وتوازنات الفعل السياسي في إطار معارضة جادة وفاعلة في تكتل أحزاب اللقاء المشترك، الذي أثبت حضوره وأدائه

المتميز في إحدى أهم الاستحقاقات الوطنية –الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٦م وكان لها مابعدها- كما سنرى لاحقا.

أما <u>الخطوة الثانية</u> في مسيرة الحزب الكفاحية الفاعلة، تمثلت في رفع سقف الخيارات النضالية للحزب، عبر تفعيل مختلف الوسائل والأساليب النضالية السلمية والديموقراطية والتي تم تعميم العمل به، وتضمينها إتجاهات خطة عمل الحزب، كترجمة لأحد أهم قرارات الدورة الرابعة للجنة المركزية في يناير ٢٠٠٧م ، متجاوزا بذلك الأنماط التقليدية الموسمية للنشاط الحزبي أثناء الاستحقاقات الانتخابية ، أو الاكتفاء بتسجيل المواقف الخطابية فحسب ، في مواكبة حية للحراك الجماهيري الذي انتجته الانتخابات الرئاسية، وحركة الاحتجاجات المطلبية المعتملة في الشارع ،والمتزامنة مع بدء الفعاليات الاحتجاجية للحراك السلمي الجنوبي ،على طريق مراكمة تقاليد ميدانية جديدة للممارسة الديموقراطية.

وكانت <u>الخطوة الثالثة</u> في هذا المسار متجسدة في المواقف المبدئية التي تبنتها الهيئات القيادية للحزب، وممثلوه في الهيئات القيادية للمشترك وفي كتلته البرلمانية في مجلس النواب، المكرسة لرفع السقو ف المطلبية للمعارضة المؤتلفة في تكتل أحزاب المشترك ، بما يواكب النضالات الجماهيرية الاحتجاجية التي تكتسح الشارع ، والمتطلعة الى إحداث التغيير والإصلاح السياسي الشامل ، للحيلولة دون احباط أو اجهاض تلك الاحتجاجات المراكمة لشروط عملية التغيير ، وذلك من خلال رفض الإنخراط في أية عملية انتخابية شكلية تدعو لها السلطة دون ضمان إصلاحات انتخابية شاملة ، تجعل منها بوابة للتغيير السلمي الديموقراطي ، وكذا رفض الاستمرار في حوارات عقيمة لاترتقي إلى مستوى تطلعات جماهير الشعب في التغيير والإصلاح الشامل.

وتتويجا لهذه الخطوات النضالية التصعيدية والأحداث والمتغيرات الديناميكية التي زخرت بها الفترة المنصرمة في مواجهة مظاهر الازمة السياسية والوطنية المتفاقمة التي انتجتها السياسات القمعية للسلطة منذ حرب ٩٤م ، ووقفت عاجزة عن انتاج الحلول والمعالجات الناجعة لها للحيلولة دون تفاقمها نحو المآلات الكارثية المنذرة بها . جاءت انتفاضة الحراك الجماهيري السلمي في الجنوب، التي انخرط فيها مناضلوا حزبنا، بنشاط وفاعلية ، وباتوا يشكلون نواتها الصلبة منذ انطلاقتها في مارس عام ٢٠٠٧م ، ممهدة لانطلاق الثورة الشبابية الشعبية السلمية في ١١ فبراير ٢٠١١م ، التي لعب فيها شباب الحزب دورا فاعلا ومتميزا، وكانوا السباقين في اشعالها ، وخوض غمارها، وبلورة اهدافها ومضامينها المدنية التحديثية. لتغدو انتفاضة الحراك الجنوبي والثورة الشبابية السلمية أهم حدثين سياسيين على الاطلاق خلال الفترة المنصرمة ، عبرا بحق عن جوهر ومحتوى عملية التحول لثورة الفرصة الأخيرة ، المتولدة في قلب الأزمة السياسية والوطنية المركبة، والتي انعكست بمظاهرها المختلفة، وبمساراتها المتفاقمة، ومن ثم بمآلاتها الثورية على تفاصيل مستجدات المشهد السياسي والوطني العام خلال الفترة المنصرمة منذ يوليو ٢٠٠٥م وحتى اليوم ، وذلك على النحو التالي:

المحور الأول : مستجدات المشهد الوطني العام:

١- مستجدات القضية الجنوبية والحراك الجنوبي السلمي ٢٠٠٧ - ٢٠١٤م:-

مستجدات القضية الجنوبية :-

ظلت القضية الجنوبية بمظاهرتجلياتها المختلفة ، منذ بروزها كنتيجة لحرب صيف ٩٤م وحتى اليوم ، تفرض نفسها كقضية محورية تلقي بضلالها على كل الأحداث السياسية والوطنية التي شهدتها الساحة اليمنية ، كأحد أبرز المحددات الرئيسية لمواقف الأطراف السياسية الفاعلة في المعادلة السياسية – السلطة والمعارضة- ، وأخذت تستقطب اهتماما شعبيا وسياسيا وطنيا متصاعدا ، مع ظهور الحراك الاجتماعي السلمي عقب حرب صيف ٩٤م ، وتصاعده تدريجيا ، ولاسيما منذ الفعالية الجماهيرية الحاشدة في ٢٠٠٧/٧/٧م ، والفعاليات اللاحقة لها ، والتي تمكنت من نقل القضية الجنوبية دفعة واحدة الى دائرة الاهتمام الوطني والاقليمي والدولي ، صارت معها القضية الجنوبية أحد العناوين الرئيسية لأجندة المشهد السياسي الوطني ، كقضية مفتاحية لأية محاولة جادة للإصلاح السياسي والوطني الشامل لمظاهر الأزمة السياسية والوطنية المتفاقمة في البلاد ، والتي باتت هدفا للثورة الشبابية الشعبية السلمية في ١١ فبراير ٢٠١١م، ومحورا لاهتمام كل الأطراف السياسية والاجتماعية المشاركة في الحوار الوطني ، وفي صدارة أجندة مؤتمر الحوار الوطني الشامل المشارف على الانتهاء.

لقد اكتسبت القضية الجنوبية أهميتها وحيويتها من عدالتها ومشروعيتها وأهليتها القانونية والسياسية والتاريخية، ومن بشاعة ووحشية آلية القوة والعنف المنتجة لها ، حيث ظلت على مدى أكثر من عقد ونصف من الزمن ، تكثف في مضامينها التفاصيل المأساوية لتحلل المشروع الوطني الديموقراطي العظيم ، الذي طالما حلم به اليمنيون ، وعلقوا عليه آمال وطموحات عراض، حتى أتت عليه حرب صيف ٩٤م الظالمة ، بنتائجها وآثارها المأساوية، وماتلاها من سياسات وتبعات اقصائية وانتقامية ، تجسدت في التعاطي مع الجنوب وقضاياه الحيوية باعتباره أرض فيد وغنيمة حرب، واختزلت الجنوب إلى مجرد جغرافيا بلا تاريخ ، حيث تم الاجهاز على أهم ركائزه السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وكل مايمت بصلة إلى تجربة حكم الحزب الاشتراكي اليمني، الشريك الرئيسي في تحقيق الوحدة، وإلى الدولة الوطنية الديموقراطية في الجنوب في مرحلة ماقبل الوحدة ((جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية)) بما في ذلك أفضل مافي التجربة من مكاسب وطنية تم تحقيقها بجهود شعبية ووطنية مضنية، فكان لها آثار كارثية على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي وعلى الحياة المعيشية

للمواطنين ، طالت في نتائجها النسيج الوطني للوحدة السلمية ، ومضمونها الديموقراطي، وحولت الشراكة في الوحدة إلى وضع سياسي جديد لايمت إليها بصلة.

إن المشروع السياسي الذي تبنت تنفيذه سلطة حرب صيف ٩٤م في المحافظات الجنوبية بعد الحرب يقوم على التراجع عن مضامين الاتفاقيات الوحدوية ، وتعميم أسواء ما كان قائما في نظام الشمال ، في أسواء عملية ضم وإلحاق ، تعاملت مع الجنوب كفرع عاد الى الاصل ، مطيحة بالمشروع الوطني الديموقراطي، الذي قامت على أساسه وحدة ٢٢مايو١٩٩٠م السلمية التوافقية.

لقد أفرزت الحرب والسياسات الرسمية اللاحقة لها، وضعا عاما يتسم بالانقسام الرأسي القائم على التمييز ضد سكان الجنوب ، واعتماد مجموعة من الاجراءات الهادفة إلى تدمير التراث السياسي والاقتصادي-الاجتماعي والثقافي و التاريخي في هذا الجزء من الوطن ، وكذا تدمير الخبرات التي اكتسبها المواطنون هناك في سياق تجاربهم التاريخية، وبعقلية الغلبة البدائية راحت السلطة تدمر جهاز الدولة الجنوبية السابقة ، وتلغي تراكمات خبراته، وتسرح عشرات الآلاف من كوادره وموظفيه المدنيين والعسكريين دون مراعاة للحد الأدنى من حقوقهم المشروعة كمواطنين ، وجرى خصخصة مؤسسات القطاع العام من خلال عملية نهب فاسدة، كان المتنفذون هم المستفيد الوحيد منها، وقذفت بالعاملين فيها إلى سوق البطالة بدون حقوق أو تعويضات، وبالمثل طرد الفلاحون من أراضيهم، وصودرت مزارع الدولة، وأعيد توزيعها على حفنة من المتنفذين، ونهبت أراضي الدولة لصالح فئة صغيرة من كبار المسؤولين والضباط على حساب الاحتياجات الاستثمارية والسكنية، وتجاوز ذلك إلى نهب الأراضي والممتلكات الخاصة لأعداد كبيرة من المواطنين، وأخضعت المحافظات الجنوبية لإدارة عسكرية وأمنية ذات طبيعة استثنائية، همشت معها الإدارة المدنية ، وموورست الكثير من اجراءات التصفية والانتقام السياسيين ، وأشيعت حالة مفتعلة من الفوضى ومن الانتهاكات القانونية، وجرى إحياء مختلف أنواع النزاعات الاجتماعية القديمة من سياسية وقبلية وجهوية.

لقد راحت سلطة الغلبة الداخلية تضرب شبكة المصالح التي كانت الدولة الجنوبية السابقة تقدمها لشرائح واسعة من السكان وتراجعت الكثير من الخدمات التي كانوا يحصلون عليها، وأهين عمدا تراث الجنوبيين النضالي ورموزهم، وانترعت المعالم المجسدة لشراكتهم في الوحدة كجزء رئيسي من شراكتهم الوطنية، وتحولت الوحدة من قضية نبيلة ربطوا أحلامهم وتطلعاتهم بها إلى تهمة يومية بالإنفصال ، تلاحقهم في حلهم وترحالهم، ولم يتوقف الاعلام الرسمي عن استخدامها كوسيلة لتوجيه الاهانات وممارسة القتل المعنوي لكل من ينتمي الى الجنوب .

نشأة وتطور الحراك الجنوبى السلمى :-

إن التفاعلات السياسية والشعبية التي شهدتها المحافظات الجنوبية منذ نهاية حرب ١٩٩٤م قد أفضت إلى نشوء حراك سياسي واجتماعي سلمي، ظل ولايزال يتنامى باستمرار،

متسلحا بالقضية الجنوبية كرد فعل طبيعي لفشل سلطة ٧-يوليو في إدارة مشروع الوحدة، وتحويله من مشروع وطني ديمقراطي ، الى مشروع صغير للغلبة الداخلية ، واستخدام القوة للإطاحة بالشراكة الوطنية ، وإحتكار السلطة والثروة لصالح فئة ضئيلة من المتنفذين.

لقد بدأ الحراك السياسي والاجتماعي السلمي في المحافظات الجنوبية متبنيا للنضال السلمي منذ البداية ، عبر تنظيم الاحتجاجات المطلبية السلمية لجمعيات المقاعدين العسكريين والمدنيين ومنذ مطلع عام ٢٠٠٧م ، بدأ بطرح مطالب حقوقية في إطار تصفية آثار حرب صيف ٩٤م ، وفي ظل الممانعة غير المبررة للسلطة عن الاستجابة لتلك المطالب الحقوقية المشروعة ، ومواجهتها بالقمع والعنف ، تصاعدت تلك الاحتجاجات تدريجيا – كميا ونوعيا ، وإرتفع سقف مطالبها إلى إثارة موضوعات الشراكة الوطنية في الوحدة وفي السلطة وفي الثروة ، والمطالبة ببناء دولة قانون حديثة ترعى وتضمن حقوق المواطنة المتساوية ، وصياغتها على أسس عادلة ، تضمن المشاركة الوطنية وتصون الحقوق المادية والسياسية والمعنوية لجميع مواطنيها.

وفي هذا السياق سجلت الفعالية الاحتجاجية الحاشدة للحراك السلمي الجنوبي التي تم تنظيمها بنجاح مشهود ولأول مرة في ساحة العروض بخورمكسر م / عدن في ٢٠٠٧/٧/٧ م تحولا نوعيا في مسار الحراك السياسي والاجتماعي السلمي ، الذي إزداد زخما باستقطاب فئات جديدة من الشباب والطلاب والمرأة ، ومن مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية في المدينة والريف ، والتي شاركت بحماس في الفعاليات الاحتجاجية الشعبية الحاشدة اللاحقة ، ليتحول على اثرها الحراك الاجتماعي السلمي إلى انتفاضة شعبية متواصلة ، تعاظمت بزخمها الجماهيري الشعبي باضطراد ، وتنوعت أشكالها النضالية من إعتصامات ،تظاهرات ، مسيرات ، عصيان مدني وأخيرا هبات شعبية ، لتغدو في مظاهر تجلياتها الأخيرة مقدرة بمئات الآلاف ثم بالمليونيات ، ناقلة معها القضية الجنوبية دفعة واحدة الى صدارة الاهتمامات الوطنية والاقليمية والدولية ، كقضية مفتاحية ساخنة في قلب الازمة اليمنية .

وفي مواجهة التنامي المضطرد للحراك السلمي لجأت السلطة الى استخدام صنوف شتى من الاعمال القمعية والدعاية المضللة ، وارتكبت أعمال قمعية دموية ضد المهرجانات السلمية ، سقط خلالها مئات الشهداء وآلاف الجرحى على يد الأجهزة الأمنية ، ونفذت حملات عديدة من الاعتقالات والمطاردات ضد قيادات الحراك وناشطيه ، مورست معهم الوسائل المختلفة من الترهيب والترغيب، بلغت ذروتها بتنظيم المحاكمات الصورية التي لا يزال بعضها مستمرا حتى هذه اللحظة .

ان تنامي قمع السلطة واشتداده واتساع أعمال العنف وتجريد الحملات العسكرية والامنية ضد الفعاليات الاحتجاجية السلمية لتشمل العديد من المحافظات الملتهبة في عدن ، لحج ، الضالع ، ابين وحضرموت ، تنامى معها ضحايا هذا العنف ، واتسعت رقعته لتشمل مناطق جغرافية عديدة ، وقوى سياسية واجتماعية مختلفة ، ظلت تزود الحراك السلمي بمقومات البقاء والاستمرار باضطراد . وفي ظل عجز السلطة عن تقديم اية حلول او معالجات سياسية جادة ، إرتفع سقف المطالب السياسية ، وحجم ونوع الفعاليات الاحتجاجية في

مختلف محافظات ومناطق الجنوب ، لتغدو معها عشية الثورة الشبابية عام ٢٠١١م ، وكأنها خارج نطاق السيطرة .

لقد عبر حزبنا وبصورة واضحة عن تبنيه للقضية الجنوبية والنظر الى معالجتها كبوابة لإصلاح الاوضاع اليمنية برمتها ، ومن هذا المنطلق راهن الحزب على اهمية تطوير وتوسيع الحراك السياسي والاجتماعي ، وأعلن الانخراط فيه منذ البداية ، طالما ظل سلميا ويستهدف مطالب حقوقية وسياسية مشروعة ، ووجه اعضائه وكوادره بأن يكونوا جزءمنه ، دون أن يتصدروا لقيادته ، مع الحرص على طابعه السلمي ، والنأي به عن الفخاخ التي تنصبها السلطة في محاولاتها البائسة لجره الى ممارسة العنف ، تمهيدا للإجهاز النهائي عليه.

وبعد ان تحول الحراك الاحتجاجي المطلبي الى حراك سياسي ، وأصبح يعبر عن المضامين السياسية للقضية الجنوبية ، كحامل سياسي واجتماعي لها ، كان من حق تلك التكوينات الاجتماعية المنخرطة في الحراك ، المطالبة بحقوق المنتمين لها ، أن يتم بحث هذه المطالب معها ، والتفاوض معها مباشرة ، طالما هي مطالب حقوقية – قانونية مشروعة . لكن فيما يتعلق بالبعد السياسي للقضية الجنوبية ، فنحن شركاء فيها مع الحراك وغيره من الاطراف السياسية الموجودة في الجنوب ، واصبح هذا التوجه ، توجها عاما لتكتل المشترك ، واستمر حزبنا في تبني القضية الجنوبية ، والمطالبة بمعالجتها في كل الحوارات التي كانت تتم بين المشترك والسلطة ، الا أن السلطة لم تكن ترغب في ايجاد حل سياسي لهذه القضية ، أو اتخاذ معالجات جادة لمظاهرها المتفاقمة .

وفي هذا السياق التزمت الهيئات القيادية للحزب بتلك الموجهات العامة ،في مواقفها الداعمة والمساندة لفعاليات الحراك السلمي ، مستفيدة من حالة التنسيق وحرية الحركة ، التي منحتها اللجنة المركزية كخصوصية لمنظمات الحزب في المحافظات الجنوبية في إطار (مجلس التنسيق لمنظمات الحزب في المحافظات الجنوبية) الذي شكل رافدا إضافيا ، دفع بمنظمات الحزب وكوادره واعضائه للمشاركة النشطة في فعاليات الحراك السلمي ، بروح تعتمد المسؤولية والحرص ، وتجنب الانفعالات النزقة ، التي تستخدم للإساءة للقضية الجنوبية ، أوللتشهير بنبل مضامينها واهدافها . كما تسلح حزبنا بالصبر في مواجهة الدعاية التي مارسها البعض في محاولة لتوجيه الحراك ضد الحزب ، والانحراف به نحو الانغماس في الانقسامات والمهاترات ، والانشغال بالأعمال الانتقامية التي يحاول مدبروها ان يجعلوا حزبنا ضحية لها .

ومثلما كانت محاولة تغذية الحراك بمشاعر العداء للحزب الاشتراكي تعكس رغبة دفينة لدى بعض الاطراف في حرف الحراك عن مساره واهدافه ، كان من يسعون لتعبئة جموع المشاركين في الحراك بفكرة جنوب ضد الشمال ، وشمال ضد الجنوب ، انما يهدفون الى فرض اسيجة من العزلة الداخلية على الحراك تضعفه ، ثم تهيئ الفرصة للقضاء عليه .

لقد ظل اعضاء الحزب ومنظماته في المحافظات الجنوبية يمثلون القوة الاساسية التي يعتمد عليها الحراك السياسي والاجتماعي السلمي ، كما ان التعاطف الشعبي في عموم محافظات اليمن مع القضية الجنوبية ، ومواقف حزبنا وأحزاب المعارضة في اللقاء المشترك

، المساندة لها ، ظل يمد الحراك الجنوبي السلمي بغطاء وطني ، جعل مبررات السلطة لقمعه مرفوضه وغير مقبولة .

تطور رؤية الحزب للقضية الجنوبية :-

ظلت القضية الجنوبية بأشكال تجلياتها المختلفة منذ حرب صيف ٩٤م وحتى اليوم ،قضية محورية حية في نشاط الحزب الاشتراكي اليمني ، تحتل موقع الصدارة في اهتماماته ،فلا تكاد تخلو أية وثيقة صادرة عن الحزب أو أي من هيئاته القيادية إلا وتعرضت لها ،أو تقدمت بموقف أو مبادرة بشأنها .

لقد تعاطى الحزب الاشتراكي اليمني بجدية ومسؤولية عالية مع قضية الجنوب انطلاقا من مسؤوليته القيمية والاخلاقية تجاه الجنوب ، ووفقا للأولويات والمحددات الحاكمة لنشاطه ، وهويته الوطنية والفكرية ، وانخراطه مجددا في الحياة السياسية،ووفقا للممكنات المتاحة أمام الحزب ، وتحالفاته السياسية ذات العلاقة بتغيير موازين القوى على الساحة ، ومراكمة شروط التغيير على الأرض .

ومن هذا المنطلق حمل الحزب قضية الجنوب كإحدى القضايا ذات الأولوية منذ أن خرج من الحرب مثخنا بجراحاته ،مطالبا بإجراء مصالحة وطنية وإزالة آثار الحرب في نتائج أول دورة للجنة المركزية في سبتمبر ٩٤م ، وأخذت هذه القضية تتبلور وتتطور في المواقف اللاحقة للحزب بأبعادها الحقوقية والسياسية العادلة خلال دورات اللجنة المركزية والمبادرات التي أطلقها الحزب ، وفي مداولات دورتي المؤتمر العام الرابع للحزب وحتى المؤتمر الخامس ، باعتبارها قضية حيوية مفتاحية ، لايستقيم أي إصلاح للنظام السياسي بدون معالجة عادلة لها.

إلا أن السلطة ظلت ترفض كل المطالب والمبادرات المقدمة من الحزب بشأن إزالة آثار حرب صيف ٩٤م ،وإجراء مصالحة وطنية شاملة ، و إصلاح النظام السياسي ، ولم تتقدم خطوة واحدة إلى الأمام في هذا الاتجاه ، تزامن ذلك مع حركة جدل واسعة داخل الحزب بشأن بلورة مفهوم (إصلاح مسار الوحدة) والذي أخذ مداه في التأويل والتفسير والنقاش ،ليغدو شعارا للمؤتمر العام الخامس للحزب عام ٢٠٠٥م متصدرا للوثائق والأدبيات الصادرة عنه.

ومنذ مابعد المؤتمر العام الخامس للحزب عمد الحزب إلى فتح حوار ثنائي مع السلطة بهدف إزالة آثار حرب صيف ٩٤م ،والتي بلورها في ١٢ مطلبا ، عرفت فيما بعد بالنقاط ال١٢، ولكن المحاولة فشلت برفض هذه النقاط ،وفي محاولة أخرى كرر الحزب طرح مطلب إزالة آثار حرب صيف ٩٤م ولأول مرة على جدول اجتماع الحوار حول الاصلاحات السياسية والانتخابية بين المشترك والسلطة في مارس ٢٠٠٧م ، وتبنته بقية أحزاب المشترك ، ليتسبب في فض جولة الحوار تلك ولكنه بقي بندا ثابتا في جدول الأعمال في جولات الحوار اللاحقة.

وبالتزامن مع خروج القضية الجنوبية من دائرة الاهتمام الحزبي إلى الوسط الاجتماعي عبر الحراك الاحتجاجي السلمي ، وتحولها إلى قضية رأي عام منذ مارس

٢٠٠٧م ، طور الحزب موقفه بصددها ، فمنذ الدورة الخامسة للجنة المركزية في أغسطس ٢٠٠٧م ، اعتبرت القضية الجنوبية ، قضية حقوقية وسياسية بامتياز ، ومدخلا للإصلاح السياسي والوطني الشامل ، ذات الموقف الذي أخذ مداه لاحقا لدى المشترك ثم المشترك وشركاؤه ، عبرت عنه بوضوح وثيقة الانقاذ الوطني بالنص على (حل القضية الجنوبية بأبعادها الحقوقية والسياسية حلا عادلا وشاملا، يضع الجنوب في مكانه الوطني الطبيعي ،كطرف في المعادلة الوطنية ،وكشريك حقيقي في السلطة والثروة في دولة الشراكة الوطنية ، كمدخل أساسي لمعالجة وطنية شاملة للأوضاع المتفاقمة في البلاد).وهو الحل الذي رأه الحزب في إطارالدولة الفيدرالية ، الذي تبناه في سياق الخيارات الثلاثة التي تضمنتها الوثيقة (رؤية الانقاذ الوطني) الصادرة في سبتمبر عام ٢٠٠٩م .

وفي ظروف مابعد ثورة فبراير ٢٠١١م ،أخذ الحزب الاشتراكي اليمني يطور رؤيته للقضية الجنوبية ، آخذا بالاعتبار الظروف المستجدة ، المواتية لإجراء حوار وطني شامل ، يضمن الحل العادل للقضية الجنوبية ، مستحضرا جميع الشعارات المطروحة على الساحة ، ليخلص إلى الخيارات الواقعية المتاحة ، والاكثر عدلا ، والقادرة على الحياة ، كخيار ((الدولة الاتحادية الفيدرالية من أقاليم ،يكون فيها الجنوب إقليما واحدا))،وخيار ((الدولة الاتحادية الفيدرالية بإقليمين)) ، والذي يحفظ وحدة الجنوب والشمال معا ، في إطار دولة اتحادية واحدة ، وهو الخيار الذي رست عليه رؤية الحزب المقدمة لمؤتمر الحوار الوطني الشامل ، كونه يضمن حلا سياسيا عادلا للقضية الجنوبية في إطار دولة (فيدرالية) مدنية ديمقراطية حديثة وعادلة ، تجسد الشراكة الوطنية في السلطة والثروة بين الجنوب والشمال ، كطرفين متكافئين ، وبديل واقعي ، قابل للحياة ،يفوت الفرصة على المشاريع التفكيكية والتمزيقية ،التي تزخر بها الساحة اليمنية ، بمافي ذلك مشاريع التطرف غير الواقعية المعبر عنها بشعار الانفصال من جهة ،والوحدة أو الموت من جهة أخرى.

٢- مستجدات قضية صعدة:-

تبلورت قضية صعدة في المشهد السياسي الوطني كأحد مظاهر الأزمة العامة المتفاقمة على الصعيد الوطني ، كنتيجة لغياب الدولة من ناحية ،وعقم السياسات الاستبدادية القمعية للسلطة في إدارتها للصراعات الداخلية بين أطراف ومكونات العملية السياسية من ناحية أخرى ، والقائمة على إذكاء الخصومات والخلافات المذهبية بهدف إضعاف الأطراف المناوئة للسلطة ،لتحقيق مكاسب سياسيه وانتخابية آنية وضيقة.

وقد تجلت - لاحقا - بصورة أكثر وضوحا مع تفاقم أعمال القمع والعنف الذي استخدمته السلطة لاخضاع من كانوا يسمون بجماعة الحوثي ، فقررت مواجهتهم عسكريا بهدف اجتثاثهم واستئصالهم في معقلهم في (مران) إحدى مديريات صعدة - كما كانت تردد وسائل إعلام السلطة حينها- فكانت حرب صعدة الأولى التي اندلعت في ٢٠يونيو٢٠٠٤م ،بعد إن مهدت لها السلطة بحملة إعلامية صاخبة ،استحضرت فيها الأبعاد المذهبية والقبلية ،بما في ذلك تأليب الجماعات الجهادية والسلفية ، واستصدار الفتاوى الدينية ، وزجت بها في أتون المعركة ،لتنتهي فجأة في مايو٢٠٠٥م باتفاق ثنائي بين الطرفين ، في ظل تعتيم إعلامي شامل على مجريات المعارك ونتائجها ومضامين الاتفاق الذي خلصت إليه.

وبذات الآليه تكررت المواجهات العسكرية اللاحقة على شكل حروب عبثية متسلسله ،ما تلبث ان تشتعل فجأة بقرار رئاسي ،لتتوقف فجأة كما بدأت بقرار وتليفون رئاسي ايضا.

لقد تواصلت حروب صعدة الستة على امتداد السنوات من ٢٠٠٤م وحتى ١١فبراير٢٠١٠م ،بالإعلان عن إنتهاء حرب صعدة السادسة ،والتي كانت اشد جولات الحروب بعنفوانها وطول أمدها ،والتي استمرت قرابة نصف العام ،وامتدت تداعيتها السياسية والأمنية إلى المحافظات والمناطق المجاورة لصعدة .

لقد شكلت حروب صعدة الستة حالة من الاستقطاب الحاد في المنطقة وخاصة بعد استدراج المملكة العربية السعودية الى المشاركة كطرف في الحرب السادسة ،ولما شكلته هذه الحروب بتجددها واستمراريتها واتساعها عقب كل جولة من جولاتها من مخاطر على السكينة الاجتماعية وأمن المنطقة وعلى الأمن الإقليمي عموما ،وهو ما عقد هذه الحرب من حيث القدرة على احتوائها من ناحية ،ومن حيث شراستها وحجم الدمار المريع الذي احدثته من ناحية أخرى ،حيث تجاوز ضحاياها الآلاف من القتلى والجرحى والمفقودين - مدنيين وعسكريين ،وتفاقم عدد المشردين والنازحين الذين قدر عددهم بربع المليون نازح ، شكلوا كارثه انسانية حقيقية لم تشهد لها المنطقة مثيلا من قبل ،ناهيكم عن حجم الدمار الهائل الذي لحق بالممتلكات العامة والخاصة ،والذي شمل كل أرجاء المحافظة ،والتي أضحت أقرب ما تكون إلى "الارض المحروقة".

لقد اثبتت حروب صعدة الستة فشلها في تحقيق هدفها المعلن في استئصال الحركة الحوثية التي كانت محصورة في إحدى مديريات صعدة ،وعلى العكس من ذلك ساعدت على تمدد الحوثيين عقب كل حرب كانت تشنها السلطة إلى مديريات جديدة في المحافظة وما

جاورها من محافظات ، حتى وصلت إلى اطراف العاصمة صنعاء ،هذا من ناحية ،واثبتت من ناحية أخرى بأن الحروب لا تنتج سوى المزيد من المآسي والكوارث الإنسانية . فمنهج الحرب والعنف أثبت فشله في حسم المشكلات الناجمة عن التوترات الاجتماعية ،و الاحتقانات السياسية ،التي تنشأ في ظل غياب الدولة الوطنية ، والشراكة القائمة على أسس عادلة ،وعلى قاعدة المواطنة المتساوية ،والتمسك بالقواعد المنظمة للحياة الديمقراطية والحريات العامة ،وحرية الفكر.

لقد أكد حزبنا مواقفة الواضحة والمبكرة الرافضة لتلك الحروب العبثية وأدانها بقوة ،منفردا ،ومع حلفائه السياسيين في تكتل أحزاب اللقاء المشترك ،بمواقف ثابته ،مواكبة لمجريات الأحداث على الأرض ،تمحورت هذه المواقف في إطارها العام على المضامين التالية :-

١- رفض استخدام القوة أو العنف ، أو اللجوء للخيار العسكري لحسم الخلافات السياسية والمذهبية خارج نطاق الدستور والمؤسسات التشريعية والقضائية.

٢- الدعوة إلى تفعيل الوسائل السلمية لحل قضايا الخلاف عبر وقف الاقتتال وحقن دماء الضحايا من المدنيين والعسكريين.

٣- رفض عملية التعتيم والحظر الرسمي عن مجريات الأحداث ،والدعوة إلى كشف الحقائق أمام الرأي العام ،وحقه في الحصول على المعلومة ،وإدانة التضليل الإعلامي ،والتوظيف السياسي والديني المذهبي للحرب.

٤- اعتبار الحرب في صعدة قضية تهم كل الشعب اليمني ، ينبغي معالجتها في إطارها الوطني ، والتحذير من التوجهات الساعية لتدويلها.

٥- إعلان استعداد المشترك للمساهمة في اي جهد وطني لوقف الحرب والمعالجة الشاملة لآثارها ،وتداعياتها ،بما يضمن عدم تجددها.

وفي ذات السياق ،دعم الحزب ومعه تكتل المشترك كل المبادرات الوطنية منها والإقليمية ، وكل الجهود المبذولة لوقف الحرب ،وشارك عبر ممثليه وقياداته في اللجان المشكلة للإشراف على التنفيذ ،وعلاوة على ذلك تقدم بمبادرات متعددة لوقف الحرب ومعالجة آثارها وتداعياتها في إطار مصالحة وطنية شاملة ، لإزالة آثار الحروب والصراعات السابقة ،بما يحول دون تكرارها في المستقبل .

لقد مثل مؤتمر الحوار الوطني الشامل انعطافة تاريخية في مسار التعاطي السياسي مع قضية صعدة ، التي فرضت نفسها على اجندة اعمال المؤتمر كآحد اهم القضايا الوطنية الساخنة،وحضرت بكثافة بتعبيراتها السياسية والاجتماعية الحاملة لها، ممثلة بمكون الحوثيين(انصار الله) ، وغيرهم من السياسيين كاحد اهم االمكونات السياسية الممثلة في المؤتمر ، وفي مختلف هيئاته ولجان عمله.

الامر الذي اكسبها اهمية استثنائية في مداولات ومناقشات اعضاء المؤتمر واللجنة الخاصة بقضية صعدة، تجلت ملامحها في ما خلصت اليه من حلول ومعالجات وطنية شاملة، انعكست ايجابا على مخرجات اللجان المتخصصة في مؤتمر الحوار بشكل عام، وعلى مخرجات لجنة صعدة على وجه التحديد، وفي المطالب والمعالجات العاجلة المعروفة بالنقاط ال١١ الخاصة بمعالجة اثار حروب صعدة وتداعياتها اللاحقة. والتي شكلت بمجملها خارطة طريق لمعالجة وطنية شاملة - عادلة ودائمة - في سياق بناء مؤسسات الدولة الضامنة - دولة مدنية ديموقراطية حديثة - دولة القانون والمواطنة المتساوية والعدالة الاجتماعية، الكفيلة بحماية مصالح الجميع، والضامنة عدم تكرار تلك الحروب والصراعات الدموية او تجددها مستقبلا.

المحور الثاني: مستجدات المشهد السياسي العام:

١-سيرورة المعارضة من الإصلاح إلى الثورة:-

مثلت الفترة الزمنية المنصرمة منذ المؤتمر الخامس للحزب يوليو٢٠٠٥م وحتى عشية الثورة الشبابية الشعبية السلمية في ١١ فبراير ٢٠١١م مرحلة تاريخية انتقالية مميزة في مسيرة الحزب الاشتراكي اليمني وشركاؤه في المعارضة اليمنية، أحدثت انقلابا حقيقيا في توازنات المشهد السياسي الذي كرس السلطة كقوة فاعلة ومقررة في الحياة السياسية وتكاد تحتكرها منذ حرب صيف ٩٤م حتى تبلور المشترك كصيغة تحالفية أرقى للمعارضة السياسية في نوفمبر٢٠٠٥م ، فمع صدور برنامج الإصلاح السياسي والوطني الشامل، وماتلاه من منافسة حقيقية وجادة على كرسي رئيس الجمهورية في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٦م ، انقلبت الأوضاع رأسا على عقب ، بدت معها المعارضة المؤتلفة في تكتل أحزاب اللقاء المشترك وقد صارت طرفا مقررا في المعادلة السياسية ، وشريكا سياسيا فاعلا في المشهد السياسي اليمني، الذي شهد حراكا سياسيا واجتماعيا متصاعدا بطلته المعارضة السياسية تحت تأثير دعوات التغيير والإصلاح الشامل التي تلقفتها المهرجانات الانتخابية الجماهيرية الحاشدة لمرشح المعارضة /فيصل بن شملان في مختلف محافظات الجمهورية، الأمر الذي أربك السلطة وأعطب مشاريعها الاستبدادية العائلية، في مساعيها لتملك السلطة والثروة وتوريثها، منتجة في مظاهر تجلياتها اللاحقة حالة من الاصطفاف السياسي والاجتماعي الواسع في صيغة المشترك وشركائه في اللجنة التحضيرية للحوار الوطني على شكل كتلة تاريخية واسعة، استقطبت جل الأطراف السياسية والتكوينات الوطنية الحية في الداخل والخارج جنوبا وشمالا على قاعدة التغيير والقواسم المشتركة المتجسدة في مضامين وثيقة "رؤية الانقاذ الوطني" الصادرة عن المشترك وشركاؤه في اللجنة التحضيرية للحوار الوطني الشامل، بهدف التغيير والإصلاح الشامل للنظام السياسي القائم، والذي تكرس عمليا بانطلاقة الثورة الشبابية الشعبية السلمية فبراير ٢٠١١م تحت شعار التغيير وإسقاط النظام ، نقلت المعارضة في نتيجتها إلى الشراكة في السلطة، لإنجاز مهام التغيير والنقل السلمي للسلطة، وفقا لمقتضيات المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، واخيرا اتفاق السلم والشراكة الوطنية.

وفي قلب هذه العملية الثورية التغييرية الشاملة، يتموضع الحزب الاشتراكي اليمني بمشروعه الوطني الديموقراطي الحداثي ضمن قوى التحديث والتغيير التي انتصرت لها الثورة ، وحررتها ومعها الشعب اليمني بأسره من قيود وكوابح النظام العائلي الاستبدادي السابق ، وهو ماسنأتي عليه تفصيلا في العرض اللاحق.

أ- تبلور المشترك كصيغة تحالفية للمعارضة السياسية:

تحتل مسألة التحالفات السياسية موقعا مهما في الوثائق البرنامجية للحزب الاشتراكي اليمني، في مختلف المراحل التاريخية التي مر بها، ولاتكاد تخلو أي من وثائق الحزب وأدبياته وتوجهاته النضالية من التأكيد عليها ، حيث نص البرنامج السياسي للحزب على السعي لإقامة وتوطيد الائتلافات والتحالفات السياسية بين مختلف الاحزاب والفعاليات الاجتماعية والسياسية في اليمن ، التي تلتقي على قاعدة بناء الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة ، وعاى أهداف ومهام برنامجية مشتركة ، والبحث عن الصيغ التنظيمية الملائمة ، التي تؤطر وتنظم هذه الإئتلافات والتحالفات ، وتمكنها من إنجاز أهدافها الكفاحية ، وشدد في ذات الوقت على تطوير وتعزيز هذه التحالفات على الصعيد الثنائي أو المتعدد الأطراف على أساس الطوعية والتكافؤ والمهام البرنامجية المشتركة ، بهدف تحقيق التوازن السياسي والتداول السلمي للسلطة وتعميق وترسيخ التقاليد الديموقراطية ، وإثراء الحياة السياسية في البلاد.

تناول حزبنا مسألة التحالفات السياسية بالاستناد إلى رؤيته التحليلية لسمات العصر الراهن، ومستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي تمر به بلادنا، ونوع وطبيعة المهام التاريخية المنتصبة أمامها، مؤكدا على أن المرحلة التاريخية التي تمر بها اليمن لاتزال في المقام الأول رهنا بحيوية الشعب وخياراته الصائبة، موقنا بأن انتشال اليمن من أزمته السياسية المتفاقمة وإنجاز عملية تحديثه ليس مسؤولية فئة أو حزب سياسي بمفرده، بل بتظافر جهود سائر قوى المجتمع صاحبة المصلحة في التنمية والتحديث والديموقراطية والتمدن.

ومن هذا المنطلق طور حزبنا مفاهيمه حول التحالفات السياسية باعتبارها الأداة التي يمكن عن طريقها تحقيق ا لأهداف الوطنية المرحلية والإستراتيجية بعيدة المدى ، مستخلصا من واقع التجارب المنصرمة بأن التطابق في المنطلقات الفكرية والرؤى السياسية والاجتماعية بين القوى السياسية ليس شرطا لإقامة التحالفات فيما بينها، فعند وجود هذا التطابق تكون تلك القوى والأطراف السياسية مدعوة لإنجاز ماهو أكبر من التحالف كالتوحد والاندماج. أما التحالف فانه يتحقق كعملية سياسية طبيعية بين قوى مختلفة من حيث منطلقاتها ومنظوماتها الفكرية ومتنوعة في رؤاها وتوجهاتها السياسية، ولكنها تمتلك تقديرا واقعيا لما هو قائم بينها من مصالح مشتركة، يمكن التوصل من خلالها الى صيغة لمهام برنامجية تفصيلية تعبر عن تلك المصالح كقواسم مشتركة لأطراف ذلك التحالف.

كما أن التحالفات السياسية ينبغي ان تبنى على أسس سياسية وليس على أرضية عقائدية، وليس من مهام التحالفات إذابة الفوارق والاختلافات الموضوعية القائمة بين الأطراف المتحالفة، فمن خلال صيغة العمل المشترك يمكن محاصرتها وتضييق مساحتها، بحيث تغدو قابلة للسيطرة والتنظيم، ومحكومة بتقاليد التعايش والحوار والابتعاد عن أجواء التوتر والعداء.

ومن هذا المنطلق تؤكد القراءة الاستعراضية التقييمية للمحاولات الأولية للصيغ التحالفية التي شهدتها الساحة اليمنية قبل قيام المشترك عام ٢٠٠٥م ، اتسامها بالمحدودية من ناحية وقصر العمر من ناحية أخرى، كما أنها لم تنشأ عن مفهوم راسخ لأهمية التحالفات ووظيفتها في إنجاز مهام مرحلة تاريخية كاملة، بقدر مانظر إليها كحاجة آنية مرتبطة بمحاولة تجاوز مأزق سياسي معين فرض على هذا الطرف أو ذاك في سياق الصراعات التي شهدتها بلادنا، الأمر الذي أدى الى ارتباط العلاقات بين الأحزاب بما تمليه التطورات السياسية من صيغ واقعية تقوم على نوع من المواقف التضامنية، وعلى محاولات أولية لتنسيق مواقفها وجهودها في إطار إصدار البيانات المشتركة حول العديد من التطورات السياسية الداخلية والخارجية والتي تندرج في مجموعها في إطار مستوى علاقات التنسيق التي تأخذ درجة متقدمة في بعض الأحيان، ماتلبث أن تتراجع في أحيان أخرى. ومع ذلك لم تبلغ هذه العلاقات سواءً في صيغة مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة أو في الصيغة الأولى لأحزاب اللقاء المشترك إلى مستوى التحالف بما يتطلبه من صيغة برنامجية مشتركة، وصيغة تنظيمية تجمع وتوحد نشاط الأحزاب على مستوى قياداتها المركزية أو منظماتها وفروعها المحلية، حتى حينما بلغ ذلك التنسيق أوجه بين أحزاب المشترك في الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٣م.

لقد اقتصر الهدف من قيام اللقاء المشترك بصيغته الجنينية الأولى خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٣م في تنسيق مواقف وجهود أحزاب المعارضة لإحداث إصلاحات سياسية جزئية من أجل الفوز بانتخابات حرة ونزيهة.

وفي سياق العمل والنشاط الميداني للمشترك إكتشفت أحزاب اللقاء المشترك إمكانية كبيرة لتوسيع المهام المشتركة والتنسيق الشامل حول مختلف القضايا والتطورات على الساحة اليمنية والإقليمية والدولية ، وهو ما خلق قدر من التفاعل الإيجابي ، عزز الثقة المتبادلة بين أطرافها ، وأختفت معها مظاهر التعبئة بمشاعر الكراهية التي كانت قائمة في الفترة السابقة قبل العام ١٩٩٦م.

ومع إنتظام اللقاءات والحوارات المتبادلة ، وإصدار البيانات ، والنشاطات الميدانية المشتركة تعززت المشاعر الحقيقية لدى أحزاب المشترك بإمكانية التخلص من الآثار السلبية للماضي ، والإنتقال إلى مرحلة جديدة تسودها علاقات التعاون ، وترسخ فيها تقاليد الشراكة في العمل السياسي تحت صيغة اللقاء المشترك ، والذي حقق حضوراً سياسياً أكثر فعالية لأحزاب المعارضة في مواجهة المعارك الإنتخابية النيابية عام ٢٠٠٣م ، وأثناء الدعاية الإنتخابية والنزول بقوائم مشتركة في معظم الدوائر الإنتخابية ، والتي شكلت حالة متقدمة في التنسيق والتعاون المتبادل ، أقرب ما يكون إلى مستوى التحالف السياسي ، إلا أن هذه العلاقة ظلت تحافظ على ذات المستوى التنسيقي الذي نشأ عليه المشترك حتى إنتخابات ٢٠٠٣م.

لقد شكلت مرحلة ما بعد الإنتخابات البرلمانية ٢٠٠٣م ، بما رافقتها من وقفات نقدية تحليلية داخلية في إطار أحزاب المشترك منفردة ، ومجتمعة ، لنتائج ما أفرزته التجربة المنصرمة من حقائق سياسية واقعية ، فرضت متطلبات جديدة ، قضت بإعادة النظر في

تقييماتها وتوجهاتها، وتجاربها السابقة حيث واجهت العملية الديمقراطية أو ما تبقى من هامش الممارسة الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية ، تحديا وجودياً حقيقياً ، يستهدفها بالتصفية والاستئصال على مستوى كل من المجتمع والمعارضة السياسية ، بعد أن تم تصفيتها على مستوى السلطة ، ولا سيما بعد أن باتت مشاريع القوة والعنف والتطرف والإستبداد تنافس المشاريع السلمية والديمقراطية ،وتهددها بالتصفية وجودياً ، كفكرة وكيانات سياسية وحزبية عبر مختلف أشكال الإقصاء والإلغاء والتفريخ والإستنساخ ، وتكوين بدائل ديكورية مهجنة ، والتي تبلورت ، مع تراجع مؤشرات الممارسة الديمقراطية الحقيقية ، في مخرجات الإستحقاقات الإنتخابية الديكورية تدريجياً ، وتنامي مؤشرات الهيمنة والاستحواذ على نتائج الإنتخابات من غالبية بسيطة في نتائج الإنتخابات النيابية لعام ١٩٩٣م إلى غالبية مريحة عام ١٩٩٧م ، ومن ثم إلى غالبية كاسحة عام ٢٠٠٣م مكرسة هيمنة الحكم الفردي ، وتنامي النزوع الإستبدادي في إستملاك السلطة والثروة ومصادر صناعة القرار.

الأمر الذي حفز أحزاب المعارضة في اللقاء المشترك ، إستشعاراً بمخاطر تصفية الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية ، دافعاً بها نحو البحث عن صيغة أرقى من التحالفات السياسية والاجتماعية ، قادرة على تلبية الأهداف والضرورات الوطنية والديمقراطية التي باتت تفرضها حقائق الواقع الملموس والمستجدات المتبلورة على المشهد السياسي عقب إنتخابات ٢٠٠٣م كحاجة وطنية بالغة الأهمية وفي المقدمة منها :-

١- إنجاز مهام التراكم الديمقراطي كحاجة وطنية لتأمين الإدارة السلمية الديمقراطية للتعددية الحزبية والسياسية ، والتنوع الاجتماعي والثقافي للمجتمع اليمني ، وبناء قيم التعايش والتنافس السلمي الديمقراطي ، والقبول بالآخر ، بديلا عن الموروث الطويل من الممارسات الإقصائية التي تكرست مع سيادة الحكم الفردي الإستبدادي لحقب طويلة من الزمن ، علاوة عن كونها تسهم في إيجاد شروط التوازن السياسي والاجتماعي ، المفضي إلى توسيع هامش الممارسة الديمقراطية ، وتنميتها بإضطراد

٢- حماية المشروع الوطني الديمقراطي من مخاطر الانتكاس ، والدفاع عن هامش الممارسة الديمقراطية ومراكمة شروطها ، ومحاصرة الانتهاكات للحقوق والحريات العامة ، والتضييق على حرية الرأي والتعبير ، والتصدي للنزعات الديكتاتورية ، والممارسات الاستبدادية أو النكوص نحو الحكم العائلي الفردي مجدداً في البلاد.

٣- إنجاز الرؤية البرنامجية المشتركة لمهام المرحلة التاريخية الراهنة ، التي تمر بها اليمن وفي المقدمة منها مهام بناء أسس الدولة الوطنية الحديثة ، دولة القانون والمؤسسات ، ومواجهة حالة التخلف في الحياة الاقتصادية ، والاجتماعية والثقافية والسياسية ، والنهوض بمستوى الحياة المعيشية المتردية للمواطنين ، والتي لا يمكن لطرف سياسي إنجازها منفرداً مهما بلغت قدرته أو أمتلك من إمكانيات.

لقد إلتقطت أحزاب اللقاء المشترك بمهارة عالية تلك المتطلبات والضرورات السياسية والاجتماعية والوطنية ، لمرحلة ما بعد الإنتخابات النيابية عام ٢٠٠٣م ، وتمكنت من التقدير الواقعي لما هو قائم بينها من مصالح مشتركة آنذاك عبر تكثيف التواصل والحوار بين أطرافها ، وبجهود مضنية ولكن بصبر ومثابرة مكنتها من الوصول إلى قرأة مشتركة لتفاصيل ومتغيرات الواقع ، كثفتها في صيغة برنامجية للقواسم المشتركة كما تضمنها مشروع اللقاء المشترك للإصلاح السياسي والوطني ، الذي مثل بمضامينه وأهدافه ومتطلباته النضالية المشروع الوطني المشترك المتوافق عليه ، كأحد أهم المخرجات الوطنية للذاكرة الجمعية المؤتلفة في إطار المشترك آنذاك.

لقد مثل إطلاق مشروع المشترك للإصلاح السياسي والوطني في المؤتمر الصحفي المنعقد بتاريخ ٢٦/نوفمبر ٢٠٠٥م في العاصمة صنعاء ، قيمة نوعية مضافة ، حركت الركود في الحياة السياسية والفكرية ، مقدمة رؤية مشتركة لأحزاب المعارضة في قراءة وتشخيص الواقع القائم آنذاك ، بأوضاعه ومشكلاته المختلفة ، مقترحة الحلول والمعالجات الضرورية لها ، وفي ذات الوقت دعى المشترك كل القوى والأطراف السياسية في السلطة والمعارضة لإثرائه بالحوار والنقاش والتقييم والنقد ، كمشروع قابل للتعديل والتطوير بما يلبي الحاجة الوطنية الملحة للإصلاح الشامل للأوضاع المأزومة المتفاقمة في البلاد.

إن إنزال مشروع المشترك للإصلاح السياسي والوطني في تلك الفترة ، كان نزولاً صاخباً ، حيث أنتج ردود فعل قوية ومتباينة كان من أبرزها ، الموقف الإنفعالي الفوري والغاضب الصادر عن دوائر متنفذة في السلطة وحزبها ، الرافضة للمشروع جملة وتفصيلاً بل واعتبرته في مصاف الإنقلاب على الشرعية والنظام السياسي ، كونه جاء من المعارضة في تكتل أحزاب اللقاء المشترك ، وفي المقابل إتسمت ردود الأفعال الأخرى بالإشادة والترحيب بالمشروع ، والإهتمام بمضامينه ، والإعراب عن الاستعداد المبدئي للتعاطي الإيجابي معه ، ومناقشته ، وإثرائه ، بما يكفل تحويله إلى وثيقة وطنية أقرب ما تكون إلى الإجماع الوطني ، وذلك إلى جانب بعض المواقف المترددة والمتحفظة بصدده ولاسيما في الجنوب لعدم تبنيه موقف واضح داعم للقضية الجنوبية آنذاك .

لقد أكتسب مشروع المشترك للإصلاح السياسي والوطني –آنذاك- أهميته الاستثنائية ، الفائقة، ليس في كونه أول وثيقة سياسية نوعية تخضع الواقع اليمني لقرأه تشخيصية ، تحليلية مشتركة واقتراحه للحلول والمعالجات السياسية والوطنية ، في سياق مشروع سياسي وطني شامل فحسب ، بل في كونه أسس لعملية تحول نوعي في تطور المشترك نقلت المعارضة المؤتلفة في المشترك من الصيغة التنسيقيه السابقة إلى صيغة تحالفيه أرقى ، تزامنت مع التوافق على اللائحة الأساسية الداخلية المنظمة لنشاط المشترك ، معلنة ولادة تحالف أحزاب اللقاء المشترك كتكتل سياسي من أجل الإصلاح السياسي والوطني الشامل ، وهو ما عمق دورها ، وعزز مكانتها وقدمها كمعارضة جادة ، تمتلك مشروعاً سياسياً وطنياً بديلاً لمشروع السلطة القائمة.

لقد بني تحالف المشترك منذ ولادته على أسس سياسية مرنة ، كعملية طبيعية بين قوى مختلفة من حيث منطلقاتها ومنظوماتها الفكرية ، ومتنوعة في توجهاتها ورؤاها

السياسية ، إلا أنها استطاعت تقدير المصالح المشتركة القائمة فيما بينها بواقعية ، محكومة بتقاليد الحوار والتعايش والقبول بالأخر ، وهو ما مكنها من الصياغة المشتركة لمشروعها للإصلاح السياسي والوطني الشامل كمشروع مرن ، قابل للتطوير والإثراء ، وإستيعاب المتغيرات المتجددة في الواقع، الناجمة عن تنامي الاحتياجات المطلبية للناس.

ب- أداء المعارضة في الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٦م ((من المعارضة الشكلية الى المعارضة الجادة)):-

ينطلق الحزب الاشتراكي اليمني في رؤيته للانتخابات الحرة والنزيهة باعتبارها وسيلة سلمية ديمقراطية حضارية للتداول السلمي للسلطة عبر صندوق الاقتراع ، مجسدة لحكم الشعب نفسه وبنفسه ولنفسه .

ومن هذا المنطلق عمل الحزب مع بقية أحزاب المعارضة خلال الفترة المنصرمة على توفير الامكانيات والشروط الواقعية الضرورية لممارسة هذا الحق عبر إجراء إصلاحات دستورية وقانونية توفر الضمانات السياسية والقانونية لحرية ونزاهة وعدالة الانتخابات وفي مقدمة ذلك اعتماد نظام القوائم الانتخابية والتمثيل النسبي ، ونسبة الزامية كحد أدنى لترشيح المرأة في قوائم الأحزاب ، وضمان الحيادية التامة للوظيفة العام والمال العام والقوات المسلحة والأمن والإعلام الحكومي ، واشراك الاحزاب في ادارة العملية الانتخابية والاشراف عليها ، بما يضمن حياديتها ، اضافة الى اشراك المغتربين في الانتخابات والاستفتاء، واحترام قانون الانتخابات ،وتنفيذ أحكام القضاء في كافة مراحل العملية الانتخابية.

وهي المطالب التي تبنتها أحزاب اللقاء المشترك أثناء التحضير لعقد الانتخابات الرئاسية والمحلية عام ٢٠٠٦ م ، وفي الانتخابات السابقة لها وعند التحضر للانتخابات البرلمانية اللاحقة –المؤجلة- والتي كان مقررا اجراؤها عام ٢٠٠٩ م .

الا انه غالبا ما كانت ترفض هذه المطالب من قبل السلطة ، او يتم الاتفاق بشأنها ، ولكن لا تنفذ هذه الاتفاقيات لسبب واضح وبسيط يكمن في تناقضها مع الاستراتيجية الانتخابية للحزب الحاكم ، التي تم كشفها في وثيقتين استراتيجيتين سريتين للسلطة وحزبها منذ التحضير للانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٣ م ، واستمرت معتمدة للانتخابات اللاحقة - كما يبدو- في مواجهة تحالف المعارضة في الانتخابات ، بهدف تحجيم مقاعدها بكافة اطيافها ، بحيث لا تتعدى ثلاثين مقعدا برلمانيا كما هو الحال في بعض البلدان العربية.

الوثيقةالاولى:-

تناولت استراتيجية تحقيق الاغلبية الكاسحة بدلا عن الاغلبية المريحة في الانتخابات البرلمانية ، وفيها أقرت كافة المخالفات القانونية والدستورية ، وتجنيد كل إمكانيات الدولة

لخدمة الخطة الانتخابية للحزب الحاكم من مرحلة القيد والتسجل وحتى فرز الاصوات وإعلان النتائج .

الوثيقة الثانية :-

تناولت الاساليب والوسائل الدعائية المعتمدة من السلطة والحزب الحاكم أثناء الحملة الانتخابية والقائمة على ممارسة حملات اعلامية لا اخلاقية ضد أحزاب المعارضة ، تتركز على نشر الدسائس بين أطرافها واحياء كافة الاختلافات بينها ووضعها مجتمعة تحت طائلة التخوين والادانة .

وخلال الممارسة العملية تأكد إصرار السلطة وحزبها الحاكم على السير في هذا الطريق سواء في انتخابات ٢٠٠٣ م او الانتخابات الرئاسية والمحلية اللاحقة في عام ٢٠٠٦ م ، والتي شهدت أكبر عملية رسمية لتزوير إرادة الناخبين ، لم يشهد لها مثيل في كل الدورات الانتخابية السابقة .

لقد شكلت الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٦ م الخطوة العملية الاكثر أهمية اللاحقة لإعلان تكتل اللقاء المشترك واختبار رسالته الوطنية ومشروعه السياسي ، وقدرته على الصمود والمنافسة ، كبديل سياسي للسلطة وحزبها ، وفي ظل شروط غير متكافئة ، كأول محك عملي على المستوى الوطني .

لقد وقف المشترك بكل مسؤولية أمام هذا التحدي لإدراكه بأن قرار المنافسة الجادة على كرسي الرئاسة لم يكن قرارا هينا ، وأن الانتخابات لم تصبح بعد الأداة التي يجري عن طريقها الوصول إلى مقعد الرجل الأولى في السلطة ، علاوة على أن قرار المنافسة الجادة في الانتخابات الرئاسية يتضمن رفع سقف المعارضة ، وتجاوز الخطوط الحمراء ، التي أرادت السلطة من خلالها حصر المسموح به للمعارضة في منافسة الحزب الحاكم ، ونقد بعض سياسات الحكومة ، دون أن يصل الأمر بها إلى درجة معارضة الرئيس ، وتقديم منافس له في كرسي الرئاسة ، وهو الكرسي المحاط بهالة من التقديس والتسليم المسبق بأنه حكراً بمن يجلس عليه فقط.

ومع الأخذ بكل ما سبق من إعتبارات ، أحيل الأمر الى الهيئات القيادية لاحزاب المشترك كل على حده ، للحسم في الأمر ، غير أن كل الهيئات فضلت توحيد موقف أحزاب المشترك ، أي كان القرار ، بمنافسة انتخابية جادة ، أو بمقاطعة إيجابية فاعلة ، وتم اعادة الأمر للمجلس الأعلى للمشترك ، الذي قرر خيار المنافسة الجادة والقوية كخيار واضح لا لبس فيه ، مراهنة على إحداث حراك سياسي وإجتماعي قوي كحاجة وطنية لكسر الجمود المهيمن على الحياة السياسية منذ حرب صيف ٩٤م وتنامي الحاجة لدى الأوساط الاجتماعية المتضررة من السياسات الفاشلة للسلطة المنتجة للفساد والأزمات في مختلف مجالات الحياة ، وإخراج الناس من حالة اليأس والإحباط الناتج عن تراجع مستوى الثقة بالأداء الانتخابي الديكوري البائس الذي فرضته السلطة في كل الاستحقاقات الإنتخابية المنصرمة-باستثناء إنتخابات ١٩٩٣-تبدت معها الحاجة الماسة لإتخاذ موقف سياسي عملي يدفع بالديمقراطية خطوة إلى الأمام ، ويعزز أداء المشترك ودوره السياسي ، ويقوي صلته بالجماهير

وبقضاياها الحيوية ، ويمنح قواعده فرصة التدريب على خوض المعارك السياسية والانتخابية الكبيرة ، ويدفع بقطاعات واسعة من المواطنين للإنخراط في العملية السياسية كفاعلين فيها لا كمتفرجين سلبيين على مجرياتها.

لقد إرتبط قرار المشترك بالمنافسة الإيجابية في الإنتخابات الرئاسية وثيقا بحسن إختيار المرشح المتوافق عليه المهندس/فيصل بن شملان "رحمه الله" لخوض معركة الانتخابات الرئاسية كرمز للجدارة والنزاهة ، ونموذجاً للكفاءة والقدرة على حمل مشروع المشترك ونيل ثقة الناخبين التواقين للتغيير ، فكان قاسماً مشتركاً في تمتين صفوف قواعد وأنصار المشترك وتماسكها وتعاضدها في مسيرة نضالية إنتخابية صاخبة بمراحلها المختلفة ، الأمر الذي عززته الإدارة الموحدة للحملة الإنتخابية ، وصياغة البرنامج الانتخابي الرئاسي إستناداً على مشروع المشترك للإصلاح السياسي والوطني ، وإعداد خطة العمل والرسالة الإنتخابية المتميزة بعنوان((رئيس من أجل اليمن لا يمن من أجل الرئيس))، بالإضافة إلى تعبئة الموادر البشرية والمادية للمشترك في المراكز وفي مختلف محافظات الجمهورية ، في مواجهة أعباء ومتطلبات الحملة الإنتخابية الرئاسية الموحدة للمشترك ، والتي نجحت في تنظيم المهرجانات الجماهيرية الحاشدة ، بزخم جماهيري طوعي هائل ، على مدى شهر كامل ، جابت فيه الحملة الإنتخابية كل المحافظات ، في مسيرة متميزة ، لم تشهد لها اليمن مثيلاً من قبل ، إستقطبت مهرجاناتها الملايين من اليمنيين نساءاً ورجالاً ، تأكيداً على رغبتهم العارمة في تحقيق التغيير المنشود ، كدليل قاطع على حيوية المشهد السياسي ، وقدرته على إنعاش آمال التحول الديمقراطي لدى العديد من الفئات الاجتماعية ، المراهنة على تكتل اللقاء المشترك الذي أبهر الرأي العام المحلي والخارجي في أدائه الانتخابي الجاد والمتميز ، الذي لم تشهد له المنطقة مثيلاً من قبل.

لقد خاضت أحزاب اللقاء المشترك المنافسة الإنتخابية الرئاسية والمحلية بجدارة فائقة ، وبإمكانيات محدودة لا تقارن ، ورغم عدم تكافؤ الفرص ، وأوجه القصور والنقص ، والثغرات التي رافقت أدائها ، ولا سيما فيما يتعلق بضعف الرسالة الإنتخابية بشأن المرأة ، والإرهاب والغياب الكلي في مضمار التحرك السياسي الخارجي ، ذات الثغرات التي استغلتها السلطة وبالإمكانيات اللامحدودة للدولة ، وجيرتها لصالحها.

لقد صنعت المعارضة اليمنية المؤتلفة في تكتل أحزاب اللقاء المشترك الوجه المشرق للانتخابات الرئاسية والمحلية المنصرمة كعلامة فارقة في تطور التجربة الديمقراطية في البلاد ، إذ جرى لأول مرة نقل مركز الثقل في العملية السياسية من النخب السياسية ومن الغرف المغلقة إلى القاعدة العريضة من جماهير الشعب ،وإلى الساحات المفتوحة التي احتشد فيها مئات الآلاف من الناخبين في إطار استقطاب سياسي وإجتماعي وطني حاد ، نزلت فيه أحزاب اللقاء المشترك إلى ساحة الممارسة السياسية مسلحة برؤاها البرنامجية البديلة ، عارضة مواقفها وخياراتها الوطنية في الإصلاح والتغيير السلمي الديمقرطي للأوضاع السياسية والاجتماعية –الإقتصادية ، المأزومة ، في مواجهة السياسات الرسمية الخاطئة للسلطة وحزبها الحاكم ، والتي أبت إلاّ أن تنزل إلى ساحة المنافسة السياسية مسلحة بكل أدوات القوة والثروة المادية والبشرية للدولة وأجهزتها المختلفة ، ناقضة بذلك كل التزاماتها السياسية السابقة بشأن حرية ونزاهة العملية الإنتخابية ، خارقة للقواعد الدستورية والمحلية

والتي أسفرت عن تلك النتائج الفاقدة للدقة والمصداقية ، والمعلنة رسمياً كأمر واقع مسنود بإرادة القوة المشرعة في وجه الشعب ، كمظهر أشد سفوراً لتجلي قانون القوة بدلاً عن قوة القانون.

وبصرف النظر عن النتائج الرسمية المعلنة ،والتي لم تكن سوى تعبير أكثر بؤساً لما رافق العملية الانتخابية ولا سيما في فترة الاقتراع والفرز وإعلان النتائج من مخالفات وخروقات وجرائم انتخابية ، في أكبر عملية رسمية لتزوير إرادة الناخبين فاقت كل التوقعات ، متجاوزة من حيث الكم والكيف كل أشكال التزوير التي شهدتها الدورات الانتخابية السابقة في البلاد ، الأمر الذي سلب من المنافسة الانتخابية الجادة بريقها ، ومن العملية الإنتخابية نزاهتها ، ومن النتائج المعلنة دقتها ومصداقيتها ،ولم يبقى للحزب الحاكم ما يبرر إبتهاجه بهكذا نتائج تعوزها المصداقية وتفتقد للإرادة الشعبية الحقيقية الداعمة ، كما أن اللقاء المشترك لم يجد سبباً للشعور بالانكسار لمعرفته أن وزنه الحقيقي أكبر بكثير مما أُعلن ،وأن من حقه الافتخار بالمنجز السياسي الذي حققه جراء نجاحه في دفع التجربة الديمقراطية خطوة مهمة إلى الأمام ، ستكون لها ما بعدها.

ت- مسارات الحوار الوطني ((من التفاوض مع السلطة إلى الحوار الوطني الشامل)) :-

ظل الحوار ولا يزال مطلبا حيويا وآلية حضارية عصرية لا غنى عنها للإدارة السلمية للخلاف والتنوع بين شركاء الحياة السياسية اليمنية المعاصرة ، بديلا عن الصراعات الدموية وثقافة الاستبداد والإقصاء والإلغاء والعنف والارهاب .

ولقد كان لحزبنا تاريخ حافل بالحوارات السياسية في انجاز المهام الوطنية الكبرى ، ووصل الأمر حد التندر- بغض النظر عن دوافعه - ((بأطول حوار في التاريخ في أصغر بلد في العالم)) في توصيف الحوار بين فصائل العمل الوطني في الجنوب عشية التوحيد وتأسيس الحزب الاشتراكي اليمني في السبعينات ، وكان الحوار الوسيلة السلمية التي أفضت إلى تحقيق الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م ، وكان الوسيلة التي اعتمدها الحزب في تجديد صياغة رؤاه السياسية والبرنامجية وخطه النضالي بعد حرب صيف ٩٤ م ، في دورات اللجنة المركزية والمؤتمر العام الرابع للحزب بدورتيه عام ١٩٩٩م ، وعام٢٠٠١ م ، وفي تطوير صياغة وثائق الحزب ورؤاه السياسية في المؤتمر العام الخامس للحزب ٢٠٠٥ م ، وكان الحزب سباقا في الدعوة إلى الحوار مع السلطة والأطراف السياسية الأخرى ، لإزالة آثار حرب صيف ٩٤ م ، وإجراء مصالحة وطنية شاملة ، وإصلاح النظام السياسي ، وقدم

في هذا الصدد العديد من المبادرات السياسية كان آخرها المبادرة المقدمة من اللجنة المركزية عام ٢٠٠٣ م الى الاحزاب السياسية في السلطة والمعارضة .

الا ان تلك الدعوات والمبادرات الموجهة للسلطة - غالبا ما كانت تحبط وترفض من قبل السلطة ، اما على مستوى المعارضة فقد اثمرت في ادارة حوارات جادة ، أنتجت الصيغ الأولية للتحالفات السياسية ممثلة بصيغة المجلس الوطني الأعلى لأحزاب المعارضة ، والصيغة الأولية الجنينية لأحزاب اللقاء المشترك ، والتي غالبا ما كانت تدير- مجتمعة - مفاوضات موسمية غير متكافئة مع السلطة عشية كل استحقاق انتخابي ، للاتفاق على ضمانات محددة وملموسة لتسوية الملعب الانتخابي ، بهدف إجراء انتخابات حرة ونزيهة ، والتي كان يتم خرقها من قبل السلطة بعد التوقيع عليها في اطار استراتيجياتها المعتمدة لتزوير الانتخابات على نحو متصاعد ، راكمت خلالها خبرات تزوير الانتخابات ، وصولا الى احتكار السلطة والثروة بوسائل تبدو ديمقراطية عبر الدورات الانتخابية ، انتقلت عبرها من الغالبية البسيطة في برلمان ١٩٩٣ م الى الغالبية المريحة عام ١٩٩٧ م ثم الى غالبية كاسحة في برلمان عام ٢٠٠٣م ، الأمر الذي فاقم حالة الشك والريبة وعدم الثقة بالعملية الانتخابية برمتها ، وهو ما دفع بالمعارضة الى إعادة قراءة المشهد الذي تنتجه العملية الديمقراطية بالأدوات والآليات الانتخابية القائمة ، التي ترفض السلطة اصلاحها ، و المفضية الى اعادة انتاج السلطة لنفسها ، بمشاركة شكلية للمعارضة ، لشرعنة هذه النتيجة، وهو ما أوصل العملية الديمقراطية الى طريق مسدود ، تفاقمت معها الأزمة السياسية والوطنية ، وأوصلت البلاد الى حافة الانهيار ، وفي النتيجة خلصت المعارضة الى فشل المراهنة على الاصلاحات عبر آليات التفاوض مع السلطة ، أو في المشاركة الشكلية في الانتخابات المزورة ، وأن الحوار الوطني الجاد والشامل هو الآلية المناسبة السلمية ، والمدخل الوحيد الآمن ، لمعالجة كل مشكلات اليمن وأزماته المتفاقمة قبل فوات الأوان .

وفي هذا الصدد كانت الخطوة الأولى على هذا الطريق هو الارتقاء بالصيغة التنسيقية التي كان قائما عليها المشترك ، الى صيغة تحالفية أرقى لإعادة قدر من التوازن في الحياة السياسية لحماية الديمقراطية والتعددية الحزبية والسياسية ومنع النكوص عنها . الامر الذي تطلب إنتاج مشروع سياسي برنامجي بديل لمشروع السلطة ، قائم على القواسم المشتركة بين أحزاب اللقاء المشترك، وهو ما استقطب جولات جديدة طويلة ومضنية من الحوار داخل الاحزاب من جهة، وبين أطراف المشترك من جهة أخرى، للوصول الى ذلك المشروع السياسي البرنامجي المشترك ، الذي تصدر له حزبنا وشركاء العمل السياسي في المشترك ، فكانت وثيقة اللقاء المشترك للإصلاح السياسي والوطني الشامل هي أول وثيقة وطنية اسفرت عنها الحوارات المشتركة ، وأطلقها المشترك كمشروع للحوار الوطني الشامل ، داعياً السلطة وحزبها إلى حوار جاد بشأنها يرتقي إلى مستوى التحديات القائمة ، ولا سيما مع تفاقم الأزمة العامة المركبة التي تشهدها البلاد ، والتي لم تعد معها السلطة وحزبها قادران على التصدي لها منفردين ، وباتت الحاجة إلى حوارات تتجاوز تلك الأشكال التفاوضية التي كانت تتم بين السلطة والمعارضة ، قبل كل استحقاق انتخابي إلى حوار من نوع آخر ، إلى حوار أكثر شمولاً ، حواراً يفضي إلى إصلاحات سياسية ووطنية شاملة ، كمدخل لمعالجة الجذر السياسي للأزمة المركبة والمنتج لكل المظاهر الأخرى للأزمة ، بما في ذلك الإنتخابات

التي أضحت آلية معطوبة ومسدودة أمام قوى التغيير السلمي والديمقراطي ، وهو ما استدركته توصيات البعثة الأوروبية للرقابة على الانتخابات الرئاسية والمحلية عام ٢٠٠٦م ، والتي دعت إلى إصلاحات سياسية وانتخابية شاملة ، تم الاتفاق على الوفاء بها من قبل السلطة والمعارضة بعد التوقيع عليها من قبل الطرفين في ١١ديسمبر ٢٠٠٦م ، وبمباركة البارونة نيكولسون ونتربورن عضو البرلمان الأوروبي ، رئيسة البعثة ، وتوقيعها وذلك عشية مؤتمر لندن للمانحين.

وأمام تلك الدعوات الحوارية بشأن الإصلاحات السياسية والوطنية ، كان الرد الرسمي للسلطة وحزبها غاضباً وانفعاليا في رفض الحوارات بشأن مشروع المشترك للإصلاح السياسي والوطني واعتبرته مشروعاً إنقلابياً ، كما كان موقفها من الحوارات حول التوصيات الأوروبية مخاتلاً وتسويفياً ،وهو ما اكده تصريح رئيس وزراء النظام يومذاك بشأن التوصيات الأوروبية ، وهو الذي رأس وفد الحزب الحاكم للحوار مع المشترك في كل جولات الحوار بشأن تنفيذ الاتفاق الخاص بالتوصيات الأوروبية ، والذي وصفه بالخطاء التاريخي الذي ، وقع فيه المؤتمر ، وتم توقيعه آنذاك مجاملة للأوروبيين والدول المانحة عشية مؤتمر لندن للمانحين ، ولذلك تميزت جولات الحوار بالتسويف والمماطلة والممانعة غير المبررة ، وغياب الجدية ، وتم إجهاض كل ما تم التوصل إليه في جولات الحوار المضنية ، التي خاضها المشترك بكل جدية ومصداقية ، على مدار عامين متتاليين ٢٠٠٧م ، ٢٠٠٨م ، والتي كان أهمها:-

١- **إقرار وثيقة قضايا وضمانات وضوابط الحوار من قبل الأحزاب والتنظيمات السياسية الممثلة في مجلس النواب بتاريخ ٢٠٠٧/٦/١٦م.(التي أدخلت فيها ولاول مرة موضوع إزالت آثار حرب صيف ٩٤م).**
٢- **التوقيع على محضر اختتام اللقاءات والجلسات التشاوريه للجنة حوار الأحزاب الممثلة بمجلس النواب والمنعقدة بمحافظة عدن خلال الفترة من ٢٠٠٧/١١/٢م إلى ٢٠٠٧/١١/٨م ، وذلك بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٨م.**
٣- **محاضر اللجان القانونية والفنية المشتركة ، المكلفة بالصياغة القانونية للتوصيات الأوروبية ، بناءً على الاتفاق الملزم الموقع بشأنها وتحويلها إلى نصوص قانونية ، وتقديمها لمجلس النواب كمشروع تعديل لقانون الإنتخابات العامة والاستفتاء رقم ١٣ لسنة ٢٠٠١م ، والتي خلصت إلى التوافق على الصياغات النهائية لبعض هذه التوصيات ، وتأجيل صياغة البعض ، والإختلاف على البعض الأخر الجوهرية منها.**

ومع اقتراب المواعيد القانونية لإجراءات المرحلة الأولى القيد والتسجيل ، للإنتخابات النيابية في إبريل ٢٠٠٩م عمدت السلطة وحزبها إلى الدفع بما تم التوافق عليه من إصلاحات إلى مجلس النواب ، وتحفظت على الإصلاحات الجوهرية ، ليتكشف لاحقاً عند إنزال مشروع التعديلات للمجلس للتصويت عليه مادة مادة ، بأن بعض المواد المتوافق عليها قد تم تحويرها، والبعض الآخر تم التعديل في صياغتها ، والأهم من كل ذلك تعمُّد إستبعاد الإصلاحات الجوهرية التي تضمنتها التوصيات المتوافق عليها في المشروع وفي المقدمة

منها التوصية رقم (٣)التي تنص على حق الأحزاب السياسية في أن تمثل داخل اللجنة العليا للإنتخابات وفي اللجان ذات المستوى الأدنى ، وأن ينص على معايير تحديد مستوى ذلك التمثيل))وكذا آلية التصويت في اللجنة العليا ،وكذا التوصيات رقم((١٥.١٦.١٧)الخاصة بالسجل الانتخابي وإجراءات مراجعته وتعديله ،والتوصية الخاصة بإلغاء الموطن الإنتخابي الثالث موطن العمل ، والتوصية الخاصة بتعديل النظام الإنتخابي ، بذريعة نفاذ الوقت المطلوب لإجراء تعديل دستوري بشأنه.

ومع كل ذلك فقد تم رفض مشروع التعديلات على قانون الإنتخابات في جلسة إنفعالية وبإجراءات غير قانونية صوتت فيها كتلة الأغلبية على قانون الإنتخابات النافذ أصلاً ، ثم صوتت على أسماء اللجنة العليا للإنتخابات ، المشكلة من طرف واحد ، بدلاً عن الأحزاب ، خلافاً للإجراءات القانونية والدستورية ، فيما بات يعرف بإنقلاب ١٨أغسطس ٢٠٠٨م ، والذي أعقبه إعلان السلطة وحزبها المضي على إنفراد في الإنتخابات النيابية والتفرد بإجراءات القيد والتسجيل ، والعبث بالسجل الإنتخابي الذي تعوزه المصداقية والثقة وبات مثقلاً بالتزوير والمخالفات القانونية السافرة.

وأمام هذه الإجراءات اللاقانونية المتسارعة التي أطاحت بكل ما تم التوافق علية ، والممانعة غير المبررة لإنفاذ الإصلاحات الجوهرية المتضمنة في الاتفاقيات الموقعة بين المشترك والحزب الحاكم ، والإصرار غير المنطقي في الإبقاء على منافذ وآليات تزوير الإنتخابات وسرقة نتائجها دون تغيير ، وصل المشترك الى قناعة تامة بانسداد أي مراهنة علي تحقيق الإصلاحات الانتخابية لضمان نزاهة وحرية الانتخابات، عبر السلطة وحزبها ولم يعد أمامها من خيار سوى التوجه للشعب والعمل مع الناس ، لحماية المشروع الديمقراطي من الانتكاس ، ومراكمة شروط التغيير السلمي ، من خلال توسيع قاعدة الشراكة الوطنية مع الشعب ، وتصعيد النضال بكل الوسائل السلمية من أجل تحقيق التغيير والإصلاح الشامل ، ومعالجة مختلف مظاهر الأزمة الوطنية المتفاقمة ببؤرها الملتهبة في الجنوب وصعده.

وتحت ضغط الإحتجاجات السلمية التي دعى إليها المشترك من إعتصامات ومظاهرات ومسيرات ومهرجانات عمت مختلف محافظات الجمهورية ، كان أهمها وأكبرها تأثيراً وفاعلية ، ما سمي آنذاك بإنتفاضة العاصمة صنعاء في فبراير٢٠٠٩م ، التي خرجت فيها جماهير العاصمة ، إستجابة لنداء المشترك في أكبر هبة غضب جماهيرية إحتجاجية عمت العاصمة من إتجاهاتها المختلفة صوب قلب العاصمة ، في ميدان التحرير ، رغم إغراقه بالتواجد العسكري المسلح وبالآليات والعربات المدرعة والدبابات ، والأطقم العسكرية بأنواعها المختلفة ، إلا أن الفعالية حققت نجاحاً كبيراً وحققت حضوراً إعلامياً واسعاً ، فكانت كلمة الفصل في وقف مسار السلطة وحزبها المتفرد بالإنتخابات ، وتم التوقيع إثر ذلك على إتفاق ٢٣فبراير ٢٠٠٩م ، والذي تم بموجبه تآجيل الانتخابات لمدة سنتين، مقابل إجراء إصلاحات سياسية وتعديلات دستورية لتطوير النظام السياسي والانتخابي بما في ذلك القائمة النسبية ، وإستكمال التوافق على التعديلات في قانون الإنتخابات ، وتضمينها مشروع القانون ، ومن ثم تشكيل اللجنة العليا للإنتخابات وفقاً للقانون ، بما في ذلك تهيئة المناخات السياسية والبيئة الملائمة لإجراء إنتخابات حرة ونزيهة ، تشارك فيها مختلف القوى السياسية الفاعلة في البلاد .

ومع إقتراب الإستحقاق الإنتخابي المؤجل بالتوافق الوطني إلى إبريل ٢٠١١م ، عمدت السلطة وحزبها بعد المماطلة والتسويف بالوقت ، والهروب من الاستحقاقات الملزمة لها بإجراء الإصلاحات السياسية والإنتخابية إلى الحروب المتواصلة في صعده وتصعيد العنف ضد الحراك السلمي في الجنوب ، ورفض تنفيذ أية إصلاحات وفقاً لإتفاق فبراير ٢٠٠٩م ، الذي أسس لمشروعية التوافق الوطني بعد إقراره في مجلس النواب ، والذي أصبح يستمد منه شرعيته ومشروعية الحكومة معاً ، ورفض كل المبادرات التي تقدم بها المشترك لإحياء عملية الحوار قبل نفاذ الوقت ، ،في هذه الاثناء كان اللقاء المشترك قد تقدم بمشروع حوار وطني شامل يضم الحراك الجنوبي السلمي و الحوثيين وكافة القوى الاخرى غير الممثلة في مجلس النواب من منطلق ماشهدته البلاد من تغيرات تستلزم اشراك الجميع في مثل هذا الحوار الا ان المؤتمر وسلطته رفضا هذا المشروع بما في ذلك التراجع عن الافراج عن المعتقلين السياسيين على ذمة الحراك السلمي في الجنوب ،عى ذمة الحرب في صعدة. الامر الذي اوقف معه المشترك الحوار نهائيا مع المؤتمر ولا سيما بعد إجهاض ما تم التوصل إليه بجهود مضنية من قبل المشترك وممثلي الحزب الحاكم من توافقات بما في ذلك المبادرات المقدمة من الأشقاء والأصدقاء ومن أهمها:-

١- **مبادرتي المعهد الديمقراطي الاولى مطلع العام ٢٠١٠م ، لرعاية حوار وطني شامل لا يستثني أحد ، في القاهرة أو بيروت،وهو ما رفضه الحزب الحاكم ورحب به المشترك، و الثانية في يونيو ٢٠١٠م لتحريك الحوار من حيث توقف في مسارين يناقش فيهما كافة القضايا العالقة ،و رفضتها السلطة ووافق عليها المشترك.**

٢- **مبادرة الأشقاء في سوريا والتي قُدمت كأفكار مكتوبة إلى الحزب الحاكم والمشترك بشأن رعاية حوار وطني شامل ، يشمل المؤتمر وحلفائه والمشترك وشركائه وبقية الأطراف السياسية الراغبة في الحوار الوطني ، وهي المبادرة المقدمة في شهر إبريل ٢٠١٠م، والتي رفضها الحزب الحاكم وقبل بها المشترك.**

٣- **الإعلان رسمياً في خطاب رئيس الجمهورية (السابق)، ثم في خطب القيادات الأخرى في السلطة عن رفض إتفاق فبراير ٢٠٠٩م ، واعتباره خطاءً فادحاً وقع فيه الحزب الحاكم.**

٤- **تم التوقيع على المحضر التنفيذي لاتفاق فبراير ٢٠٠٩م ، في ١٧يوليو ٢٠١٠م والمضي وفقاً لخطواته الإجرائية بتشكيل لجنة التهيئة والإعداد للحوار من (٢٠٠) عضواً مناصفة ثم تفرع عنها لجنة الثلاثين مناصفة أيضاً ، ثم لجنة الـ(١٦) مناصفة ، ومن ثم لجنة الأربعة ممثلة بهيئة رئاسة اللجنة والتي توصلت إلى إتفاق مشترك بتاريخ ٢٠١٠/١٠/٢٨م ، كخارطة طريق مُزَمَّنَة لإنجاز مهام لجنة الإعداد والتهيئة للحوار الوطني ، وهو ما تم الانقلاب عليه في اليوم التالي ، على خلفية رفض الرئيس (السابق) له ليتفاجأ ممثلي المشترك وشركائه ، بورقة بديلة أعادت بالمشكلة إلى نقطة الصفر التي كانت عليها عشية إنقلاب (١٨) أغسطس ٢٠٠٨م.**

٥- وفي يوم الأحد ٢٠١٠/١٠/٣١م ،أعلن الحزب الحاكم بياناً رسمياً في مؤتمر صحفي عاجل تضمن وقف كل الاتصالات والتشاورات، والمضي منفرداً لإجراء الإنتخابات النيابية في إبريل ٢٠١١م ، مقوضاً بذلك كل ما تم إنجازه للتهيئة والإعداد للحوار بما في ذلك الإطاحة بلجنتي المائتين وكل اللجان المنبثقة عنها ، مجهضة بصيص الأمل الذي تم المراهنة عليه للخروج من أتون الأزمات التي ترزح في ظلها اليمن.

وفي محصلة كل ذلك عادت السلطة وحزبها إلى ذات الإجراءات العبثية الإنفعالية في مجلس النواب ، دافعة بكتلتها البرلمانية تحت التهديد إلى التصويت على مشروع التعديلات على قانون الإنتخابات ، بإجراءات مخالفة للقانون واللائحة الداخلية للمجلس ، مع إضافة مواد جديدة ، تعتمد السجل الإنتخابي القائم ، المثقل بالتزوير والمخالفات والفاقد للثقة ، ملغية بذلك المرحلة الأولى للإنتخابات((القيد والتسجيل)) ، كما قامت بتشكيل لجنة الإنتخابات من طرف واحد ومن القضاة في مخالفة دستورية وقانونية ولائحية صارخة أيضا لتشكل كل هذه الإجراءات في مجموعها مهزلة إنقلابية جديدة ، تفتقد إلى أدنى شروط الشرعية والمشروعية السياسية أو القانونية أو الدستورية أو التوافقية ، وستطال الترتيبات التي تعول عليها السلطة بشأن الإنتخابات الرئاسية عام ٢٠١٣م، والتي تنتهي فيها الفترة الدستورية لبقاء الرئيس (السابق) في السلطة ، وأية إجراءات مخالفة لذلك سواء بالتمديد أو التوريث ستغدو إجراءات باطلة وغير مشروعة ومرفوضة على كل المستويات .

وفي مواجهة ذلك ،عمد المشترك الى تصعيد الاحتجاجات السلمية في اطار خطة شاملة تغطي الفترة يناير الى ٢٧ ابريل ٢٠١١م الموعد المقرر للانتخابات البرلمانية المؤجلة ، والتي تسعى السلطة وحزبها الى التفرد بها،هذا من جهة ، وفعل من جهة أخرى الحوارات المشتركة في اطار اللجنة التحضيرية للحوار الوطني ، بالحوار مع مختلف الأطراف في الحراك الجنوبي في الداخل والخارج ، ومع الحوثيين في صعدة ، وبقية القوى والشخصيات الاجتماعية والوطنية ، تحضيرا لعقد مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي لا يستثني أحد في الثلث الاول من العام ٢٠١١ م ايضا .

الا ان الثورة الشبابية الشعبية السلمية التي انطلقت في ١١ فبراير ٢٠١١ م سبقت الجميع ، داعية الى اسقاط النظام ، كاستجابة عاجلة لسقوط الانظمة الاستبدادية في تونس ومصر في اطار ثورات الربيع العربي ، التي انعكست ايجابا في تسريع ثورة اليمن، والتي أفضت بما رافقها من حوارات وتسويات الى المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ، كآلية سلمية لنقل السلطة برعاية اقليمية ودولية شاملة ، جنبت اليمن طريق العنف والحروب الأهلية – بالرغم من التحفظات بشأنها - ووضعته على مسار الحوار في إطار مؤتمر الحوار الوطني الشامل المشارف على الانتهاء.

ث- مسار التحالفات السياسية ((من صيغة المشترك الى المشترك وشركائه)):-

لقد إنعكست التحولات النوعية التي شهدها المشترك بصيغته التحالفية الجديدة ،كتكتل سياسي للمعارضة الفاعلة من أجل الإصلاح السياسي والوطني الشامل ،وخوضه غمار تجربة المنافسة الإنتخابية الرئاسية الجادة ، إيجاباً على البنى والتكوينات الأساسية للمشترك ،وأدائه السياسي والنضالي الميداني اللاحق ،وعزز مكانته في الحياة السياسية منتزعاً بجدارة إعترافاً إقليمياً ودولياً بهذه المكانة دون منازع ، معدلاً بذلك حالة التوازن السياسي والاجتماعي الذي ظل مختلاً لصالح السلطة وحزبها منذ حرب صيف ٩٤م ، وترافق ذلك مع جملة من التطورات النوعية في أداء المشترك كاستجابة واعية للحاجات الموضوعية الملحة التي فرضتها المتغيرات المستجدة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية المأزومة، دافعة بالمشترك الى تطوير أدائه وفاعليته كبديل سياسي ، وشريك وطني في عملية التغيير والإنقاذ الوطني وذلك من خلال:-

١- الإرتقاء بالنشاط السياسي الميداني للمشترك وتنوعه عبر إنتهاج مختلف أشكال النضال السلمي الديمقراطي ، والإنخراط في الإحتجاجات الشعبية وتنظيمها ، وتصعيدها ، على غرار ما شهده النصف الثاني من العام٢٠٠٨م ، ومطلع عام ٢٠٠٩م ، والذي أجبر السلطة ، وحزبها على التراجع عن المضي في الإجراءات الإنتخابية على إنفراد والذي أفضى إلى إتفاق فبراير ٢٠٠٩م.

٢- التوقيع على إتفاق ٢٣فبراير ٢٠٠٩م ، الذي شكل انعطافة نوعية فارقة في تطور المشترك، نقلته إلى مكانه الطبيعي كطرف فاعل في المعادلة السياسية ومتكافئ في مشروعية التوافق الوطني مع الحزب الحاكم ، وطرفاً مقرراً لمسار النظام السياسي القائم ، وصيرورته اللاحقة.

لقد أسس إتفاق ٢٣فبراير ٢٠٠٩م لمشروعية التوافق الوطني ، التي تقوم على أساسها السلطة التشريعية والرقابية ، وكذلك الحكومة ، منذ نفاذ شرعيتها الشعبية في إبريل ٢٠٠٩م ، وحتى اليوم ، بهدف إنجاز المهام والإصلاحات السياسية والإنتخابية التي نص عليها الإتفاق والذي إكتسب قوته الدستورية والقانونية ، بعد التصويت عليه وإقراره بالإجماع في مجلس النواب ، وصار لزاماً على السلطة وحزبها من جهة والمعارضة في اللقاء المشترك من جهة أخرى السهر على تنفيذ مضامين الإتفاق من إصلاحات خلال مدة السنتين المحددة في الاتفاق ، وأي إجراءات أو تصرفات مناقضة لتلك المشروعية التوافقية أو خارج المهام والإصلاحات المنصوص عليها في الإتفاق ، أو أي إجراء من طرف واحد وبدون توافق وطني ، يفقد تلك الإجراءات مشروعيتها وشرعيتها السياسية والقانونية ، بما في ذلك ما يترتب عليها أو ينجم عنها من نتائج.

٣- إطلاق المشترك لفكرة التشاور الوطني في ٢٠٠٨/٦/٤م ، بهدف التشاور مع مختلف الأحزاب الوطنية والقوى السياسية والإجتماعية الفاعلة في البلاد ،

كخطوة أولى بإتجاه التمهيد للحوار الوطني الشامل ، الذي إنطلق عقب إستكمال مهام التشاور الوطني ، التي توجت بعقد ملتقى التشاور الوطني في صنعاء بتاريخ ٢٢مايو ٢٠٠٩م ، وانبثقت عنه اللجنة التحضيرية للحوار الوطني ، بهدف الإعداد والتحضير وإنجاز المتطلبات الضرورية لإنجاح مؤتمر الحوار الوطني الشامل لكل الأطراف والقضايا الوطنية دون إستثناء لمن هم في الداخل أو في الخارج،و المقرر عقده في الثلث الأول من العام ٢٠١١م .

٤- التحول في إستراتيجية المشترك فيما يتعلق بالموقف من الحوار ، ولا سيما منذ إطلاقه الدعوة إلى حوار وطني شامل لا يستثني أحد للوصول إلى معالجات سياسية ووطنية وإنقاذية شاملة لكل مظاهر الأزمة وبؤرها الملتهبة ، بما في ذلك القضية الجنوبية وقضية صعده والقضايا المعيشية والحيوية للمواطنين في مختلف محافظات الجمهورية.

٥- مثل تشكيل اللجنة التحضيرية للحوار الوطني ، أهم ملمح في تطور وإرتقاء الأداء السياسي لتكتل اللقاء المشترك ، مقدما تجربة حية في الشراكة الوطنية الحقيقية مع الأطراف والتكتلات والشخصيات الوطنية التي قبلت بالإنضمام إلى هذا الكيان النضالي الطوعي الذي كفل لها حقها كاملاً وعلى قدم المساواة في الشراكة في صناعة القرار ، وصياغة الرؤى والمواقف السياسية ومشاريع الوثائق البرنامجية الجمعية المشخصة للواقع ووضع الحلول والمعالجات الإنقاذية من المخاطر الكارثية التي وصلت إليها البلاد.

٦- جاء مشروع رؤية الإنقاذ الوطني ، الصادر عن اللجنة التحضيرية للحوار الوطني ((المشترك وشركائه))في سبتمبر ٢٠٠٩م تطويراً خلاقاً للمشاريع الوثائقية السابقة للمشترك ، وإستجابة حيوية للحاجات الوطنية الجديدة التي فرضتها المتغيرات المتسارعة في البلاد ، حاملة ملامح المشروع الوطني الديمقراطي ، كمشروع للتغيير والإنقاذ الوطني والذي جاء في ظل ظروف شديدة التعقيد بالغة الإضطراب والإحباط ، تكتض بالمشاريع الصغيرة ، تنحسر في ظلالها وتتراجع الثقافة الوطنية إلى مستويات مخيفة ، لصالح الإنتماءات التقليدية الضيقة المهددة بالتمزق الإجتماعي والتشظي الوطني ، ومن هنا بالذات إكتسب مشروع الوثيقة أهميته الوطنية الإستثنائية كبديل سياسي ووطني ، أستقطب إهتمام مختلف القوى السياسية والوطنية في الداخل والخارج ، ووسع قاعدة التحالف والشراكة الوطنية ، بإعلان إنضمام عدد من التكتلات الوطنية من أهمها ، الاخوة الحوثيين في محافظة صعده وفقاً لإتفاق ضحيان بتاريخ ٢٠١٠/٤/٨م، وإنضمام كل من مجلس التضامن الوطني ، ومنظمة التغيير والعدالة ، بالإضافة إلى حزب التجمع الوحدوي اليمني ، مطلع العام ٢٠٠٩م ، وعشية مؤتمر التشاور الوطني في مايو ٢٠٠٩م ، إضافة إلى عدد من الشخصيات الإعتبارية المستقلة ، وعدد من قيادات الحراك السلمي في الجنوب٠

وفي ذات السياق جاء إتفاق القاهرة مع بعض قيادات المعارضة في الخارج بتاريخ ٢٠١٠/٦/١٣م ، كما بذلت جهود طيبة ، أثمرت عن تفاهمات مشجعة يمكن البناء عليها مع عدد أخر من قيادات الحراك السلمي في الجنوب.

٧- لقد كان المشترك موفقاً في مسعاه إلى توسيع تحالفاته السياسية والوطنية بهدف تشكيل كتلة تاريخية اجتماعية واسعة ، من مختلف فئات الشعب ومكوناته السياسية والوطنية صاحبة المصلحة الحقيقة في التغيير السلمي ، والقادرة على حمل المشروع الوطني الديمقراطي الذي يتصدر له المشترك ، والضامنة لحمايته من الانتكاس ، تجنباً لما آلت إليه المشاريع الوطنية التي حملتها النخب السياسية

، بعيداً عن الشراكة الحقيقية للجماهير والتي كان مصيرها الفشل والإنكسار منذ قيام الثورة اليمنية .

٨- عمد المشترك إلى التصعيد في إطار برنامج تصاعدي للنضال السلمي الاحتجاجي ، يغطي الفترة ديسمبر – الى مايو ٢٠١١م ، تم تنفيذ فعاليات المرحلة الأولى التي أختتمت بمهرجانات حاشدة في عواصم محافظات الجمهورية ، يوم ٣فبراير ٢٠١١م ، كان أضخمها مهرجان العاصمة في ساحة التغيير أمام الجامعة ، والذي حضرته قيادات المشترك ، وتحولت شعاراته – تحت ضغط شباب الثورة – من مطالب الاصلاح إلى مطلب التغيير، وتم ترديد الشعار الجماعي ((اذا الشعب يوما أراد الحياة .. فلابد أن يستجيب القدر)). إيذانا بتحول مشهود لمسار إحتجاجات المشترك باتجاه التغيير والثورة .

٩- الاعلان عن انضمام المشترك وشركاؤه المؤتلفين في اطار اللجنة التحضيرية للحوار الوطني الشامل بجميع مكوناتها الى ثورة الشباب السلمية ، ودعوة كل الأعضاء والأنصار للإلتحاق بالثورة ، وفقا للبيان الصادر بتاريخ ٢٠ فبراير ٢٠١١م.

١٠- تشكيل المجلس الوطني لقوى الثورة الشبابية الشعبية السلمية ، ليظم مختلف القوى الملتحقة بالثورة ، بما في ذلك الطارئة عليها ، وباتت طرفا في التسوية السياسية ، والطرف الموقع على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ، ممثلة للمشترك وشركائه ، في أول خطوة بالغة الدلالة على إختلال موازين القوى داخل معسكر الثورة ، لصالح القوى التقليدية الطارئة على الثورة ، سيما بعد انسحاب بعض القوى الفاعلة في الثورة ، من ضمنها الشباب ، والمستقلين ، والكثير من ممثلي الحراك ، والحوثيين ، رفضا للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ، وإعتراضا على الحصانة الممنوحة للرئيس السابق .

ج- صيرورة المشترك ((من المعارضة الى المشاركة في السلطة)) وملامح التحالفات السياسية الراهنة :-

لقد بات من البديهي التأكيد بأن النجاح السياسي للتجربة النموذجية للمشترك منذ نشأته قد تجسدت بأهم ملامحها في روح الشراكة الوطنية والتعايش المشترك وآليات العمل المؤسسي الديمقراطي ، والنضال السياسي السلمي ، والمبادرة في انجاز مشروع سياسي وطني شامل يتوافق مع طموحات وتطلعات الشعب ، وفي قدرة المشترك على خدمة هذا المشروع الوطني وأهدافه الرئيسية ، من خلال تصدره لقيادة العمل الوطني ونسج التحالفات السياسية والوطنية الواسعة مع مختلف القوى والفعاليات السياسية الناشطة في الساحة وفي مقدمة ذلك الحراك السلمي والحوثيين ومنظمات المجتمع المدني والتكوينات الاجتماعية والوطنية والشخصيات الفاعلة ، المستهدفة من النظام وضحايا أخطائه السياسية وإجراءاته القمعية وحروبه الداخلية والتي طالت قطاعات سياسية واجتماعية واسعة وفرت بيئة اجتماعية وسياسية رافدة لنشاط المشترك و استقطاباته السياسية لإيجاد التوازنات السياسية والاجتماعية الضرورية لإحداث شروط التغيير السياسي ، الأمر الذي التقطه المشترك بجدارة في بناء شراكات وتحالفات سياسية واجتماعية واسعة ، ادارها باقتدار باتجاه معركته السياسية السلمية مع السلطة الاستبدادية الفاسدة . وهو ما مكنه من الامساك بزمام المبادرة وضبط قواعد وأدوات العملية السياسية وتكتيكاتها وتوجيه مساراتها باتجاه تحقيق الهدف الاستراتيجي في انجاز عملية التغيير دون أن يفقد تماسكه وتوازنه السياسي ودوره القيادي ، وإثبات حضوره السياسي الفاعل على الساحة الوطنية كبديل سياسي جدير بثقة الشعب وتطلعاته المستقبلية في إنجاز المهام والأهداف الوطنية الكبرى التي تضمنها مشروع المشترك وشركائه للإنقاذ الوطني والخلاص من الفساد والاستبداد وحالة البؤس والقمع والحروب الاهلية المتتالية التي طبعت المشهد السياسي على طول الفترة الزمنية المنصرمة بطابعها المأساوي الخاص .

فكانت الفعاليات الاحتجاجية الواسعة التي نظمها المشترك وأنصاره وشركاؤه وتوجتها الثورة الشبابية الشعبية السلمية التي اسقطت رأس النظام ومشروع التوريث الى الأبد تعبيرا حقيقيا ملموسا عن تلك الثقة الشعبية التي استحقها المشترك بدوره ومكانته السياسية كمعارضة سياسية جادة حملت بجدارة أحلام وتطلعات الشعب اليمني في انجاز عملية التغيير وبناء يمن جديد وسعيد ،لتغدو تلك الفترة الاستثنائية من التاريخ النضالي للمشترك وبكل المقاييس ربيع المشترك بامتياز.

إلا ان هذا الربيع الجميل المتولد في خضم الثورة الشبابية المواكبة لثورات الربيع العربي ، لم يدم طويلا على مستوى تكتل أحزاب اللقاء المشترك على الأقل ، فقد بدأ بالتراجع قبل الاوان ، مترافقا مع حالة الانتقال السياسي في أداء المشترك من مواقع المعارضة الى مواقع السلطة تدريجيا . حيث شكلت الاستحقاقات السياسية للشراكات التقليدية الطارئة على الثورة بكلفتها المدفوعة سلفا خصما من رصيد المشترك ، نقطة البدء في حالة التراجع في

أداء المشترك ودوره ومكانته السياسية التي خفضت من سقف الآمال المعولة عليه كبديل سياسي للسلطة الى مجرد شريك الشركاء مع بقاياها ، تجسد ذلك عمليا منذ أغسطس ٢٠١١م مع تشكيل المجلس الوطني لقوى الثورة ، الذي ،اجه كثيرا من التعقيدات والعراقيل بسبب المحاولات التي تكررت بفضل خيارات تشكيله ومهامه وفقا لحسابات اضعفت من قيمته ومكانته. وهو ما أفقده قدر من توازنه وقدرته القيادية في السيطرة على التباينات والخلافات والتناقضات التي تضاعف حجمها بأتساع وتنوع تلك القوى السياسية والاجتماعية – القبلية والعسكرية والتقليدية المنسلخة عن النظام المحتضر والوافدة الى الثورة تباعا والى الساحات ، محمولة بخصوماتها السابقة ، فلم تلبث تلك الخصومات والخلافات والتناقضات الكامنة حتى ظهرت الى السطح – قبل الاوان – في جل ساحات الحرية والتغيير وخارجها على شكل توجهات ورؤى ومشاريع سياسية متعددة ومتنوعة ومتناقضة ، تراجع معها مشروع المشترك الى مرتبة أدنى في درجة الاهتمام ، وبات كل طرف من الاطراف المشاركة في الثورة أو الراحلة اليها من أحزاب وقوى سياسية واجتماعية وعسكرية وقبلية ومستقلة ، حريصا على إثبات حضوره بتعبيراته الخاصة المباشرة منها وغير المباشرة ((المستنسخة))، مدفوعا بمخاوف وهواجس ذاتية كامنة خشية الاقصاء و التهميش ومطامع السيطرة والاستئثار ، منها ما استند الى مبررات وذرائع تجلت في واقع الممارسات الميدانية والذاتية المنفلتة عن السيطرة ، ومنها ما هو مبالغ فيه .

لقد انعكس كل ما سبق سلبا على أوضاع المشترك تجلت ابرز ملامحه في مؤشرات الارتباك في أنشطته ، وبمظاهر الضعف في الثقة بين بعض اطرافه ، وفقدان حالة الاتساق والتوازن السياسي في أدائه ، وتراجع مستوى الالتزام وقوة الالزام لقراراته ومصادرة دوره القيادي وتكريس آليات العمل من خارج أطره ومؤسساته القيادية ، متجاوزة لرؤاه ووثائقه البرنامجية وخطه السياسي والإعلامي ، والتي طالها التهميش والتعطيل و تم إخراجها عن دائرة الفعل والتأثير القيادي على الساحات والأطر والأشكال الطارئة المستحدثة باسم الثورة والموازية لهيئات المشترك ، ولاسيما في ظل غياب استراتيجية عمل جديدة للمشترك ، تواكب الحالة الانتقالية التي يمر بها ، وتنظم تعاطيه مع استحقاقات الانتقال الى مواقع الشراكة في السلطة . حيث آل الامر في هذه المرحلة الدقيقة والفاصلة الى القوى الممسكة بمصادر القوة والمال والتي توقفت عند مصالحها الخاصة ، بعيدا عن هيئات المشترك المؤسسية والقيادية ، وخارج تقاليد العمل المشترك ، في مؤشر بالغ الوضوح على سريان حالة الاختلال البنيوي التي يعاني منها المشترك في مختلف تكويناته وهيئاته ومؤسساته القيادية العليا وبصورة أشد بؤسا في المستويات الدنيا في المحافظات والمديريات ، والتي يعيش أعراضها المتفاقمة حتى اليوم .

إن حالة التردي التي كشفنا عن بعض تفاصيلها سابقا ، انعكست في وعي الناس بصورة صادمة ، منتجة حالة من عدم الشعور بالرضا تجاه المشترك – استغلها الطرف الاخر من بقايا السلطة لإعادة بناء رسالته السياسية والإعلامية ونسج علاقاته وتحالفاته المناهضة للمشترك – تحت نتائج و تأثير ذلك الاداء الضعيف للمشترك ، متمثلا بالممارسات الصادرة عن بعض الاطراف والقوى والمكونات المحسوبة على المشترك أوالشريكة له ، المنعكسة بوضوح في نكوص الاداء الاعلامي المشترك بعد طغيان درجة الاهتمام بالرسائل السياسية

الخاصة ، و المصالح والخصومات الذاتية لأطراف في المشترك ، او شريكة له ، في مختلف وسائل الاعلام المحسوبة عليه ، على حساب تلك المساحة التي كانت متاحة للمشروع الوطني الديمقراطي الكبير للمشترك ، المستوعب لشراكة الجميع ، بذلك التنوع والتعدد الجميل والرائع دون إقصاء او تهميش ، والذي بات شيء من الماضي في وعي الكثيرين من محبي وأنصار المشترك والمراهنين عليه .

يتضح مما سبق بان حالة التردي التي يعيش أعراضها المشترك على كافة المستويات قد وصلت الى درجة غير مقبولة ، وغير مسبوقة ، في ظل بيئة محتقنة على المستوى الشعبي والداخلي في اطار أحزاب المشترك والتي ولدتها التداعيات السلبية التي انتجتها ظاهرة التعيينات والمحاصصة في الوظيفة العامة التي اندفع اليها البعض من داخل وخارج المشترك وبإسمه ، وخارج المعايير والاسس ومضامين الشراكة الوطنية التي اعتمدتها الهيئات القيادية للمشترك ، ، وصارت محل نقد واسع من داخل أطر المشترك ومن خارجها ، وعلى المستوى الشعبي وفي ساحات الحرية والتغيير في المركز والفروع ، وفي المقابل باتت الهيئات القيادية للمشترك تعيش اوضاعا انقسامية في الغالب وفي حالة من العجز وعدم التوازن ، فاقدة القدرة على ضبط المسارات المتفاقمة لهذه الاوضاع والتي باتت بما تفرزه من تداعيات على مختلف المستويات تهدد بقاء المشترك فكرة وكيانا .

إن احزاب اللقاء المشترك مطالبة اليوم مجتمعة أو كل على انفراد باجراء مراجعة عاجلة لصيرورة تحالفاتها السياسية في ضؤالمستجدات الراهنة سلبا وإيجابا ، وإعادة بنائها وفقا للمشتركات الوطنية المتوافق عليها ، والتي لا تزال تفرض نفسها على جدول أعمال المرحلة الانتقالية الراهنة ، من خلال تجسير الهوة بين اطرافها وترميم تصدعاتها وتوسيع نطاق تحالفاتها ، ولا سيما مع قوى الثورة والتغيير ، وقوى الحراك السلمي والحوثيين والمستقلين ومنظمات المجتمع المدني ، بما يكفل ترسيخ القواسم المشتركة وتعزيز الثقة المتبادلة بين مختلف الاطراف السياسية على قاعدة انجاز مخرجات الحوار الوطني المجسدة لأهداف الثورة ، ومهام عملية التغيير ، واستكمال النقل السلمي للسلطة ، وبناء أسس الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة ، في سياق شراكة وطنية متوازنة لا تلغي أي من أطرافها أو تهمشه ، وبما لا يفقد المشترك ومؤسساته القيادية دورها الريادي في قيادة عملية التغيير ، او مصادرة قراره السياسي وخطة النضالي السلمي ، الهادف الى انجاز المشروع الوطني الديمقراطي ، وتحقيق التحول الديمقراطي المنشود .

وأي كان الأمر فإن الحزب الاشتراكي اليمني معني اليوم أكثر من أي وقت مضى ،بالاضطلاع بدوره الوطني التاريخي في هذه الظروف الانتقالية الاستثنائية التي يت،جب عليه فيها النظر في خارطة الاستقطابات الراهنة والعمل على صياغة تحالفات اوسع لتنفيذ مخرجات الحوار الوطني وتصحيح الاختلالات التي رافقتها والتي كان لها تأثيرات سلبية على المشهد السياسي بصورة عامة.

إن الحزب الاشتراكي اليمني وهو يعد نفسه مع غيره من القوى الوطنية لتحمل هذه المسؤولية الوطنية العظيمة ،يدرك جيدا حجم الصعوبات والتعقيدات الانتقالية في هذه المرحلة التاريخية ، إلا أنه يقدر عاليا الإرادة الشعبية المتطلعة نحو التغيير ، والدافعة نحو إنجاز

مخرجات الحوار الوطني الشامل ، مدعومة بإرادة إقليمية ودولية موحدة حتى الان، ومن هذا المنطلق يسعى الحزب إلى إعادة تقييم سياسة التحالفات والشراكات الوطنية لمواكبة المستجدات الراهنة ،وتلبية استحقاقات المرحلة الانتقالية التأسيسية القادمة عبر تفعيل وتحديث آليات وأدوات العمل المشترك وتعزيز وتطوير التحالفات الثنائية والجمعية ،المتبلورة على قاعدة الأهداف والمهام البرنامجية الانتقالية ،المتضمنة في مخرجات الحوار الوطني الشامل ، والتي تؤسس لشراكة وطنية واسعة في اطار ائتلافات سياسية واجتماعية وطنية فاعلة ، قادرة على النهوض بمهام بناء الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة، والانتقال الآمن إلى الديمقراطية.

٢ ــ الثورة الشبابية الشعبية السلمية ، فبراير ٢٠١١م :-

أ- دوافع وأسباب الثورة :-

ان أية محاولة جادة لاستقراء الأسباب والدوافع الأساسية المنتجة لمشهد التغيير الثوري على الساحة اليمنية ، لابد لها من الوقوف أمام تفاصيل الأوضاع السياسية و الاقتصادية والاجتماعية والوطنية الناجمة عن تضافر فعل كل من الفساد والاستبداد ــ كوجهين لعملة واحدة هي السلطة ــ منذ حرب صيف ٩٤ م وحتى عشية الثورة عام ٢٠١١م ، والمنعكسة بمظاهر تجلياتها المختلفة في الأزمة العامة المتفاقمة الشاملة لمختلف جوانب الحياة المعيشية ، وفي حالة الاحتقان السياسي والاجتماعي السائدة آنذاك ، التي انتجتها السياسات الاستبدادية الفاسدة والعقيمة للسلطة على مدى أكثر من عقد ونيف من السنين، ووقفت عاجزة عن انتاج الحلول الضرورية لوقف تداعياتها ، دافعة البلاد الى حافة الانهيار.

انه المشهد الذي قرأ تفاصيله مبكرا الحزب الاشتراكي اليمني في معرض تحليله للمسارات المتفاقمة للأزمة العامة في البلاد كما ورد في التقرير السياسي المقدم للدورة السادسة الاعتيادية للجنة المركزية للحزب المنعقدة في ٢٨-٢٩ مايو ٢٠٠٨ م ، محذرا من مآلاته الكارثية ، وداعيا الى جهد وطني شامل لإنقاذ البلاد ومنع حدوث الانهيار، وذلك في إطار أفضل الخيارات الافتراضية لمسارات الازمة العامة المتفاقمة ، والتي رآها الحزب كإمكانية قائمة لاستثمار اللحظة التاريخية في قلب الأزمة القائمة للحيلولة دون صيرورتها الكارثية ، وتحويل مسارها الى فرصة تاريخية ــ كإمكانية متاحة ــ للحل الشامل لكل مظاهرها المتفاقمة ، محددا في نفس الوقت الحوار الوطني الشامل الجاد والمتكافئ والذي لا يستثني أحد ، كآلية وطنية للمعالجة ، دون أن يسقط الحراك الشعبي ، ومواصلة مسيرة النضال السلمي ، كآلية ضاغطة وفاعلة في تثمير نتائج الحوار الوطني ، وتجنب المسارات الافتراضية الكارثية الاخرى.

ان تلك القراءة التحليلية والمعالجات المقترحة للازمة العامة في الاطر الزمنية المحددة لها التي وقفت عليها الدورة السادسة للجنة المركزية للحزب ، قد تم بنائها على ما خلصت اليه القراءات الدقيقة للمؤشرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، التي كشفت بوضوح العوامل والشروط الموضوعية للوضع الثوري المتمثلة في عجز السلطة . عن الاستمرار بالحكم بنفس الاليات والوسائل السابقة وعدم قبول المواطنين في نفس الوقت على الاستمرار في العيش تحت وطأة تلك الاوضاع التي انتجتها السلطة ، فكان التغيير امرا لابد منه كضرورة سياسية واجتماعية للانتقال الى وضع افضل ، والحيلولة دون انزلاق البلاد الى حالة الانهيار و التشظي والفوضى ، وهو ما حفز العامل الذاتي الذي لم يكن قد تهيأ بعد للنهوض بمسئوليته الوطنية في قيادة عملية التغيير لانقاذ البلاد ووقف عملية الإنهيار.

وهو ما عمل عليه الحزب لاحقا منفردا ومع شركائه السياسيين في اطار المشترك وشركائه ، لاستكمال بناء مقومات العامل الذاتي ، وتكوين الكتلة التاريخية الواسعة ، القادرة على قيادة وانجاز عملية التغيير، وهو ما تحقق لاحقا ولكن بتلك الصورة والسرعة

التي جاءت عليها الثورة الشبابية الشعبية السلمية في ١١ فبراير ٢٠١١م والتي أذهلت الجميع .

ب- أهداف الثورة :-

لقد كانت الشعارات المعلنة والأكثر انتشارا في بلدان الربيع العربي على غرار " الشعب يريد اسقاط النظام " و " الشعب يريد اسقاط الرئيس " وشعار " ارحل " هي اكثر الشعارات حضورا في المرحلة الاولى من الثورة الشبابية الشعبية السلمية في اليمن ، وقد حددت في مضامينها أبرز أهداف الثورة متمثلا في " رحيل الرئيس " و " اسقاط النظام " المتمثل في شخص الرئيس وحكمه العائلي، وهو الهدف الذي اصبح نقطة استقطاب وتقاطع مصالح لكل القوى المناهضة للنظام والمتضررة منه ، والمطالبة بتغييره ، او تلك الرافضة لتوريث السلطة ، الأمر الذي ضمن وحدة وتماسك موقف جميع تلك القوى المنخرطة في الثورة ، لتحقيق هذا الهدف الأكثر استقطابا لقوى واسعة ومختلفة بما في ذلك تلك المتساقطة من النظام ، او من كانت متحالفة معه .

الا انه في مراحل لاحقة من الثورة التي استمرت الى ما بعد التسوية السياسية في ٢٣ نوفمبر ٢٠١١م ، تبلورت في الساحة اهداف اكثر عمقا للثورة ، تمحورت حول جملة من المطالب الثورية ذات العلاقة بهوية الدولة الجديدة ، ومضامينها ، ونظامها السياسي وحول معالجة القضايا والمشكلات الحيوية الساخنة بما في ذلك القضية الجنوبية وقضية صعدة وغيرها من القضايا عبر عنها شعار " الدولة المدنية الحديثة " كهدف مشترك لجل قوى الثورة في ساحات التغيير والحرية .

ت- قوى الثورة :-

١ - القوى السياسية الممهدة والفاعلة في الثورة :-

شكلت المعارضة السياسية المؤتلفة في تكتل أحزاب اللقاء المشترك القوة السياسية المراكمة لشروط التغيير ، والممهدة للثورة ، وعملت حثيثا مع شركائها السياسيين في اللجنة التحضيرية للحوار الوطني على انضاج الظروف الملائمة لانطلاق الثورة. ومع قيام الثورة في ١١فبراير ٢٠١١م أعلنت انضمامها الى الثورة بكل مكوناتها السياسية والاجتماعية ،وفقا للبيان السياسي الصادر بتاريخ ٢٠ فبراير ٢٠١١م ، فكانت القوام الاساسي للقوى المنخرطة في الثورة ، وصار تكتل المشترك بهيئاته القيادية (المجلس الأعلى واللجنة التنفيذية) وأحزابه السياسية :

الحزب الاشتراكي اليمني .

التجمع اليمني للإصلاح .

التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري .

حزب البعث العربي الاشتراكي .

اتحاد القوى الشعبية .

حزب الحق .

التجمع الوحدوي اليمني .

نواتها الصلبة ، وقوتها القيادية المؤثرة في أحداثها ، والمحددة لمساراتها اللاحقة.

والى جانب هذه الاحزاب انخرطت في صفوف الثورة منذ انطلاقتها تكتلات اجتماعية - سياسية خليطة ، متمثلة بقوى الحراك السلمي في الجنوب التي سبقت ثورات الربيع العربي في انتفاضتها السلمية ، مقدمة مثالا يحتذى في النضال السلمي منذ العام ٢٠٠٧ م ، والحوثيين الذين عرفوا لاحقا بأنصار الله وكتلة التضامن والعدالة والبناء والأحرار وغيرهم من التكتلات والاحزاب السياسية حديثة النشأة .

٢- الطابع الشعبي للثورة :-

حرصت الاحزاب السياسية المنخرطة في الثورة ، وأبرزها تكتل أحزاب اللقاء المشترك على مبدأ شعبية الثورة وعدم احتكارها سياسيا امتدادا لقرار سابق كان قد اتخذه في الفعاليات الاحتجاجية التي كان ينظمها في إطار برنامجه التصعيدي ضد النظام عشية الثورة ، بهدف اشراك جميع التكوينات السياسية والاجتماعية في الفعل الاحتجاجي والثوري لاحداث التغيير المنشودة ، وضمان كتلة تاريخية واسعة ذات مصلحة حقيقية في حماية ما شاركت في انجازه ، وضمان عدم النكوص عنه ، الامر الذي حفز مختلف القوى والأطراف السياسية والتكوينات الاجتماعية القبلية – التقليدية منها والمدنية الحديثة بمختلف أشكالها ، على الانخراط في العملية الثورية تحت عناوينها وخيامها الخاصة بها في ساحات الاعتصام أو في الفعاليات والمسيرات المختلفة ، مكونة بذلك أكبر مشاركة بشرية في الثورة في التاريخ اليمني بتنوعها وتعددها وباختلاف تكويناتها السياسية والعمرية والجغرافية في مختلف محافظات الجمهورية فاق تقديرها في إحدى الفعاليات الاسبوعية الخمسة ملايين مشارك ، وقد كان لافتا للانتباه الدور الفاعل والمؤثر للقوى والتكوينات السياسية والفئوية والاجتماعية التالية :-

فئة الشباب والطلاب :

كان لهم الدور الريادي في صناعة أحداث الثورة ، وقيادة فعالياتها المتنوعة والمتعددة ، بما في ذلك الدور التوعوي والتنويري في التعبئة المعنوية والحماسية للحشود الجماهيرية التي يتقدمونها في الساحات وفي المسيرات ومختلف الفعاليات الثورية ، وفي التصدي لأعمال القمع والعنف والمجازر البشرية التي اقترفتها الالة العسكرية والأجهزة القمعية للسلطة وبلاطجتها وكان لهم الدور الفاعل في أعمال الإنقاذ والتطبيب للجرحى والمصابين ، كما كان لهم النصيب الاوفر من الجرحى والشهداء والمعتقلين والمخفيين قسريا حتى الان .

وتجدر الاشارة هنا الى أن شباب وطلاب الاشتراكي – ذكورا واناثا- كانوا من المتصدرين للمشهد الثوري منذ بدايته ، وكانوا من السباقين في النزول الى الشارع منذ يناير ٢٠١١م في العاصمة صنعاء ، وفي مقدمة المخيمين المعتصمين في ساحة التغيير أمام جامعة صنعاء في ٣ فبراير ٢٠١١م ، وكانوا السباقين في إشعال فتيل الثورة المطالبة باسقاط النظام ، المنطلقة من مؤتمر منظمة الحزب في محافظة تعز صوب ساحة الحرية في ١١فبراير ٢٠١١م ، وسجلوا حضورا مشهودا في رفع سقف الشعارات المنادية بسقوط النظام ، ورحيل الرئيس ، وفي قيادة وتسيير المسيرات الاكثر مشقة وتأثيرا والأشد دلالة ومخاطرة ، كمسيرتي الحياة الأولى والثانية . فكان نصيبهم هو الأوفر من قمع السلطة ، وسقط العشرات منهم بين شهيد وجريح ، ولايزال العديد منهم حتى اليوم رهن العلاج في المشافي وخارجها .

فئة المرأة :

لقد أدهشت المرأة اليمنية المراقبين للمشهد الثوري اليمني بحجم المشاركة الكمية والنوعية الفاعلة في الفعاليات الثورية المختلفة ، وفي مختلف محافظات الجمهورية ، الأمر الذي استفز الحاكم و أثار غضبه وانتقامه دون مراعاة للعادات والتقاليد اليمنية التي تستنكر التعرض بسوء للنساء ، وليس أدل على ذلك ما ورد في خطب ((صالح)) في السبعين ، الذي أخذ يعرض بهن ويفتي بعدم جواز الاختلاط ، ويتهمن بأخلاقهن ، وبدينهن ، ويحرض عليهن أدواته وأجهزته القمعية ، من فرط غيظه بمشاركتهن الفعالة والشجاعة في الثورة ، حيث تعرض العديد منهم الى عنف السلطة وسقط منهن الجرحى وسجل عدد من مناضلات الثورة في تعز وغيرها من المحافظات شرف الاستشهاد ، كشهيدات الربيع العربي . ومع ذلك ظلت رقماها مشيا في التسويات والإجراءات السياسية اللاحقة . باستثناء مؤتمر الحوار الوطني الذي فزن فيه بتمثيل متوازن ، بنسبة ٣٠% ملزمة لكل الاطراف السياسية الممثلة في الحوار .

ونشيد هنا بالدور الريادي الفاعل والمتميز ، الذي لعبنه مناضلات الحزب ونصيراته من قوى التحديث والمدنية خلال أحداث الثورة ، أو في مؤتمر الحوار الوطني لاحقا ، وصمودهن أمام حملات القمع والعنف الذي تعرضن له من القوى العسكرية والأمنية التابعة للنظام السابق ، وتلك المحسوبة على الثورة أيضا .

وفي هذا الصدد نود التأكيد بأن الحزب الاشتراكي اليمني معني اليوم أكثر من أي وقت مضى، ومن موقعه في صدارة قوى التغيير والتحديث، بالاضطلاع بمسؤوليته الوطنية إزاء شباب الحزب (ذكور وإناث) عبر فتح بوابات الحزب لعملية تجديد واسعة، بالدماء الثورية الشابة ، وبتلك القيادات السياسية التي اعتركتها الحياة في ساحات وميادين الفعل الثوري، وكأنما أعدتها الثورة عمدا لقيادة عملية التغيير في الأحزاب والمؤسسات المنتمية لها ، مشرفة الحزب الاشتراكي اليمني بكوكبة نوعية متميزة من هذه القيادات الشابة الاستثنائية، والتي ستأخذ مواقعها الطبيعية، في كل المواقع القيادية للحزب من القاعدة إلى القمة، بدءاً بالهيئات القيادية العليا للحزب ، ومن هذا المجلس الوطني الحزبي الأول، وبنسب

وازنة ، تليق بمكانتها والدور المعول عليها، وستكون - ولا شك في ذلك - قيمة نوعية مضافة في حياة الحزب وأنشطته النضالية اليومية المستقبلية .

وفي ذات السياق نجدد التأكيد على أهمية وضرورة تمكين الشباب (ذكوراً وإناثاً) من مواقعهم الطبيعية في مواقع بناء أسس الدولة المدنية الديموقراطية الحديثة، ليس لكونهم الشريحة الأكبر في المجتمع فحسب، بل لأنهم الكتلة المتجددة ، القادرة على النهوض بمهام بناء مؤسسات الدولة المدنية الحديثة، فهم الكتلة البشرية الأكثر حماسا والأكثر ثورية والأكثر تضحية في سبيل نجاح الثورة ، والانتصار لكامل أهدافها، إنهم القوة البشرية الأجدر والأكثر إخلاصا وتصميما على إنجاز المشروع السياسي- الوطني الحداثي ، الذي ثاروا من أجله، وساهموا في رسم ملامحه المستقبلية في مؤتمر الحوار الوطني ، وسيسهرون على ضمان إنجاز تنفيذه على أرض الواقع.

ث- مسارات الثورة :-

تكشف القراءة المتتبعة لتفاصيل ومسارات أحداث الثورة الشبابية الشعبية السلمية اليمنية منذ انطلاقتها في ١١ فبراير ٢٠١١ م وحتى الان ، عن ملامح مرحلتين متمايزتين في مسار الثورة اليمنية ، تبلورت على شكل مسارين مختلفين من ناحية ومتوازيين متكاملين من ناحية أخرى ، تمثلا في :

- **المسار الثوري :**

يشكل المرحلة الأولى في الثورة اليمنية الممتدة لما يقارب (١١) شهرا منذ انطلاقتها وحتى اقرار التسوية السياسية في نوفمبر ٢٠١١ م ، والتي أطاحت بالرئيس السابق من السلطة – أبرز أهداف الثورة ، ويمكن رصد أبرز أهم ملامحها الرئيسية على النحو التالي :-

١- القيادة السياسية للثورة :-

اضطلعت الهيئات القيادية والتنفيذية لتكتل أحزاب اللقاء المشترك بمهمة القيادة السياسية للثورة ، وبحسم القرارات الرئيسية الموجهة لمسار الثورة ، مع اتاحة هامش من المرونة لممثلي المشترك في الهيئات القيادية الميدانية في ساحات الثورة للتنفيذ عبر اللجان التنظيمية للساحات ، التي تضم الى جانب ممثلي أحزاب المشترك ممثلين عن جميع القوى والتكوينات السياسية والاجتماعية المشاركة في الثورة بما في ذلك المستقلين ، والتي أنيطت بها مهام التوافق على القرارات الخاصة بإداراة الساحات ، وتنظيمها وتأمينها ، وتوفير متطلباتها ، ويقتصر تدخل القيادات السياسية التنفيذية للمشترك في حالة تذليل الخلافات أو الصعوبات التي تواجهها الهيئات القيادية – شبه المستقلة – للساحات في مختلف المحافظات . إلا أن الأمر اكتنفه الكثير من التعقيدات على صعيد الإداره اليومية ، أربكت الأداء ، وأنتجت خلافات متواصلة حول ادارة تلك الساحات ، وحالت دون تكوين قيادة شبابية ميدانية للثورة .

٢ – سلمية الثورة :-

لقد بات واضحا اليوم بأن أبرز الخصائص المميزة للثورة اليمنية تكمن في سلميتها ، انها القوة السحرية التي أعطبت الالة العسكرية للحاكم وتجهيزاته وترساناتها الحديثة ، بمختلف أسلحة وأدوات وآليات القمع والدمار ، وأفشل خطته العسكرية والأمنية لإخماد أي تحرك يهدد سلطته ، فكانت " السلمية " السلاح الفتاك الذي لم يتحوط له الحاكم ، وفشل في ساحاته ، وهو ذات السلاح الذي حول ترساناته العسكرية إلى عبئ عليه ، وحزاما ناسفا على خاصرته .

ان نجاح الثوار الشباب في الحفاظ على هذا الطابع السلمي للثورة على طول الفترة الثورية المتواصلة حتى اليوم ، يمثل بحد ذاته انجازا استثنائيا بامتياز ، ولا سيما في ظل كثافة انتشار السلاح المقدر بضعف عدد السكان ، ولا يكاد يخلو بيت يمني منه - ورغم الثقافة القبلية القائمة على العنف - استطاعت الثورة بسلميتها أن تقنع اليمنيين وفي المقدمة منهم رجال القبائل على ترك السلاح جانبا ، والانضمام الى ساحات الاعتصامات السلمية ، والمشاركة في الفعاليات السلمية للثورة ، كما استطاعت افشال كل محاولات السلطة لجر الساحات الى الرد على عنف أجهزتها العسكرية والأمنية ، رغم المجازر التي اقترفتها في جل ساحات الثورة والتغيير والحرية .

لقد كان الحزب الاشتراكي على يقين بأن سلمية الثورة هو الضامن الحقيقي لنجاح الثورة ، وتحقيق أهدافها التغييرية ، وإن التحدي الحقيقي كان يتمثل في الحيلولة دون استدراج الثورة الى مربع العنف - الذي تجيد السلطة اللعب فيه - تحت ضغط الغضب ، ومرارة الألم ، الذي تتعمد السلطة الإيغال فيه بمجازرها البشعة ضد شباب الثورة السلميين ، الأمر الذي ناضل الإشتراكي مع حلفائه في المشترك - دون هوادة - لمنع الإنزلاق اليه من مواقعه المختلفة في قيادة الثورة والمشترك.

لقد استطاعت الثورة بسلميتها خلق ثقافة مدنية جديدة تمجد السلام والتعايش والتنافس والاحتجاج السلمي ، وتزدري ثقافة القوة ،العنف ، والقتل والكراهية ، ذات الثقافة التي مارستها السلطة بوحشية ، لإرهاب شباب الثورة الذين واجهوا رصاص السلطة وبطشها بصدورهم العارية ، مقدمين مئات الشهداء وآلاف الجرحى ثمنا لحريتهم وسلمية ثورتهم ، تأسيسا لمنهجية جديدة مستقبلية للتعايش السلمي والتغيير الديمقراطي وتداول السلطة سلميا بديلا لثقافة القوة ، والصراعات الدموية التي استنزفت ثروات اليمن وقدراته المحدودة .

٣ - دور الجيش والأمن في الثورة :-

ارتبط دور الجيش والأمن وموقفه من الثورة ارتباطا وثيقا بالإختلالات المزمنة التي تعاني منها المؤسسة العسكرية والأمنية ، والتي كرسها النظام العائلي الاستبدادي السابق ، الذي حول هذه المؤسسة العسكرية والأمنية الى مجرد اقطاعيات خاصة بأمراء الحرب من العسكريين المواليين لشخص الحاكم ، ولأفراد العائلة المحتكرة لقيادة أهم وأحدث

القطاعات العسكرية والأمنية ، حيث تم تشكيل عقيدتها العسكرية لتدين بالولاء المطلق لشخص القائد والعائلة الحاكمة قبل الولاء الوطني ، ليغدو الجيش ولا سيما القطاعات الحديثة ذات الجاهزية العليا فيه هو جيش العائلة الحاكمة ، ولشخص الرئيس ، مجهزا لخوض الحروب الأهلية ضد الشعب في الجنوب والشمال والوسط – الخ ، ولا دور له غير ذلك ، عدا الاستعراضات العسكرية - حد تعبير رأس النظام السابق علنا على قناة الجزيرة ، الا ان بوادر الخلاف والانقسام والاحتقان داخل الجيش كان قد بدأ يطفو على السطح ، على خلفية ترتيبات توريث السلطة ، اضافة الى انهاك الجيش في الحروب المتتالية الخاسرة في صعدة ((الحروب الستة)) ، والزج به في مواجهة الحراك الجنوبي ، ومواجهة الاحتجاجات المطلبية السلمية للشعب ، وإجباره على ارتكاب المجازر الدموية والجماعية البشعة بحق شباب الثورة السلميين ، منذ انطلاق الثورة السلمية في مطلع فبراير ٢٠١١ م ، كجريمة إحراق ساحة الحرية بمن فيها من معاقين وذوي الاحتياجات الخاصة في مدينة تعز ، ومحرقة مصنع ٧ فبراير في أبين ، واحداث القتل في عدن وحضرموت ، ومجزرتي القاع وجولة كنتاكي وملعب ٢٢مايو في العاصمة صنعاء، وما تعرضت له مسيرة الحياة الراجلة - الأولى والثانية - القادمة من تعز الى صنعاء من قمع وعنف مفرط على مداخل صنعاء.. وغيرها من جرائم العنف المفرط وجرائم ضد الانسانية بحق شباب الثورة السلمية ، كان أبشعها المذبحة الجماعية " في جمعة الكرامة في ١٨ مارس ٢٠١١ م في العاصمة صنعاء بحق شباب الثورة بعد ان فرغوا من صلاتهم ، ذهب ضحيتها (٥٦) شهيدا ومئات الجرحى . وهي الجريمة التي أرقت الضمير الوطني والانساني ، وتداعى تحت تأثيرها أركان النظام ، وتصدعت أجهزة حكمه عبر الانشقاقات العسكرية والاستقالات لكبار رموز النظام الفردية والجماعية من مختلف المواقع القيادية ، ومن مختلف أجهزة السلطة العسكرية والمدنية في الداخل والخارج ، في مؤشر واضح على الانهيار الشامل لنظام ((صالح)) ، الذي سارع مستنجدا بالسفير الامريكي ، للعودة الى المبادرة التي كانت قد طرحت عليه سلفا ، ورفضها في حينه ، والتي تنص على تسليم السلطة لنائبه مقابل ضمان تنحيه بكرامه.

لقد اسفرت الجهود الاقليمية والدولية اللاحقة الى انتاج مقاربة سياسية لمعادلة نقل السلطة تمثلت في المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية التي تم التوقيع عليها في مدينة الرياض بتاريخ ٢٣ نوفمبر ٢٠١١م بين ممثلي كلا من المشترك وشركائه والمؤتمر وحلفائه ، والتي تضمنت آلية نقل السلطة من الرئيس الى النائب مع منح الرئيس السابق الحصانة له ولأسرته. ومثلت الخطوط العريضة لمضامين هذه المبادرة وآليتها التنفيذية الأسس التي قامت عليها العملية السياسية فيما بعد ، والتي حددت الفترة الانتقالية بسنتين وبإنجاز مهام محددة من ضمنها الحوار الوطني واعادة هيكلة الجيش والأمن وحل القضية الجنوبية، وغيرها من المشكلات ذات البعد الوطني ، وتهيئة البلاد للإنتخابات العامة.

- **<u>المسار السياسي للثورة :-</u>**

تشكل المرحلة الثانية في مسار الثورة الفترة الممتدة منذ إقرار التسوية السياسية في ٢٣ نوفمبر ٢٠١١ م ، وحتى اليوم .

لم يكن المسار السياسي للثورة مسارا مفتوحا على الدوام ، ولا مغلقا بالمطلق ، فقد كان مسارا سابقا للثورة من زاوية تتالى الاحداث التاريخية ، متمثلا بالحوار مع السلطة وبالمبادرات الداخلية التي سبقت الثورة ، وأفضت الى تشكيل لجنة وطنية للحوار من الطرفين - السلطة والمعارضة – ممثلة في ((لجنة المئتين)) ، ومن ثم لجنة الثلاثين ، واخيرا لجنة الاربعة . ووصلت الى نتائج ايجابية بين طرفي السلطة والمعارضة ، لاجراء اصلاحات انتخابية وسياسية ووطنية ، تمهيدا للانتخابات البرلمانية ، المقرر اجراؤها في ابريل ٢٠١١ م ، بما في ذلك ما يتعلق بإلغاء اجراءات تأبيد السلطة وتوريثها ، وإيجاد حلول عادلة للقضايا الساخنة وفي مقدمتها القضية الجنوبية ، وقضية صعدة ، إلا انها اصطدمت برفض رأس النظام ، وعدم قبول قيادة المشترك المساومة بتلك القضايا ، أو الموافقة على تسوية منقوصة ، فتوقف المسار السياسي بإعلان النظام رسميا وقف كل تواصل بشأن آلية الحوار مع المشترك والمضي منفردا لإنتخابات ٢٠١١م وذلك في المؤتمر الصحفي بتاريخ ٣١ اكتوبر ٢٠١٠م ، ليفسح المجال للمسار الثوري منذ فبراير ٢٠١١ م ، وترافق معه لاحقا طرح عدد من المبادرات من عدة أطراف سياسية واجتماعية ، في نفس السياقات السابقة للمبادرات السياسية ، حتى مذبحة جمعة الكرامة في ١٨ مارس ٢٠١١ م ، ارتفع بعدها سقف المطالب الى مطلب رئيسي ، تمثل بمطلب رحيل الرئيس واسقاط النظام ، كمطلب فوري للثورة ، وهو الأمر الذي انعكس على المسار السياسي ، فلم يعد معه ممكنا القبول بأقل من تنحي الرئيس وتسليم السلطة سلميا في اي تسوية سياسية مقبلة. الأمر الذي تجسد في مضامين المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية المزمنة ، والتي حظيت بمباركة ودعم اقليمي ودولي واسعين ، كمساومة تاريخية فرضتها موازين القوى الداخلية والخارجية القائمة أنذاك ، كخيار سلمي لا بديل عنه ، لدرء الحرب الاهلية وتنحي (الرئيس السابق) مقابل ضمان الحصانة له ومن عمل معه خلال فترة حكمه ، وهوما قبل به المشترك وشركائه على مضض ، حيث كانت الحصانة هي أسواء ما نصت عليه المبادرة على الاطلاق .

٣ ــ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية :-

لقد شكلت المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة ، بما تضمنته من ضوابط وإجراءات وخطوات لنقل السلطة ، وبناء أسس الدولة المدنية الحديثة ، والانتقال الى الديمقراطية على قاعدية التغيير والحكم الرشيد خلال مرحلة انتقالية محددة بعامين ، محكومة بإرادة وطنية وإقليمية ودولية ملزمة ، اعلانا دستوريا انتقاليا ، وخارطة طريق محددة ، بمهام واضحة لفترتين متتاليتين ، على النحو التالي :-

مهام الفترة الاولى :-

تبدأ بالنفاذ بمجرد التوقيع على الالية وذلك في ٢٣ نوفمبر ٢٠١١ م ، بتفويض النائب عبد ربه منصور هادي بمهام الرئيس السابق ((صالح)) ، وتنتهي مع تنصيب الرئيس الجديد عبد ربه منصور هادي ، عقب اجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة ، وقد انجزت على الواقع أبرز مهام هذه الفترة الانتقالية من أهمها :-

١- تشكيل حكومة التوافق الوطني مناصفة ، ترأسها المعارضة .

٢- انشاء لجنة للشؤون العسكرية وتحقيق الامن والاستقرار .

٣- انجاز الاجراءات الدستورية لترشيح النائب عبد ربه منصور هادي للانتخابات الرئاسية المبكرة ، وإصدار قانون الحصانة للرئيس السابق .

٤- اجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة ، وانتخاب عبد ربه منصور هادي رئيسا توافقيا في ٢١ فبراير ٢٠١٢ م.

٥- تنفيذ جملة من المهام العسكرية والأمنية ، وفرض الاستقرار الأمني ، وإنهاء المظاهر المسلحة ، وإزالة التقطعات ، وفتح الطرقات ، وتطبيع الاوضاع العامة في البلاد ــ نفذ جزئيا .

٦- اتخاذ جملة من القرارات والتعيينات العسكرية والمدنية الجديدة ، والقيام بإجراءات التهيئة لإعادة هيكلة الجيش والأمن ، وإقالة ابرز القيادات العسكرية من عائلة الرئيس السابق .

ورغم الصعوبات والتعقيدات التي واجهت مهام الفترة الانتقالية الاولى ، ومقاومة قرارات الرئيس هادي ، الا ان معظم تلك المهام قد تم انجازها بصعوبة ، عدا ما يتعلق بتشكيل لجنة للتحقيق بانتهاكات ٢٠١١ م التي لم تشكل حتى الآن ، وترافق مع ذلك بطء اجراءات توحيد المؤسسة العسكرية والأمنية ، وإعاقة اصدار قانون المصالحة الوطنية وتحقيق العدالة الانتقالية ، الذي يواجه رفضا ومقاومة من بقايا النظام ، وأطراف من شركائهم السابقين ، من المحسوبين على الثورة اليوم .

مهام الفترة الثانية :-

ومدتها عامان وفقا للآلية التنفيذية ، وتبدأ بعد الانتخابات الرئاسية المبكرة ، التي تمت في ٢١ فبراير ٢٠١٢ م ، وتنتهي بإجراء الانتخابات العامة وفقا للدستور الجديد ، وتنصيب رئيس الجمهورية الجديد .

لقد حددت الآلية التنفيذية المزمنة لهذه الفترة مهام أكثر صعوبة و تعقيدا وتشمل :-

١ – مواصلة استكمال مهام الفترة الأولى من المرحلة الانتقالية ، المحددة سلفا .

٢ – المهام الاضافية الجديدة المحددة للفترة الثانية ومن أبدزها :-

أ- ضمان انعقاد مؤتمر الحوار الوطني لكل القوى والفعاليات السياسية بما فيها الشباب والحراك الجنوبي والحوثيين والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والنساء ، وتشكيل لجنة اعداد وتحضير للمؤتمر ، ولجنة التفسير والهيئات الاخرى ، المنشأة بموجب الآلية التنفيذية .

ب- الاصلاح الدستوري ، وتشكيل لجنة دستورية لصياغة مشروع الدستور فور الانتهاء من المؤتمر ، وصياغته خلال (٣) أشهر، والاستفتاء عليه .

ج- الاصلاح الانتخابي ، وإعداد قانون جديد للانتخابات خلال ٣ أشهر من اعتماد الدستور ، وتشكيل لجنة انتخابات جديدة ، وسجل انتخابي جديد .

د- اجراء انتخابات مجلس النواب ورئيس الجمهورية وفقا للدستور الجديد .

٣- أنيط بمؤتمر الحوار جملة من القضايا والمهام المعقدة ، أبرزها عملية صياغة الدستور، ومعالجة هيكل الدولة والنظام السياسي ، ومعالجة القضية الجنوبية ، وقضية صعدة والقضايا الاخرى ذات البعد الوطني ، وبناء أسس النظام الديمقراطي الكامل ، وتحقيق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية ، وضمان حقوق الفئات الضعيفة والمهمشة ، والنهوض بالمرأة والطفل ، وانتهاءا بتحديد اولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة ، و توفير فرص العمل والخدمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الافضل للمجتمع .

ورغم تعدد وتعقد المهام المحددة للفترة الثانية الا ان ما تم انجازه حتى الان ، تمثل بالخطوات الاولى فقط ، وهو تشكيل اللجنة الفنية للإعداد والتحضير للحوار التي انجزت مهامها بإستكمال التحضير لمؤتمر الحوار الوطني ، وانعقاده بجل الاطراف المعنية بالحوار ، واعلان النقاط ال١٢ ثم ال٢٠ المحددة سلفا للتهيئة والتمهيد للحوار والتي أضيف اليها لاحقا نقاط أخرى ، لتغدو ٣١ نقطة ، والخاصة بمعالجة نتائج وآثار حرب صيف ١٩٩٤ م في الجنوب من قضايا حقوقية وانسانية ، وآثار حروب صعدة الستة ،التي أريد لها ان تكون ضمن مهام التهيئة للحوار الوطني الشامل ، الا انه حتى الآن لم يتم الشروع باتخاذ تدابير ملموسة على الارض ، لتنفيذ هذه المطالب الحقوقية القانونية لضحايا الحروب ، عدا ما

انجزته لجنتي المقاعدين والأراضي في الجنوب ،والتي شكلتا بقرار رئاسي ، ولاتزال تواصل أعمالها حتى الآن ، كما لم تثمر إجراءات التواصل المستدهفة اقناع أطراف الحراك الجنوبي في الخارج للمشاركة في مؤتمر الحوار الوطني ، اما بقية المهام لم يتم الشروع بانجازها بعد .

ان بطء انجاز نقاط التهيئه للحوار ،قد أثر سلبا على وتيرة سير أعمال مؤتمر الحوار ، وضعف الثقة بين أطراف الحوار ، فقد اختتم مؤتمر الحوار يوم ٢٥ يناير ٢٠١٤م في ظل اجواء مشحونة بالتوترات التي صنعتها وظلت تصنعها تلك القوى التي قاومت الحوار بهدف افشاله لتعطيل حل القضايا العالقة حلا يرتضيه الناس، كما هو الحال في القضية الجنوبية ومن ثم تعطيل بناء الدولة الاتحادية الديموقراطية على القاعدة التي يتم من خلالها تصحيح بنية الوحدة التي تحققت في ٢٢ مايو ١٩٩٠م وتم القضاء عليها بحرب ١٩٩٤م .

تحديات المرحلة الإنتقالية :-

تعاني الثورة اليمنيه كغيرها من ثورات الربيع العربي جملة من التحديات الانتقاليه التي تتعدد وتتنوع وتتعقد وفقا للمسارات الخاصة التي مرت بها الثورة ، وخصائص وظروف كل مجتمع على حده ، كان من اهمها على مستوى التجربة اليمنية ما يلي :-

١ ــ تبدو التحديات الانتقالية التي تواجهها الثورة اليمنيه اشد تعقيدا واكثر صعوبة على مستوى التنفيذ العملي وذلك للاسباب التالية :-

أ - تضمين الآلية التنفيدية المزمنة للمبادرة الخليجية ، كخارطة طريق ملزمة ومدعومة دوليا ، جمله من المهام الانتقالية ، بالغة الصعوبة والتعقيد ولكن واجبة التنفيذ وتشمل :

- مهام النقل السلمي للسلطة.
- مهام حل القضايا الوطنيه الساخنه الموروثه من النظام السابق ((كالقضية الجنوبية ، وآثار ونتائج الحروب والصراعات في صعده ، وغيرها من القضايا ذات البعد الوطني كالقضية التهاميه ، وقضايا المنطقه الوسطى)) .
- مهام بناء اسس الدولة المدنية الحديثة .
- مهام الانتقال الى الديمقراطية .

والتحدي الحقيقي يكمن في امكانية انجاز كل تلك المهام في مدة زمنية محدودة لا تتجاوز العامين ، شارفت على الانتهاء ، ولم يتم استكمال أولى تلك المهام الانتقالية المتعلقة باجراآت إستكمال النقل السلمي للسلطة ، في ظل الاوضاع السياسيه والاجتماعيه والاقتصاديه المعقده في البلاد .

ب – وفقا لصيغة التسوية السياسية التي نصت عليها المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنه ، القائمة على قاعدة التوافق الوطني ، التي قضت بإشتراك جزء من النظام السابق ، ضمن قوام النظام الجديد ، مناصفة ، كجزء من آلية التغيير ، قد فرضت تعقيدات اضافية معوقة لعملية التغيير ، ولا سيما مع الحصانه من الملاحقة القانونية التي حصل عليها الرئيس السابق ((صالح)) وفقا للمبادرة الخليجية ، وعدم النص إلى مايشير صراحة الالتزام بالتنحي عن شغل أي مركز قيادي في السلطة أوفي المجتمع ومنظماته السياسية ، حيث لا يزال مصراً على التمسك برآسة حزبه الحاكم ، الشريك مناصفة في حكومة الوفاق الوطني ، وذو الغالبية في مجلسي النواب والشورى ، والمسيطر على جل المواقع القيادية والوظيفية في اجهزة الدولة المدنية والعسكرية المركزية والمحلية ، كما لم تنص المبادرة الخليجية على استعادة الاموال المنهوبة من خزينة الدولة ، والمهربة في الخارج . حيث بات ((صالح)) مركزاً لإستقطاب قوى الثورة المضاده ، ومصدراً لتمويل الأنشطة السياسية والتخريبية والتدميرية الآنتقامية ، التي تطال بالتفجير أنابيب النفط والغاز وأسلاك نقل الكهرباء وقطع طرق المواصلات ، وغيرها من الممارسات المفتعله في مجلسي النواب والوزراء لإعاقة عملية التغيير ، ومقاومة تنفيذ القرارات الرئاسية والحكومية ، واعاقة مخرجات الحوار الوطني ، وعرقلة عملية التغيير ، في مسع لإفشال الحكومة ، وسرقة الوقت ، في اطار مايسمى باستراتجية الفشل التي يتبناها رموز النظام السابق ، أملا في العودة مجدداً الى السلطة بعد إنتهاء المرحلة الآنتقالية.

٢- تشكل التحديات الأمنية إحدى أهم التحديات الإنتقالية ، ولا سيما تلك المتعلقه بتوحيد المؤسسات العسكرية والأمنية واعادةهيكلتها على أسس وطنية ومهنية عصرية ، تحت قيادة وطنية واحدة ، تخضع للحكومة اليمنية ، وتضطلع بمهامها العسكرية والأمنية في ضبط الأمن والأستقرار والدفاع عن السيادة الوطنية وفقاً للدستور والقوانين النافذة . الأمر الذي لم يستكمل إنجازه حتى الآن ، باستثناء توحيد ودمج القوات المسلحة والأمن ، وهو ما انعكس سلبا على الأمن والأستقرار ، وعلى استمرار الثغرات الأمنية ، وعلى بقاء مظاهر الإنفلات الأمني ، وعرقلة مسارات إستكمال النقل السلمي للسلطة ، وخلق صعوبات ومعوقات اضافية أمام القوى السياسية في مؤتمر الحوار الوطني الشامل ، في ظل استمرار مظاهر الانفلات الامني ، واتساع رقعة الحرب في دماج ، المنذرة بمخاطر الأنزلاق مجددا الى مربع القوة والعنف .

٣ – يعتبر حل القضية الجنوبية بابعادها الحقوقية والسياسية ، حلاً عادلاً على طاولة الحوار الوطني الشامل ، هو التحدي الأبرز للمرحلة الأنتقالية والتي باتت العائق الأبرز أمام استكمال مهام الحوار الوطني بنجاح ، كونها قضية مفتاحية بالغة الأهمية ، يتوقف على حلها العادل معالجة بقية القضايا الساخنة على الصعيد الوطني ، بما في ذلك تسريع مسارات الحوار الوطني ، والتوافق بشأن قضايا وأسس بناء الدولة المدنية الحديثه ، وصياغة الدستور وآليات الإنتقال الى الديمقراطية .

٤ - ومما لاشك فيه ، فإن التحديات الاقتصاديه والمعيشية كالفقر والبطالة والخدمات العامه وخدمات البنية التحتية المتهالكة ، تعتبر من أبرز التحديات في مثل هذه الظروف الاستثنائية الانتقالية التي تعيشها بلادنا ، بحيث يتوقف على وفاء الأطراف الاقليمية والدولية بإلتزاماتها المادية والمعنوية توفير الحد الأدنى من المتطلبات المعيشية الملحة ، لضمان بيئه مناسبة من الاسقرار الأمني والغذائي تساعد على تيسير انجاز المهام الانتقالية المحدده في الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية .

٥ — يغدو التوافق على ضمانات حقيقية لتنفيذ مخرجات الحوار الوطني ، من اكبر التحديات على الاطلاق ، في ظل المؤشرات الراهنة لحجم التعقيدات التي يمكن أن تفتعلها القوى المناوئة للتغيير ، فبدون انجاز ضمانات حقيقية تتمثل في بناء الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة ،القادرة على حماية الحقوق والحريات ، وبدون إرادة وطنية ودولية فاعلة في رعاية تنفيذ مخرجات الحوار وعدم النكوص عنها ،سيغدو كل ماتم انجازه حتى الآن رهنا بالمجهول .

٤- أداء أجهزة السلطة فى المرحلة الانتقالية الراهنة :-

أ- مجلس النواب:

طبقاً للاتفاق بشأن آلية تنفيذ العملية الانتقالية وفقاً لمبادرة التعاون لدول الخليج العربي، تحددت المهمة الرئيسية لمجلس النواب في الفترة الانتقالية باعتماد التشريعات والقوانين اللازمة للتنفيذ الكامل للالتزامات المتعلقة بالضمانات المتعهد بها في مبادرة مجلس التعاون وآليتها التنفيذية ، وألزمت الفقرة (٩) من الآلية المؤتمر الشعبي العام وحلفائه وأحزاب اللقاء المشترك وشركاؤه بضمان قيام مجلس النواب بهذه المهمة وعلى قاعدة شرعية الفترة الانتقالية.

وفي الممارسة العملية، فإن المجلس قد سُخر للحفاظ على استمرار النظام القديم والأجهزة الموالية له وبفضل سيطرة المؤتمر الشعبي العام على رئاسة المجلس ورئاسة لجانه وإدارته، فقد تمكن من إعاقة مهام الفترة الانتقالية، ومن أمثلة ذلك تحقيق العدالة الانتقالية، حيث أقرت كتلة المؤتمر مشروع المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية من حيث المبدأ خلافاً للمشروع المحال من مجلس الوزراء إلى الرئيس وبدن مشاركة كتل اللقاء المشترك وشركائه وإحالته إلى اللجنة الدستورية لاحتجازه لدى اللجنة، كما أن رئاسة المجلس تحتجز التشريعات المحالة من الحكومة الخاصة بأهم عناصر العدالة الانتقالية، وهو عنصر منع تكرار انتهاكات حقوق الإنسان في المستقبل، إذ وافقت الحكومة على انضمام اليمن إلى اتفاقية إنشاء المحكمة الجنائية الدولية واتفاقية الحماية من الاختفاء القسري، ومشروع قانون إنشاء الهيئة الوطنية لحماية حقوق الإنسان وتمت الإحالة إلى مجلس النواب للمصادقة والإقرارفي مطلع يوليو ٢٠١٣م إلاَّ أن رئيس المجلس احتجزها لديه.

وفي هذا السياق أقدمت كتلة المؤتمر الشعبي العام على منع مناقشة مشروع تعديل قانون الجامعات وقانون التعليم العالي و مواصلة إدارة جلسات المجلس بالأغلبية ، خارج نطاق التوافق الذي أقره الإتفاق على المبادرة الخليجية وآلية تنفيذها ، الأمر الذي اضطر كتل المشترك وشركاه إلى الانسحاب من المجلس ، ومقاطعة جلساته حتى يتم اصلاح آليات عمله في اطار منظومة التوافق الوطني ، عبر اختيار هيئة رئاسة توافقية بديلة للهيئه القائمة المنتهية شرعيتها القانونية والتوافقية ، واختيار رؤساء ومقرري اللجان العاملة في المجلس بالتوافق ، وتطبيق مبداء التوافق في كل قرارات وتوصيات المجلس ، إنفاذا للفقرات رقم (٣، ٤، ٨، ٩) من الإتفاق بشأن آلية تنفيذ العملية الانتقالية في اليمن وفقاً لمبادرة مجلس التعاون .

وأثناء غياب كتل المشترك وشركائه قامت كتلة المؤتمر بإصدار القوانين والقرارات، ومن ذلك، إحالة وزير الشئون القانونية للتحقيق والمحاكمة وتوجيه الحكومة بإيقافه عن العمل ، تدخل المجلس الوطني لقوى الثورة الشبابية الشعبية السلمية وعبر رئيس الجمهورية من أجل التئام المجلس ووافقت كتل اللقاء المشترك وشركاؤه على العودة بشرط إعادة تشكيل

هيئة رئاسة المجلس وعلى قاعدة التوافق واختيار نائباً لرئيس المجلس من المشترك ، وتعيين أمين عام جديد للمجلس يتم اختياره من قبل اللقاء المشترك وشركاؤه وأن يتم إعادة تشكيل لجان المجلس واختيار رؤسائها ومقرريها مناصفة وبالتوافق .

بيد أن رئيس المجلس وكتلته البرلمانية لم يلتزما بما تم الاتفاق عليه ولم يتعامل رئيس الجمهورية بحزم لانفاذ هذا التوافق وفق لصلاحياته ، فعادت كتلة المؤتمر الشعبي العام إلى ممارسة إستراتيجية الفشل والترويج لها واستخدام المجلس منبراً للإساءة إلى اللقاء المشترك وشركائه وإلى وزرائه والتحريض ضد التسوية السياسية ، وضد رئاسة الوزراء ورئاسة الجمهورية ، بما في ذلك، تبني خطاب معادي لدور الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي وممثل الأمين العام للأمم المتحدة في اليمن، الأمر الذي جعل المجلس وأداءه خارج نطاق المهمة التي من أجلها جرى الإبقاء عليه.

ب- مجلس الشورى:

يعد مجلس الشورى جزءاً من السلطة التنفيذية وتم تعيين أعضائه من قبل رئيس النظام السابق ومن حزبه، مما جعله امتدادا كليا لذلك النظام وليس بمقدوره أن يساهم في عملية التغيير، ولكنه يستطيع المساهمة في الإعاقة من خلال استخدام المجلس كمنبر إعلامي ضد التغيير، ومن أمثلة ذلك، تصديه لمنع تغيير هيئة مكافحة الفساد ، وتعطيل القانون لعام كامل واختيار مرشحين للهيئة من حزب المؤتمر الشعبي العام خلافاً للقانون، الأمر الذي أدى إلى إبطال الترشيح بحكم قضائي، كما تصدى المجلس لورقة ضمانات تحقيق مخرجات مؤتمر الحوار الوطني بموقف مضاد.

وبسبب وضع المجلس فقد عجز عن القيام بأبسط مهامه، ومن ذلك، ترشيح أعضاء الهيئات المستقلة، الأمر الذي جعل رئيس الجمهورية يتصدى لتشكيل لجنة هيئة مكافحة الفساد والتجديد لهيئة الرقابة على المناقصات.

جـ - رئيس الجمهورية وحكومة الوفاق الوطني:

لم تفرق آلية تنفيذ العملية الانتقالية وفقاً لمبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربي بين مهام الفترة الانتقالية لرئيس الجمهورية وحكومة الوفاق الوطني وأعطت لرئيس الجمهورية صلاحيات استثنائية، وذلك باتخاذ القرار في حالة عدم التوافق في مجلس النواب أو مجلس الوزراء ويكون قراره ملزماً للطرفين في المجلسين.

حُددت مهام الرئيس وحكومة الوفاق الوطني بالاتفاق بشأن آلية تنفيذ العملية الانتقالية وفقاً لمبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربي بنوعين من المهام:

الأول- المهام الاعتيادية المنوطة بهما طبقاً للدستور؛

الثاني- تنفيذ مهام المرحلتين الأولى والثانية من نقل السلطة أو الفترة الانتقالية، وتشمل هذه المهام مهام رئيسية أبرزها:

١- تحقيق الأمن والاستقرار وبسط سيطرة الدولة بدءاً باتخاذ تدابير وقف جميع أشكال العنف وانتهاكات القانون الإنساني، وفض الاشتباكات بين القوات المسلحة والتشكيلات والمليشيات والجماعات المسلحة وضمان حرية التنقل وحماية المدنيين؛
٢- وضع وتنفيذ برنامج أولي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وتلبية الاحتياجات الفورية للسكان في جميع مناطق اليمن بالتنسيق مع الجهات المانحة في المجال الإنمائي؛
٣- إجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة؛
٤- ضمان انعقاد مؤتمر الحوار الوطني وتحقيق العدالة الانتقالية والإصلاح الدستوري والانتخابي وإجراء الانتخابات.

في إطار هذه المهام لعبت الرئاسة دوراً منفرداً في اتخاذ الخطوة الأولى على طريق توحيد القوات المسلحة وتوحيد قيادتها العليا، كما أن دور رئيس الجمهورية في مسعى إنجاح مؤتمر الحوار الوطني واضح وجلي، بيد أن هذا الدور للرئاسة قد جعل الحكومة بعيدة عن الشراكة في تحقيق المهمتين، ولعل ذلك أنعكس سلباً على التعاون والتنسيق وتوحيد الجهود بين مؤسسة الرئاسة وحكومة الوفاق الوطني.

تسعى مختلف القوى في الفترة الانتقالية إلى الحصول على مكاسب خاصة، فحرصت مؤسسة الرئاسة على أن تحقيق التوافق بين مختلف القوى في ظل تناقضات حادة بين اتجاه التغيير وإستراتيجية الفشل، الأمر الذي جعل مسعى التوفيق ينعكس سلباً على عملية التغيير، ومن ذلك، إعاقة التدوير الوظيفي والعدالة الانتقالية والتغيير في قيادة القوات المسلحة وأجهزة الأمن ما دون القيادة الفوقية.

تشكلت الحكومة مناصفة بين طرفين :التحالف الوطني (المؤتمر الشعبي العام وحلفائه) والمجلس الوطني لقوى الثورة الشعبية السلمية (أحزاب اللقاء المشترك وشركائه) وتتخذ حكومة الوفاق الوطني قراراتها بتوافق الآراء.

تمكنت الحكومة من إنجاز بعض مهام الفترة الانتقالية على الصعيد الأمني والخدمات، ومن ذلك: إنهاء الانقسام في القوات المسلحة والأمن وتوحيدها، إزالة الحواجز والتحصينات في العاصمة والمدن المختلفة وإخلاء العاصمة والمدن الأخرى من المليشيات المسلحة وتحرير مدن أبين وشبوة من سيطرة الجماعات الجهادية كالقاعدة وغيرها، وتجري الآن عملية إعداد التشريعات الخاصة بهيكلة القوات المسلحة والأمن .

وعلى صعيد الخدمات المباشرة تغلبت الحكومة على الأزمة الحادة للنفط ومشتقاته وغيرها من الاحتياجات الفورية، وتمكنت من إيقاف تدهور قيمة العملة والارتفاع الحاد للأسعار.

بيد أن الحكومة لم تتمكن من إحداث تغيير حقيقي على صعيد إدارة الدولة وفقاً لمبادئ الحكم الرشيد وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان والشفافية والمساءلة، وتحقيق الاستقرار الأمني والاقتصادي واستعادة التنمية، وغير تلك من المهام الرئيسية، وذلك لأسباب ذاتية وموضوعية؛ نذكر منها ما يلي:

١- تشكلت الحكومة من طرفين: المؤتمر الشعبي العام وحلفائه، وأحزاب اللقاء المشترك وشركائه- المجلس الوطني لقوى الثورة الشعبية السلمية، وكان لكل طرف دوره في إعاقة الحكومة بعمل مضاد أو عدم القيام بما يجب لدعم الحكومة:

<u>الموقف الأول</u>- هو موقف المؤتمر الشعبي العام وحلفائه، إذ أن قبول المؤتمر الشعبي العام بالشراكة في الحكومة قد أتى في إطار إستراتيجية الفشل، وذلك بمنع أي تغيير أو تقدم يمكن أن تحرزه الحكومة، وتمكن من تنفيذ هذه الإستراتيجية بفضل احتفاظه بالسيطرة على هيئات ومؤسسات الدولة الرقابية والتنفيذية وكانت شراكة الطرف الآخر مجرد مناصفة في الوزراء لا غير، وكل وزير حاول إحداث تغييرات في إطار وزارته وإنجاز مهام تندرج ضمن إطار التغيير وباتجاه التحديث جرى استخدام الآلية الإعلامية الضخمة التي يمتلكها المؤتمر الشعبي العام وخبرة الأجهزة الخاصة لشن حملة تشويه وإرهاب ضد هؤلاء الوزراء وشُكلت خلية أزمة خاصة بهذه الحملات من العاملين بجهاز الأمن القومي وهيئة مكافحة الفساد السابقة وغيرها من الأجهزة وأُستخدم مجلس النواب بصورة مباشرة لإخضاع الوزراء من الطرف الآخر لهذه الإستراتيجية وتقبل هذا الابتزاز البعض من وزراء المجلس الوطني تجنباً للإيذاء أو طمعاً بالاستمرار في الحكومات المستقبلية، أما عمل كتلة المؤتمر الشعبي العام وحلفائه في الحكومة فهو محكوم كلياً بإستراتيجية الفشل ، محكمة التنسيق ، لتنفيذ هذه الإستراتيجية، وحدثت اختراقات قليلة أو خروج بعض الوزراء عن الإستراتيجية لكنهم واجهوا الحملات التي واجهها وزراء من خارج الكتلة.

من هنا، فإن جانباً من تعثر الحكومة مرده طبيعة تشكيلها ووقوعها بين مخالب النظام القديم وسياساته المتوحشة والمخيفة للكثيرين من أعضاء الحكومة.

<u>الموقف الثاني</u>- موقف اللقاء المشترك وشركاه- المجلس الوطني لقوى الثورة الشعبية السلمية؛

لقد نجحت فكرة التغيير بفضل هذا التحالف ووضوح الرؤية لتحقيق الانتقال الديمقراطي، وبالتالي نجاح الثورة الشبابية الشعبية السلمية في قبول الجميع بضرورة تغيير النظام التسلطي، وكانت الخطوة العملية الأولى على هذا الطريق هي- مشاركة المجلس الوطني في تشكيل الحكومة، ولكن ما أن تشكلت الحكومة ظهر التباعد بين أحزاب اللقاء المشترك وغياب الرؤية لمتطلبات الانتقال من المعارضة إلى السلطة وبرزت مؤشرات النظام القديم على اللقاء المشترك وشركائه ولاسيما بروز تقاليد دولة الغنيمة وخاصة الرغبة في الحصول على أنصبة في الوظيفة العامة مما جعل الحكومة تفقد دعم هذا الطرف لها.

في الأشهر الأولى من تشكيل الحكومة جرت محاولات تنسيق الكتلة الوزارية للمجلس الوطني وإيجاد آلية للقاء المشترك وشركائه في متابعة أعمال الحكومة وتقديم الدعم السياسي والمعنوي للحكومة وتم بهذا الصدد عقد عدداً من الاجتماعات ضمت أعضاء الكتلة الوزارية وأمناء عموم أحزاب اللقاء المشترك، وأُعد مشروع لائحة للتنسيق وآلية العمل والمتابعة، لكن هذه اللائحة لم تُناقش ولم تُقر وتوقفت الاجتماعات، وسار عمل الوزراء دون أي مستوى من التنسيق، مما جعل مبدأ التوافق لصالح إستراتيجية الفشل، إذ أن الكتلة الوزارية الأخرى هي وحدها من أستفاد من هذا المبدأ، إذ كانت تحضر الاجتماعات وهي

منسقة للقرارات التي تريد إصدارها ومن أبرز ذلك، إفشال إقرار مشروع قانون العدالة الانتقالية لمرتين وإفشال إقرار مشروع قانون استرداد الأموال المنهوبة ، وإفشال مساهمة الحكومة في أعمال مؤتمر الحوار الوطني وتقديم الرؤى إلى المؤتمر ومن ذلك، مقترح بمبادئ وأسس الدستور الجديد، وإصدار قانون جديد يعيد تحديد المناسبات الوطنية وغير ذلك.

إذن الحكومة كانت تفتقر إلى سند ودعم من تمثلهم، فأحد الطرفين تبنى إستراتيجية الفشل والآخر غابت إستراتيجيته في دعم الحكومة، بل ساهم بعض مكونات المجلس الوطني بإشاعة فكرة الفشل وكان ذلك دعماً لإستراتيجية الفشل بوعي أو بدون وعي ، وفي نهاية المطاف كان إتفاق بعض كتل اللقاء المشترك وكتلة المؤتمر الشعبي في مجلس النواب على سحب الثقة من الحكومة ومهد ذلك لإسقاطها بالسيطرة المسلحة على العاصمة ، وفشلت الأطراف السياسية في التوافق على تشكيل حكومة شراكة فتم اللجوء إلى تشكيل حكومة كفاءات بتاريخ ٧ نوفمبر ٢٠١٤م .

د-التغيير في إدارة الدولة وأداء الحكومة:

من البديهي أن التغيير في إدارة الدولة لا يتحقق بتغيير جزء من الحكومة وإنما بتغيير النظام القديم، لكن النظام القديم أستمر في أهم هيئات ومؤسسات الدولة: مجلس النواب، مجلس الشورى وفرض استمرار مؤسسات الرقابة التي كان قد أختارها ليس لمكافحة الفساد وإنما للابتزاز واستخدامها في الفترة الانتقالية إلى جانب مجلس النواب لتشويه الجديد في الحكومة، ومن ثم، لم يكن بالإمكان موضوعياً إعمال مبادئ الحكم الرشيد أو دحر الفساد. وفيما يتعلق بمهمة إنهاء حالة الفشل الذي وصلت إليه الإدارة الحكومية في ظل النظام القديم، فإن المدخل إلى ذلك- هو إنهاء احتكار الوظيفة العامة والشعور بامتلاكها وذلك بتطبيق التدوير الوظيفي- وبهذا الشأن تصدرت وزارتا الشئون القانونية والخدمة المدنية والتأمينات لتوفير الشروط القانونية للتدوير الوظيفي ووافق مجلس الوزراء على اللوائح والتعميمات الخاصة بهذه المهمة، لكن التدوير الوظيفي لم يُسمح به عملياً وهناك عدداً قليل من الوزارات نجحت في التدوير الوظيفي الجزئي ولا زالت هذه المهمة غير مُنجزة، مما جعل حتى الوزارات التي يتولاها وزراء المجلس الوطني تعمل في سياق النظام القديم وسلطته، وعلى الرغم من تجديد الحكومة التزامها بالتدوير الوظيفي في مصفوفة الإجراءات التنفيذية للنقاط العشرين زائد النقاط الإحدى عشر، إلاَّ أن أية محاولة بهذا الاتجاه وإن كانت بعد صدور الالتزام الأخير كانت تُصد وتبوء بالفشل، ومن غير الواضح ماذا كانت حكومة الكفاءات ستحظى بدعم الأطراف السياسية أم أنها ستواجه بأدوات إستراتيجية الفشل نفسها .

ه- هيكلة القوات المسلحة والأمن:

يعد إصلاح المؤسستين: العسكرية والأمنية من المهام الرئيسية للفترة الانتقالية بمرحلتيها: الأولى والثانية، وذلك، طبقاً لآلية تنفيذ العملية الانتقالية في بنديها (١٦و١٧)، وأنيط الإصلاح بلجنة الشئون العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار برئاسة رئيس الجمهورية.

حددت الآلية ملامح الإصلاح بملمحين رئيسين:

<u>الأول:</u> مهمة عاجلة وتتمثل في توحيد القوات المسلحة بإنهاء الانقسام ومعالجة أسبابه وعودتها إلى معسكراتها- وهي مهمة المرحلة الأولى، لكنها لم تكتمل بعد.

<u>الثاني:</u> مهمة مستمرة خلال المرحلتين وهي بناء القوات المسلحة والأمن، وبما يحقق تكامل القوات المسلحة والأمن، كل على حده، تحت قيادة مهنية ووطنية موحدة في إطار سيادة القانون، أي استبعاد الهيكلة القائمة التي أدت إلى انتهاك حقوق الإنسان وانقسام المؤسستين، بهيكل جديد يوفر شروط حياد المؤسستين، وإزالة أثر الهيكلة السابقة بإعادة تأهيل المنتمين إلى المؤسستين، بما يجعلهم قادرين على حماية الوطن والشرعية الشعبية والدستورية وحماية المواطن وحقوق الإنسان.

إن تحقيق مهمة بناء أو هيكلة القوات المسلحة والأمن من خلال التنظيم الدستوري، يتطلب أن يتضمن الدستور الجديد أسس بناء القوات المسلحة والأمن، وفي مقدمتها بناء المؤسستين العسكرية والأمنية على أسس وطنية ينص عليها الدستور وتفصل في القوانين وأسس توفر للمؤسستين شروط الحياد واحترام إرادة الشعب واختياراته وحظر انحيازهما الحزبي أو استخدامهما في الخلافات السياسية بين الأحزاب ليظل دورهما حماية الوطن وسيادته واستقلاله، ومن ضمانات ذلك:

- **حظر تسخير القوات المسلحة والأمن والشرطة لصالح حزب أو فرد أو عائلة أو جماعة وتجريم تلك الأفعال وإخضاعها للرقابة بما في ذلك الرقابة القضائية، ويجب صونها من كل صور التفرقة الحزبية والسلالية والطائفية والمناطقية والقبلية وذلك ضماناً لحيادها وقيامها بمهامها الوطنية على الوجه الأمثل ويحظر الانتماء والنشاط الحزبي فيها، كما يحظر تولي قيادتها من قبل أبناء وأقارب وأصهار رؤساء الجمهورية ورؤساء الحكومة إلى الدرجة الرابعة من القرابة، وحظر تعيين أفراد من أسرة واحدة في مناصب قيادية في وقت واحد.**
- **موافقة مجلس النواب على تعيين رئيس هيئة أركان القوات المسلحة ونوابه ومساعديه وعزلهم، بناءً على اقتراح رئيس مجلس الوزراء، وبما يحقق حيادية الوظيفة العامة والمؤسسة العسكرية.**
- **يصدر الأوامر إلى القوات المسلحة ويتولى سلطة قيادتها وزير الدفاع رئيس مجلس الدفاع الوطني، وتنتقل القيادة العامة للقوات المسلحة إلى رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء (طبقاً لشكل نظام الحكم المعتمد في الدستور) عند إعلان حالة الحرب أو الدفاع.**
- **القوات المسلحة مؤسسة وطنية موحدة تتبع وزارة الدفاع والشرطة وكافة أجهزة الأمن تتبع وزارة الداخلية.**

ثم تأتي القوانين لتفصل هذه المبادئ بقواعد تنظيمية وإجرائية وحقوقية، وعلى ضوئها يتم تنظيم القوات المسلحة والأمن ومن ذلك:

- **وضع قواعد قانونية واضحة لتوحيد مراكز القيادة والتوجيه في القوات المسلحة والأمن وحظر التمييز في الحقوق والواجبات وضمان خضوع الالتحاق بالكليات العسكرية والشرطوية وكافة المؤسسات التعليمية للقوات المسلحة، والتعيينات والترقيات لمبدأ تكافؤ الفرص وقاعدة الأقدمية والكفاءة والمؤهل والتخصص**

وخضوع الجميع للتدوير الوظيفي، والرقابة على الأداء والإنفاق وعلانية وشفافية موازنات المؤسستين، وإخضاعهما للرقابة من قبل الأجهزة المناط بها الرقابة وإخضاع مشترياتهما لمعايير الإعلان والتنافس والمفاضلة.

- تعزيز مبدأ أن الشرطة وأجهزة الأمن هيئة مدنية وإنهاء حالة التعدد في الاختصاصات المتماثلة وإزالة الازدواج وتنازع الاختصاصات بين الوحدات العسكرية والأجهزة الأمنية بما يضمن:
  - عدم تعدد الوحدات العسكرية والأجهزة الأمنية متشابهة المهام والاختصاصات ويتم دمج الوحدات العسكرية مع بعضها ودمج الأجهزة الأمنية في جهاز واحد.
  - إيجاد الأطر التشريعية التي تحدد مهام الوحدات العسكرية والأجهزة الأمنية واختصاصاتهما في توفير الأمن للوطن والمواطن والسلم الاجتماعي، وقواعد السلوك ومبادئ الحكم الرشيد التي يجب الالتزام بها وفرض الجزاءات في حالة الإخلال أو المخالفة أو التقصير.
  - واحدية أدوار الوحدات المتخصصة في هذه الوحدات والأجهزة لاسيما المعنية بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.
- إعادة تأهيل أفراد القوات المسلحة والأمن ورفع كفاءتهم في الدفاع عن الوطن ومكافحة الجريمة وتحقيق الاستقرار الأمني واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان وحرياته الأساسية.
- تنظيم بنية القوات المسلحة طبقاً للتقسيم التقليدي للقوات المسلحة والمتمثلة في: القوات البرية، القوات البحرية والدفاع الساحلي، والقوات الجوية والدفاع الجوي؛ ودمج الحرس الجمهوري والقوات الخاصة، والفرقة الأولى مدرع والأمن المركزي في هذه البنية، وتحديد الآليات التفصيلية لكفال حياد هذه المؤسسة وطابعها الوطني واعتماد عقيدة عسكرية ملزمة وواضحة لتقوم على الولاء للشرعية الشعبية والقانونية وخدمة الوطن والمواطن.
- وضع أطر تشريعية لإعادة توزيع القوات بما يضمن:
  - توزيع الكفاءات والمعدات.
  - ترسيخ الوحدة الوطنية بين أفراد هذه القوات.
  - إخراج المعسكرات من المدن بعيداً عن المنشئات السكنية.
  - تحديد القوى الفائضة أو الوهمية والعمل على معالجتها بما يضمن حماية المال العام.
  - إحالة من بلغ أحد أجلي التقاعد إلى المعاش وفقاً للقانون وبدون استثناء.
  - إزالة التمييز بين الجميع سواء في الحقوق أو الخدمات أو التسليح أو التدريب.
- إيجاد التدابير التشريعية لتقليص القوات المسلحة في ضوء دراسة ومعايير حقيقية تضمن إيجاد قوات مسلحة تعمل على توفير الحماية الكافية والمؤهلة والمتخصصة وتمتلك التسليح الجيد، وتلبي حقوق واحتياجات هذه القوات.
- إيجاد الأطر التشريعية التي تنظم مساهمة المؤسستين في تحسين دخل أفرادها من خلال وضع الآليات والسبل التي تمكنهم من استغلال طاقاتهم في الإبداع والاستفادة من تجارب الجيوش الرائدة في هذا المجال والتي أصبحت تمتلك مؤسسات إنتاجية كبيرة.
- التنظيم القانوني لبرامج توعوية في لمنتسبي المؤسستين لإزالة آثار التعبئة الخاطئة من الأطراف السياسية المتصارعة خلال الفترة الماضية وإرساء قيم الولاء للوطن والتسامح والمصالحة، بما يعزز من الوحدة الوطنية.

- اعتماد التدوير الوظيفي كأساس لتداول المناصب في المؤسستين، والبدء حالاً بتدوير مناصب القيادات العسكرية الحالية خاصة ولها مدد طويلة تشغل هذه المناصب، ثم مراجعة قانون التدوير الوظيفي على ضوء التجربة وتعديله..
- كفال شروط توفر حيادة المؤسسة الأمنية وإنهاء تعدد أجهزتها وتضخم حجمها وإخضاعها للمساءلة واعتماد عقيدة أمنية وطنية تقوم على الولاء لحكم القانون وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وخدمة المواطن وتحسين مهنية العاملين فيها، والاستناد في عملها إلى بنية مؤسساتية تقوم على معايير الكفاءة والاحتراف واستطراد تولي قيادتها من قبل أشخاص يخضعون للمساءلة والتدوير الوظيفي، وخضوع هذه المؤسسة والعاملين فيها لرقابة السلطتين التشريعية والقضائية ورقابة الحكومة في مجال الأداء والإنفاق وفي ظل الشفافية.

عند وضع القوانين الجديدة بهدف إصلاح المؤسستين العسكرية والأمنية لأبد من أن يُحدد الهدف العام من كل قانون والأهداف الخاصة له على ضوء المبادئ والقواعد السابقة وأن تأتي الأهداف مستوعبة لها، وتحويل تلك المبادئ والقواعد إلى معايير يتم بها قياس مدى تحقق في مشاريع القوانين.

وفي الممارسة العملية، فإن ما تم إنجازه يتمثل بالخطوة الأولى وهي توحيد القوات المسلحة طبقاً للتقسيم التقليدي وضم الوحدات التي كانت تتواجد خارج ذلك التقسيم إلى الهيكل العام للقوات المسلحة وذلك بإلغاء الوجود الرسمي لوحدات: الحرس الجمهوري، الفرقة الأولى مدرع، ووحدة المشاة جبلي، وتم توحيد قيادات المناطق، وذلك، بموجب قرار رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة رقم (١٠٤) لسنة ٢٠١٢م بشأن المكونات الرئيسية للهيكل التنظيمي للقوات المسلحة الذي صدر في ١٩ ديسمبر ٢٠١٢م، وقد تناول هذا القرار في المادة الأولى منه مكونات الهيكل التنظيمي للقوات المسلحة وقد قسمها على النحو الآتي:

أولاً: السلطة القيادية (رئيس الجمهورية- وزير الدفاع- رئيس هيئة الأركان العامة- نائب رئيس هيئة الأركان العامة).

ثانياً: جهاز الإدارة السياسية والعسكرية (وزارة الدفاع- وزير الدفاع- مساعدي وزير الدفاع- هيئة الأركان العامة).

ثالثاً: المكونات الرئيسية للقوات المسلحة (القوات البرية- القوات البحرية والدفاع الساحلي- القوات الجوية والدفاع الجوي- قوات حرس الحدود- الاحتياط الإستراتيجي).

أي أنه قد تم تحديد المكونات الرئيسية للقوات المسلحة بخمسة فروع، وهي:

القوات البرية، القوات الجوية والدفاع الجوي، القوات البحرية والدفاع الساحلي، قوات حرس الحدود، والاحتياط الإستراتيجي.

وتتكون قوات الاحتياط الإستراتيجي من مكونين هما: أ- مجموعة الصواريخ (تتكون من الألوية ٥،٦،و٨ صواريخ) ب- العمليات الخاصة (تتكون من القوات الخاصة ووحدات مكافحة الإرهاب، واللواء الأول مشاة جبلي، واللواء العاشر صاعقة) ، وجميعها كانت تتبع الحرس

الجمهوري، وتم ضم باقي ألوية وتشكيلات الحرس الجمهوري والفرقة الأولى مدرع إلى القوات البرية اليمنية التي قسمت وفقاً لهذا القرار إلى سبع مناطق عسكرية.

غير أن عملية الهيكلة لازالت في طور الدراسة والبلورة لإحداث تغيير تشريعي ومؤسسي لتحقيق الهيكلة الجديدة للقوات المسلحة وهي مهمة لازالت في إطار العمل الفني من خلال لجنة هيكلة القوات المسلحة، وقد شُكل فريق قانوني محلي وأردني يتولى إعداد مشاريع القوانين ذات الصلة بتنظيم القوات المسلحة، وأهمها:

- مشروع قانون للقوات المسلحة.
- مشروع قانون خدمة الضباط.
- مشروع قانون خدمة الأفراد.
- مشروع قانون بشأن المعاشات والمكافئات للقوات المسلحة.

وفيما يتعلق بهيكلة أجهزة الأمن فقد صدر قرار جمهوري رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٣م بشأن مكونات الهيكل التنظيمي لوزارة الداخلية، لكن هذا الهيكل لم يقترب من مهمة إنهاء تعدد الأجهزة الأمنية ولم تمس تبعيتها ووضعها القائم عدا تغيير اسم الأمن المركزي إلى قوات الأمن الخاصة، وهناك لجنة خاصة بهيكلة الأمن ومن غير المعروف الآن طبيعة الهيكلة التي تعمل على تحقيقها وهل ستشمل إنهاء تعدد هذه الأجهزة وتحقيق تبعيتها لوزارة الداخلية أم لا.

و- السلطة المحلية:

السلطة المحلية لازالت جزءاً من النظام القديم سواء كان المحافظون أو مدراء المديريات أو المجالس المحلية، وهي مسخرة باتجاه إفشال الحكومة وإفشال التغيير، وتمارس المجالس المحلية في الوقت الحاضر سلطة خارج القانون، إذ انتهت صلاحيتها في ٢٠ سبتمبر ٢٠١٣م، وتولت وزارة الشئون القانونية دراسة البدائل لهذه السلطة المنتهية ولايتها، وخلصت إلى النتائج الآتية:

أولاً: حدد قانون السلطة المحلية رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠م وتعديلاته لاسيما بالقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٢م مدة المجالس المحلية بثلاث سنوات شمسية ، ولما كانت المجالس المحلية القائمة قد تم انتخابها عام ٢٠٠٦م بالتزامن مع الانتخابات الرئاسية، فإن المدة الأصلية لهذه المجالس قد انتهت في ٢٠٠٩/٠٩/٢٠م حيث كان يجب إجراء انتخابات لمجالس محلية بديلة في ذلك الوقت الذي بانقضائه انتهت شرعية المجالس المحلية المنتخبة القائمة في حينها، إلا أن ذلك لم يتم حيث تم التمديد لتلك المجالس لمدة أربع سنوات بموجب القانون رقم (٥٤) لسنة ٢٠٠٨م وهذا التمديد يبدأ من تاريخ انتهاء مدة المجالس المحلية القائمة حينها وهو٢٠٠٩/٠٩/٢٠م وينتهي في ٢٠١٣/٩/٢٠م ،ومدة التمديد هذه - والتي تزيد في الأصل عن المدة الأصلية المحددة للمجالس المحلية المنتخبة - تعد تعييناً للمجالس المحلية من قبل السلطة الحاكمة يومئذٍ .

ثانياً: عالجت المادة (١٣) من قانون السلطة المحلية رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠م بصيغتها المعدلة بالقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٢م حالة تعذر إجراء الانتخابات المحلية لظروف قاهرة حيث نصت على أن : (تتحدد مدة المجالس المحلية بثلاث سنوات شمسية تبدأ من أول اجتماع تعقده ، ويدعو رئيس الجمهورية الناخبين إلى انتخاب مجالس محلية جديدة قبل انتهاء مدة المجالس المحلية بستين يوماً على الأقل ، فإذا تعذر ذلك لظروف قاهرة ظلت المجالس المحلية قائمة تباشر نشاطها حتى تزول هذه الظروف ويتم انتخاب المجالس المحلية الجديدة). وبهذا يتبين أن استمرار المجالس المحلية كان تعبيراً عن إرادة السلطة الحاكمة يومئذٍ خلافاً للإرادة الشعبية التي اتجهت عند انتخاب المجالس المحلية لمدة ثلاث سنوات ولم تتوفر شروط القوة القاهرة التي تجيز استمرار تلك المجالس حتى تزول الظروف القاهرة، وهي شروط أربعة نبينها من خلال أمرين:

الأول: إن القانون المدني اليمني لا يعتد بالقوة القاهرة إلاَّ إذا كانت ثمة استحالة مطلقة وكاملة لإجراء الانتخابات وتحديداً بسبب الحرب والكوارث الطبيعية وفي إطار دائرة أحداثها.

الثاني: أن القوة القاهرة أو الظرف القاهر وفقاً للقانون اليمني ولما يذهب إليه شراح القانون هي تلك الظروف التي لا يمكن توقعها ولا دفعها ولا دخل للإرادة فيها فهذه الشروط الثلاثة لم تكن تنطبق على الحالة القائمة وبالتالي لم يعد لنص المادة ١٣ سالفة الذكر أي صله باستمرار المجالس المحلية ألقائمه منذ تاريخ ٢٠٠٩/٩/٢٠م وهو تاريخ انتهاء مدتها وبدء فترة التمديد (التعيين) بموجب المادة (١١٧) ((مكرر)) والتي ستنتهي بتاريخ ٢٠١٣/٩/٢٠م .

ومن ثم فأن استمرار المجالس المحلية بمزاولة أعمالها بالرغم من انتهاء شرعيتها الشعبية القانونية في ٢٠٠٩/٩/٢٠م وزوال كل مسوغ قانوني لولايتها بعد ٢٠١٣/٩/٢٠م سوف يجعل كافة قراراتها وإجراءاتها عديمة المشروعية ويجعل أثرها القانوني بحكم العدم.

ثالثاً: من المعلوم أن آلية عمل سلطتي التشريع والتنفيذ وفقاً للإتفاق على المبادرة الخليجية وآلية تنفيذها - اللتان هما - أساس الشرعية لعملها - يتم بالتوافق أي لا ينفرد أي طرف من الأطراف السياسية في اتخاذ أي من القرارات المناطة بهما ، وعلى الرغم من أن المجالس المحلية تعد وفقاً للدستور النافذ جزءاً من السلطة التنفيذية ويجب أن تخضع لآلية نقل السلطة وشرعية الفترة الانتقالية وهي شرعية التوافق إلا أنها ظلت خارج هذه الشرعية ومن ثم فأن أية معالجة لابد أن تنطلق من شرعية الفترة الانتقالية وشرعية التوافق.

رابعاً: فيما يتعلق بانتخاب رؤساء المجالس المحلية للمحافظات عام ٢٠٠٨م فذلك الانتخاب كان تحكمياً ولم ينل الاعتراف من فرقاء الحياة السياسية، ثم تخلت عن تلك الانتخابات السلطة نفسها بتعيين محافظين بعد تلك الانتخابات وكانت تلك الانتخابات أحد أسباب الصراع بين الأطراف السياسية، وبالتالي فإن استمرار هذا الوضع هو أمر لا يمكن القبول به في ظل وجوب نقل السلطة وبالإضافة إلى ذلك فإن الانتظار أو التمديد للمجالس المحلية القائمة إلى حين انتخاب مجالس جديدة سيأخذ وقتاً طويلاً إذ ليس من المعقول إجراء انتخابات محلية فور

الاستفتاء على الدستور الجديد، حيث يسبق ذلك حتى إصدار قانون انتخابات جديد وسجل انتخابي وتقسيم إداري وانتخابي جديد وانتخابات نيابية ورئاسية وفقاً لشكل الدولة الذي سيتم إقراره، أي سيكون هناك أمامنا ما يقرب من خمسة أعوام لإجراء انتخابات محلية وفقاً للدستور الجديد.

ونتيجة لما سبق، وحيث أنه لن يعود للمجالس المحلية بعد تاريخ ٢٠ سبتمبر ٢٠١٣م أي نوع من الشرعية لا الانتخابية ولا القانونية الواقعية، لذلك أقترح وزير الشئون القانونية ما يلي:

١- نقل سلطات المجالس المحلية للمحافظين ومدراء المديريات ويتم تعيينهم بالتوافق وفقاً لآلية تعيين الحكومة المنصوص عليها في آلية تنفيذ العملية الانتقالية في اليمن وعلى أن يتم إعداد قانون خاص بذلك.
٢- أن يتم تضمين مشروع الدستور الجديد نصاً انتقالياً يتضمن تعليق العمل بقانون السلطة المحلية النافذ فيما يتعلق بالمجالس المحلية ونقل الصلاحيات للمحافظين ومدراء المديريات وأن يتم تعيينهم بالتوافق إلى أن يتم الانتخاب وفقاً لما سيقرره الدستور الجديد.

وقف مجلس الوزراء أمام المقترحات المقدمة من وزير الشئون القانونية وتعذر التوافق عليها مما أدى إلى إحالتها إلى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء منذ تاريخ ٢٢ سبتمبر عام ٢٠١٣.

ز- النقاط العشرين:

لقد تم التوجه للنقاط العشرين زائد الإحدى عشر نقطة سواءً من قبل اللجنة الفنية للإعداد والتحضير لمؤتمر الحوار الوطني أو من قبل المؤتمر، إلى رئيس الدولة ولم تكن إستراتيجية الفشل تسمح بأن تتصدى الحكومة من تلقاء نفسها لاتخاذ إجراءات وتدابير التنفيذ، ولم يتم ذلك إلاَّ في شهر أغسطس من عام ٢٠١٣م بعد إحالة رئيس الجمهورية النقاط إلى حكومة الوفاق الوطني.

في أواخر أغسطس أقر مجلس الوزراء مصفوفة الإجراءات التنفيذية وحددت المصفوفة المرفقة الإجراءات والتدابير ومواعيد التنفيذ وجهات التنفيذ، وشُكلت لجنة وزارية وجهاز فني لمتابعة وتنسيق التنفيذ ، ونُفذ جزء منها ، ولا زال الجزء الأخير ينتظر التنفيذ .

لكل ما تقدم يتبين أن حكومة الوفاق الوطني قد عملت في وسط معادي ووجهت بتدابير أصحاب إستراتيجية الفشل ولم تحظ من أحد بالدعم والمساندة السياسية أو الإعلامية وأساس إخفاقها كانت كامنة في تشكيلها والبيئة التي عملت فيها، وحتى مواجهة الإرهاب ترك الجيش والأمن لوحدهما في الساحة ونجد حتى الأطراف المشكلة منها الحكومة بما في ذلك أحزاب اللقاء المشترك محايدة تجاه إرهاب القاعدة والأعمال التخريبية للنظام القديم ، وكان الموقف سلبياً بالمطلق من الأعمال الحربية التي عطلت الجيش والأمن .

وبسبب هذه الظروف أو متطلبات التغيير التي لم تكن مدركة عند التوقيع على اتفاق المبادرة الخليجية وآلية تنفيذ الفترة الانتقالية، فإن الإخفاق لم يكن في أداء الحكومة فحسب، بل وفي تحقيق أهداف ومهام الفترة الانتقالية.

حان موعد انتهاء الفترة الانتقالية في ٢١فبراير٢٠١٤م وأهم أهدافها لم تتحقق: نقل السلطة، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، وأسباب الانقسام الوطني في الواقع، وبالتالي، لم تتوفر شروط تحقيق الهدف الرئيسي- الانتقال الديمقراطي . ودون تحقيق مهامها الأساسية:

١- حل القضايا الكبرى: القضية الجنوبية وقضية صعدة وتحقيق الحل فعلاً على الأرض؛
٢- العدالة الانتقالية؛
٣- هيكلة الجيش والأمن؛
٤- وضع الدستور الجديد؛
٥- الانتقال إلى شكل الدولة الجديدة؛
٦- إجراء الانتخابات العامة.

ولكي لا تتم العودة إلى وضع البلاد على طريق المجهول، فإن مواجهة مخاطر استمرار النظام التسلطي القديم وما أوصل إليه البلاد من فوضى وانقسامات، لأبد من التوافق على ضمانات يتحقق من خلالها إنجاز ما تبقى من مهام الفترة الانتقالية والشراكة في بناء الدولة.

أقرت الأمانة للحزب الاشتراكي اليمني ورقة ضمانات تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني وطرحت على شركاء الحزب ومكونات مؤتمر الحوار الوطني للمناقشة.

لقد حددت الورقة ثلاثة أهداف رئيسية للضمانات:

<u>الهدف الأول</u>- يتمثل بحماية مخرجات مؤتمر الحوار الوطني من خلال تحقيق الشراكة والتوافق في إدارة مرحلة تأسيس الدولة.

<u>الهدف الثاني</u>- مواجهة تحديات نظام التسلط القديم المتمثلة بالتفكك والانهيار بإيجاد مرحلة تأسيس يتم فيها استبدال الهيئات والأجهزة المسيطر عليها من النظام التسلطي القديم بهيئات وأجهزة جديدة تقوم على الشراكة.

<u>الهدف الثالث</u>- تحقيق بناء الدولة القادرة على حماية نفسها وحماية المجتمع من عودة الحكم التسلطي من خلال مرحلة التأسيس التي يتم من خلالها توفير شروط الانتقال الديمقراطي بوضع الأسس التشريعية والمؤسسية للدولة الاتحادية.

حددت الورقة المهام الرئيسية لمرحلة تأسيس الدولة والمتمثلة في إنجاز ما تبقى من مهام الفترة الانتقالية وبناء المؤسسات القادرة على حماية الدولة، ومنها الجيش والأمن ومؤسسات مرحلة التأسيس الجديدة، تحقيق العدالة الانتقالية والإصلاح المؤسسي على أرض الواقع، إصدار قانون الانتخابات والسجل الانتخابي وتهيئة البلاد لانتخابات حرة ونزيهة،

إنهاء سيطرة النظام التسلطي القديم على مفاصل السلطة، وإنجاز مهمة تحقيق شكل الدولة الجديد على أرض الواقع تشريعياً ومؤسسياً.

وطبقاً للورقة يتم إنجاز هذه المهام من خلال آلية قانونية مؤسسية استثنائية تقوم على أساس إعلان دستوري يحدد مهام وفترة المرحلة التأسيسية، وتعليق العمل بالدستور الحالي ويشمل ذلك حل مجلسي النواب والشورى وتعليق العمل بقانون السلطة المحلية، فيما يتعلق بالمجالس المحلية التي انتهت صلاحيتها في ٢٠ سبتمبر ٢٠١٣م، وتشكيل هيئات المرحلة التأسيسية بالتوافق وبمشاركة كافة مكونات مؤتمر الحوار الوطني والمتمثلة بـ: الجمعية التأسيسية ومجلس المستشارين، والحكومة والسلطة المحلية.

وحددت الورقة المهام المقترحة للجمعية التأسيسية والحكومة.

٥ ــ مؤتمر الحوار الوطني الشامل (قضاياه ، مساراته، مخرجاته الاساسية، ودور ممثلي الحزب فيه):-

وفقا للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وبدعم مباشر من الدول الرعاية والمجتمع الدولي، ،وفي ضوء نتائج عمل لجنة التواصل والاعداد والتحضير للحوار الوطني ، انعقد مؤتمر الحوار الوطني الشامل في الفترة بين ١٨ مارس ٢٠١٣ الى ٢٥ يناير ٢٠١٤ بعد ان ادت تطورات الاحداث و المسارات التي شهدها المؤتمر الى تمديد فترة انعقاد المؤتمر المحددة بستة اشهر الى اربعة اشهر اضافية أخرى. ورغم ان التحضيرات لانعقاد المؤتمر كانت قد استغرقت جهود كبيرة واستوعببت التصورات المختلفة للاطراف السياسية والاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني التى مثلت في اللجنة الفنية للاعداد والتحضير لمؤتمر الحوار الوطني ، الا ان المماطلة بداية ، والتعطيل لاحقا طالت اجراءات التمهيد والتهيئة للحوار التى أقرتها اللجنة الفنية ،والمعروفة بالنقاط العشرين ، كمعالجات تمهيدية ضرورية لتوفير مناخات ملائمة لنجاح مؤتمر الحوار الوطني الشامل حيث كان معولا على الشروع في حل بعض القضايا الحقوقية والسياسية، تشجيع كثير من القوى التى فقدت الثقة في جدوى العملية السياسية على الالتحاق والمشاركة في المؤتمر ،كما أن تطبيق تلك النقاط كان سيساعد في ازالة عوائق كثيرة اعترضت لاحقا طريق المؤتمر، وسيوفر اجواء اكثر ايجابية على الصعيد الشعبي .

جاءت أهمية مؤتمر الحوار الوطني من كونه اعترافا مباشرا بطبيعة المشكلة السياسية الكامنة في غياب الدولة المدنية العادلة ،وعجز النظام السياسي عن تمثيل المصالح المشتركة لكافة ابناء الشعب .وقد تم - نظريا - صياغة شكل مؤتمر الحوار الوطني بما يستوعب - من ناحية - القضايا التى تؤسس لعقد اجتماعي يتمثل الاحتياجات الضرورية للمجتمع وضرورات بناء دولة ديمقراطية مدنية حديثة وكذلك معالجة القضايا السياسية والحقوقية التى يشكل حلها مدخلا لا غنى عنه لاعادة بناء الشراكة الوطنية ضمن مفاهيم وقيم المواطنة المتساوية والعدالة الاجتماعية وحقوق الانسان ، ويضمن - من ناحية اخرى - تمثيلا سياسيا لكل القوى السياسية و الاجتماعية بما في ذلك الحراك السلمي في الجنوب والحوثيين في صعدة، ومنظمات المجتمع المدني والنقابات ويضمن مشاركة فعالة للقوى المقصية طيلة العهود السابقة وعلى وجة التحديد المرأة والشباب و الفئات المهمشة وبوعي من أهمية توسيع القاعدة الاجتماعية للدولة وتغيير التركيبة السياسية للنظام وما ينتجه ذلك من تغيير جذري في السياسات.

و مثلما شكلت الشراكة و التوافق الاساس الذى قامت عليه التسوية السياسية ، بما هي اقرار بانهيار مشروعية النظام السياسي القديم وفشل سياسات الاستحواذ و الاقصاء، اعتمدت لوائح مؤتمر الحوار الوطني ونظامه الداخلي على نفس المبدئين (الشراكة و التوافق) في ادارة

وتسيير مهامه وجلساته ، مع وضع آليات واضحة لحسم القضايا المتعذر حلها ضمن منهجية التوافق.

هذا الاعداد الذي بدا ،نظريا، مستوعبا لاحتياجات اللحظة الحرجة وضرورة مشاركة القوى المختلفة في صياغة و انتاج الحلول لم يحل دون غياب بعض القوى السياسية الفاعلة خصوصا تلك الناشطة ميدانيا في الحراك الجنوبي، الامر الذي دفع الحزب في الجلسة الاولى الى اقتراح اليات تواصل مع كافة الاطراف الغائبة وابقاء الباب مفتوحا امام تلك القوى للالتحاق بمؤتمر الحوار الوطني.

مجريات سير مؤتمر الحوار الوطنى:

يقتضي الفهم الدقيق لمؤتمر الحوار الوطني ملاحظة المراحل والسمات المختلفة والمتناقضة احيانا التى مر بها مؤتمر الحوار. عبر ثلاث مراحل اساسية يمكن من خلالها ادراك طبيعة الاحداث وتطوارتها وصولا الى النتائج النهائية لمؤتمر الحوار الوطني وفهم كافة التعقيدات اللاحقة لهذا المؤتمر .

المرحلة الاولى :

تميزت بعمل جاد في صلب وجوهر مهام مؤتمر الحوار الوطني ساد فيها الدافع الاساسي لمؤتمر الحوار الوطني المتمثل في الاتفاق على اسس تشكل الدولة الجديدة واعادة تكوين النظام السياسي على قاعدة التغيير و المشاركة والتوافق ، وغلب على اعمال المؤتمر الحوار الجاد و المسؤول بانسجام مع مهام الفرق المختلفة والنظام الداخلي لمؤتمر الحوار الوطني .وقد تم في هذه المرحلة التوافق على كثير من المخرجات ، في القضايا التسع الرئيسية المنظورة في المؤتمر، وتم تأجيل بعض القضايا الخلافية الى الجلسات اللاحقة.

وبشكل عام نجحت هذه المرحلة في التأسيس لاعادة صياغة المعادلات السياسية ومنظومة القيم والحكم الرشيد والحقوق والحريات والعدالة الانتقالية على اسس جديدة، الامر الذي اثار قوى النفوذ والهيمنة وقوى النظام القديم التى رأت في ذلك استهدافا مباشرا لمصلحها غير المشروعة وتغييرا لقواعد اللعبة التى تضمن لها دوام السيطرة والنفوذ.وهو ما ظهر جليا في ما المراحل التالية للمؤتمر.

المرحلة الثانية :

برزت في هذه المرحلة جملة من الممارسات الهادفة الى حرف مسار مؤتمر الحوار الوطني ، بداء بتحميل المؤتمر اعباء قضايا يومية خارج مهامه الحقيقية ، واشكاليات يعود معظمها الى الاخفاقات الامنية و الادارية لجهاز الدولة وفشل الحكومة في معالجاتها، بالترافق مع تعليق بعض الاطراف لمشاركتها في اعمال لجان مختلفة ،وبروز خطاب متطرف من بعض القوى

خصوصا حيال القضية الجنوبيةومحاولة عرقلة اعمال فريق العدالة الانتقالية ،وشيوع اشكال من المزايدة والممارسات الابتزازية والاستخفاف بالنظام الداخلي لمؤتمر الحوار الوطني.

ادت هذه الممارسات والعراقيل الممنهجة، والتي استجابت لها بعض المكونات والافراد، بوعي او بدون وعي الى الاخلال بالاطار الزمني لمؤتمر الحوار الوطني مؤثرة سلبا على المناخ الساسي و الرأي العام ، والى تأجيل حسم قضايا رئيسية كالقضية الجنوبية والعدالة الانتقالية ولكنها بالمقابل فشلت في تعطيل مؤتمر الحوار حيث انهت معظم الفرق مهامها بالتوافق المطلوب وضمن افق التغيير المطلوب .ومن المهم الاشارة الى الدور الفعال والمحوري الذي لعبه ممثلوا الحزب الاشتراكي في مواجهة تلك الممارسات وعدم الانجرارالى شراك الابتزاز و التعطيل ،وقدرتهم على بناء التحالفات الضرورية لانجاز مهام فرق العمل المختلفة وصناعة التوافقات اللازمة لاقرار المخرجات.

وبشكل عام استقر المشهد في نهاية هذه المرحلة على نتيجتين : الاولى تتمثل في انجاز بعض الفرق لاعمالها ومهامها بشكل كامل وبمخرجات تشكل الاسس السليمة لبناء الدولة الاتحادية الديمقراطية المدنية الحديثة ، والثانية تتمثل في قضايا جوهرية تم تأجيل حسمها الى المرحلة الاخيرة. هذا المشهد حمل في طيه رسائل مختلفة للقوى والمكونات السياسية تبعا لموقفها من تلك النتيجتين في تحديد مهام واولويات مختلفة واعادة فرز تلك القوى والمكونات على ضوء النتائج التى تثبتت في تلك المرحلة.

ففي الوقت الذي كان الحزب الاشتراكي وبجانبه بعض المكونات والفعاليات والقوى السياسية والاجتماعية تقرأ في النتيجة الاولى ضرورة ايجاد المؤسسات الضامنة القادرة على تحويل تلك المخرجات الى واقع قانوني واجتماعي ومؤسساتي ملموس ،وترى في النتيجة الثانية امكانية الوصول الى حلول تلبي الاحتياجات الشعبية اعتمادا على اليات مؤتمر الحوار وموقف معظم المشاركين فيه الذين تجلت انحيازاتهم للتغيير ولدولة القانون والعدالة في المخرجات المقرة، رأت الاطراف الاخرى ان السبيل الوحيد لتجاوز النتيجة الاولى والتنصل عن المخرجات المقرة والتى يشكل تطبيقها مساسا بمصالح غير مشروعة تراكمت في سنوات الاستبداد و الفساد ، هو عبر الاحتفاظ بنفس المؤسسات القائمة وفرض سياسة الامر الواقع، وتحويل مخرجات الحوار الى مخرجات شكلية ،كم حدث لوثيقة العهد و الاتفاق، ورأت ان حسم القضايا المؤجلة سيتم ضدا على مصالحها في حالة الاحتكام للاليات المنظمة لمؤتمر الحوار الوطني والنزول عند المزاج العام لاغلب ممثلي المكونات المختلفة ، بما فيهم بعض ممثليهم في الحوار الوطني.ولذا سعت الى تعطل امكانيات الحسم من خلال هيئات الحوار الوطني والعمل على نقل هذه القضايا الى هيئات خارج المتحاورين وانتاج مناخ الصفقة السياسية بناءا على موازين قوى قائمة على السلاح والمال والارتباطات الاخرى بعيدا عن التمثيل السياسي و الاجتماعي المشكل لمؤتمر الحوار الوطني.

المرحلة الثالثة للحوار الوطني:

لقد كان من المتعذر فهم طبيعة وتعقيدات هذه المرحلة دون ادراك الحقائق السابقة ، فعلى الارض ضاعفت قوى النفوذ وانصار الامر الواقع من حملاتها الاعلامية الشرسة وتم التهجم

والتحريض على الكثير من المكونات والاعضاء وعلى رأسهم الحزب الاشتراكي اليمني وامينه العام وممثليه في مؤتمر الحوار الوطني ، وتم استدعاء احداث مغلوطة من التاريخ وتقديمها كثارات شخصية، وتوزيع تهم الكفر و العمالة و الانفصال. كما نفذت حادثتا اغتيال أثمتين في حق عضويين من اعضاء (انصار الله) في المؤتمر، وتفاقمت وتيرة الاعتداءات على منظومة الكهرباء والنفط ،اما في اروقة الحوار فلم تتوقف الممارسات الهادفة الى تعطيل وتخريب مؤتمر الحوار الوطني ،فتزايدات نسبة الانسحابات وافتعال المشاكل، وتعطيل الجلسات ، وتهديد التسوية السياسية ، والتراجع عن كثير من الاتفاقات المقرة سلفا ، وتعطيل اللوائح والانظمة المسيرة للمؤتمر ، وتعطيل آلية عرض القضايا الخلافية على اعضاء المؤتمر ، واللجوء الى حسمها بقرارات ادارية وتشكيل هيئات مرتجلة خارج الانظمة واللوائح ، وبإهمال كامل لمعايير التوافق و الشراكة.

ان الهدف من تناول مؤتمر الحوار في ثلاث مراحل هو الوصول الى فهم موضوعي لطبيعة التحولات الكبيرة التى شهدتها مسارات الحوار الوطني وادراك التأثير المتبادل بين تموضعات القوى و اشكال التحالفات والفرز في حركتها وتطورها داخل مؤتمر الحوار الوطني وبين انعكاسات ذلك على المشهد السياسي العام .

ان سياقات الفهم،لهذا التأثير المتبادل و تغير مواقف القوى وطبيعة المصالح المتشابكة بين اطراف ومكونات مختلفة كما ظهرت جليا في اشكال تحالفات تلك الاطراف وتطوراتها تأثرا بطبيعة القضايا محل النقاش وبمسارات الحوار الوطني ومراحله المختلفة ، تقتضي الاشارة الى <u>اربع قضايا</u> هامة:

١- النقاط العشرين+ النقاط ١١:

يكمن جذر النقاط العشرين التى اقرتها اللجنة الفنية للتحضير و الاعداد لمؤتمر الحوار الوطني ، في النقاط ال ١٢ التي تبناها الحزب الاشتراكي اليمني عقب المؤتمر العام الخامس كمطالب ضرورية لإزالة آثار حرب صيف ١٩٩٤م ، المقدمة للسلطة التي رفضتها آنذاك، ،أعيد طرحها في الحوار مع السلطة عام ٢٠٠٧م وتم رفضها ايضا ، ثم ضمنت في وثيقة الانقاذ الوطني عام ٢٠٠٩م على شكل نقاط ثمان ، ثم اعيد طرحها على المشترك التي تبناها كاملة في يوليو عام ٢٠١٢م بما في ذلك الاعتذار للجنوب عن حرب ١٩٩٤م ، للتبناها اللجنة الفنية للحوار الوطني مع اضافة تسع نقاط مقدمة من ممثلي الحراك ، وتم رفعها لرئيس الجمهورية الى جانب النقاط ال(١١) الخاصة بصعدة، لوضعها موضع التنفيذ ، لتهيئة المناخات الايجابية لمؤتمر الحوار الوطني، وتحفيز جميع الاطراف للمشاركة الفاعلة فيه.
الا ان العراقيل التي وضعت امام تطبيق تلك النقاط العشرين لم تقتصر وظيفتها على تعطيل تطبيق هذه النقاط وما يترتب عليه ذلك التعطيل من تصعيب شروط الحوار الوطني و تيئيس قوى سياسية في جدوى الانخراط في مؤتمر الحوار الوطني و توليد مناخات من الشك حول جدية هذا المؤتمر بين الاوساط الشعبية ، بل هدفت ،عبر

عرقلة تطبيق تلك النقاط ،الى تعطيل ومنع انعقاد مؤتمر الحوار الوطني بصورة نهائية . غير ان انعقاد مؤتمر الحوار الوطني اضفى على تلك النقاط مضافا اليها (١١) نقطة جديدة مشروعية سياسية واجتماعية واسعة بعد اقرارها في الايام الاولى للحوار كنقاط ملزمة للدولة والحكومة.
ومثلما كشفت هذه النقاط جدارة المعالجات المقترحة والقبول الشعبي الواسع بها وعجز مراكز الغلبة والنفوذ الافصاح عن رفضها لتلك المعالجات بما هو اقرار بطبيعة مصالحها غير المشروعة ،كشفت ايضا ،في كل مرة ، عن تكالب قوى الغلبة و النفوذ و النهب في مواجهة كل اجراء يهدف الى تحويل الاتفاقات السياسية الى سياسات تنفيذية، وممانعة تلك القوى لأي تغيير مسنودة بسيطرتها على مؤسسات الدولة واجهزتها الادارية والتنفيذية للإبقاء عليها رهينة فساد وخلل ممنهجين .

٢- ورقة الحل العادل للقضية الجنوبية:

تشكل القضية الجنوبية القضية الجوهرية للمشكلة السياسية والاجتماعية ،الامر الذي قدمها كقضية اولى لمؤتمر الحوار . وسواء لتلك القوى التى تعمل للوصول الى حل عادل للقضية الجنوبية ، او تلك التى تتطرف في مقاربتها للقضية الجنوبية منتجة ،عن وعي ومصلحة لدى بعض الاطراف وبدون وعي ولا مصلحة لاطراف اخرى ،ظروف فشل حل هذه القضية، فأن الاقرار بالجوهر السياسي و الوطني لهذه القضية ومركزيتها في اي صيغة لحل المشكلة اليمنية لم يكن محل تنازع. وبخلاف سهولة الاتفاق على جوهرية القضية الجنوبية واهميتها والتوافق على جذورها و طبيعتها،شكل التوافق على صيغة نهائية مشتركة بين مختلف المكونات و القوى معضلة حقيقية تسببت في تعطيل المؤتمر غير مرة ،وادت الى تشكيل لجنة مصغرة وحدوث انشقاقات داخل ممثلي الحراك الجنوبي المشارك في الحوار ، وانسحاب بعض قياداته ، كما ادى التعطيل الواضح الذى انتهجته بعض القوى ،خصوصا في المرحلة الاخيرة للمؤتمر ،وعرقلتها المستمرة لامكانيات الوصول الى حل عادل للقضية الجنوبية ورفضها الاحتكام للوائح المنظمة ، الى قيام الممثل الشخصي للامين العام للامم المتحدة بدور الميسر المباشر لاعمال الفريق المصغر ،ووضع كافة القوى تحت ضغط المجتمع الدولي .وقد خلصت اعمال هذا الفريق الى الاتفاق على صيغة لحل القضية الجنوبية في الايام الاخيرة للمؤتمر تضمنت الاقرار بالطابع السياسي للقضية وربطها بما احدثته حرب ١٩٩٤ من اختلال في موازين الشراكة الوطنية وما تلى ذلك من تهميش واقصاء ونهب .وتضمنت الوثيقة قرارت واضحة لاعادة بناء الشراكة الوطنية في الدولة والثروة عبر اعطاء ابناء الشعب في المحافظات الجنوبية نسبة النصف في المناصب السياسية ومنح ممثليهم في البرلمان حق النقض والشروع في اجراءات التعويض واعادة المقصين واستعادة الاراضي والاموال والمؤسسات والممتلكات المنهوبة . كما اقرت الوثيقة الصيغة الاتحادية كشكل للدولة الوطنية القادمة دون الوصول الى حسم عدد الاقاليم مع ايراد مادة ، كانت موضع خلاف بين اعضاء المؤتمر، تخول مؤتمر الحوار الوطني تفويض رئيس الجمهورية بتشكيل لجنة لحسم خيار الاقاليم خارج الرؤية المطروحة للحوار وبمعزل عن مؤتمر

الحوار الوطني وضوابطه وآلياته ، وهو مارفضه الحزب الاشتراكي اليمني الذي كان المكون السياسي الوحيد المتقدم بوثيقة مكتوبة للحوار تتضمن رؤيته للحل العادل للقضية الجنوبية في اطار دولة اتحادية- فيدرالية- من اقليمين ، تحفظ وحدة كلا من الشمال والجنوب معا .

وقد وجد الحزب الاشتراكي نفسه وحيدا ،وبجانبه بعض الافراد ، في الاصرار على الالتزام بالنظام الداخلي في طريقة حل القضايا الخلافية وفقا للوائح وانظمة واليات الحوار وضمن هيئاته ، بينما تم اعتماد المادة بتفويض شكلي مخل في جلسة سادت اعمالها الفوضى والاحتجاج . الأمر الذي القى بظلاله على سير عمل لجنة الاقاليم وما خلست اليه من نتائج متعجلة يعوزها الاجماع الوطني ، لم تبدد تحفظات بعض المكونات السياسية وفي مقدمتها الحزب الاشتراكي اليمني .

لقد اظهرت سياقات وتطورات القضية الجنوبية في فترة انعقاد مؤتمر الحوار الوطني ،سواء داخل مؤتمر الحوار او على الارض خارج قاعات المؤتمر ، عجز القوى العدمية والاخرى المتطرفة ، ممثلة في بعض تلك القوى التى رفضت فكرة خوض الحوار ،والاخرى التى استسلمت للوثة المزايدة دون ان تدرك المصالح الواقعية لابناء الشعب في الجنوب ،عن انتاج معالجات تأريخية للقضية الجنوبية ،بل وسقطت بعضها ،احيانا، في فخ التفريط في جوهر وعدالة هذه القضية ، بينما مثل الاداء المبديء و العقلاني للحزب الاشتراكي اليمني وادراكه لحقيقة تعقيدات الوضع العام وتموضعات القوى المحلية والدولية وطبييعة المصالح الواقعية لابناء الشعب في عموم البلاد وفي الجنوب على وجة الخصوص بعيدا عن الاستسلام للمصالح الضيقة والتعبئة غير المتزنة، مثل ذلك الاداء التزام الحزب الاشتراكي الصادق بالحل العادل للقضية الجنوبية وتمسكه بجوهر القضية الوطنية دون اي استسلام لكل محاولات الابتزاز والتهديد والمساومة.

٣- وثيقة الضمانات:

ان تقدم اعمال مؤتمر الحوار الوطني وبروز المؤاشرات الاولية لمخرجاته وتوصياته ،اظهرت الحاجة الى صياغة الاطار القانوني وانتاج المؤسسات السياسية و التشريعية التى تضمن وتسمح بتحويل تلك المخرجات والتوصيات الى واقع ملموس والتى بدونها لن تكون هذه المخرجات والتوصيات الا وثيقة معنوية ، يفتقر مؤتمر الحوار ومكوناته السياسية والاجتماعية ،في ظل وضع مؤسسات الدولة التشريعية و التنفيذية التى تنتمي في اغلبها الى الواقع السياسي السابق لثورة ٢٠١١ والتى لا تملك في اغلبها اي مصلحة في تنفيذ مخرجات الحوار وتوصياته، الى الادوات و الوسائل التى تسمح بتجسيدها وتحويلها الى واقع سياسي واجتماعي ومؤسساتي.

كان ادراك الحزب الاشتراكي للوضع الراهن لمؤسسات الدولة،ووعيه باهمية تجذير مفهوم الشراكة السياسية والتوافق عبر اشراك كل مكونات الحوار في المؤسسات المسؤولة على انجاز وتنفيذ مخرجات الحوار الوطني وتوصياته وعلى قاعدة اقتضاء الشراكة في وضع الاسس، للشراكة في التنفيذ ، كان هو دافع الحزب الاشتراكي لتقديم وثيقة الضمانات منذ مرحلة مبكرة .

ان سياقات التعاطي مع وثيقة الضمانات وما افرزته من تحالفات جديدة داخل اروقة مؤتمر الحوار ،وضعت الحزب الاشتراكي اليمني في مواجهة حملة سياسية واعلامية غير نزيهة استهدفت مواقف الحزب وتشوية المضامين والاهداف الحقيقة لوثيقة الضمانات ، ورغم الاتفاق ،مبدئيا، على وثيقة تشكل الحد الادنى من الضمانات الا انه جرى الانقلاب عليها لاحقا وافراغ الوثيقة النهائية من كثير من الياتها الفعالة ومضامينها المؤثرة.

لقد كان موقف المكونات السياسية المعبرة في اغلبها عن مصالح مراكز النفوذ من وثيقة الضمانات تعبيرا عن موقفها الحقيقي من مؤتمر الحوار الوطني ومخرجاته ،اذ كشف موقفها الرافض لوثيقة الضمانات ولاي حديث عن ضرورة وجود مؤسسات ضامنة عن موافقة شكلية على هذه المخرجات وعن سعيها للالتفاف عليها ومراهنتها على فرض امر واقع خارج مشروعيات مؤتمر الحوار الوطني ومخرجاته ومقتضيات الشراكة والتوافق.

ان مجريات وسير الاحداث منذ نهاية مؤتمر الحوار الوطني و حتى الان ،اظهرت صوابية موقف الحزب الاشتراكي وسداد رؤيته حيال وثيقة الضمانات و اهميتها .

٤- العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية:

شكلت مساءلة العدالة الانتقالية احدى اهم عناوين التسوية السياسية التي اشتقت من مسار الثورة الشعبية، حيث وضعت كألية لتجاوز كل موروثات الاستبداد من انتهاكات حقوق الانسان كخطوة لا غنى عنها لتهيئة الطريق امام بناء الدولة الديمقراطية الحديثة . وكان الحزب قد قرن المبادرة الخليجية بشرطي نقل السلطة وصدور قانون العدالة الانتقالية .الا ان تضافر مراكز قوى النفوذ قد حال دون صدور هذا القانون قبل انعقاد مؤتمر الحوار مثل ما كان مقرراَ في الألية التنفيذية للمبادرة الخليجية ، باعتباره أحد المطالب التي وضعت للتهيئة للحوار. ذلك التعطيل لقانون العدالة الانتقالية استمر بشكل اكثر وضوحا في مؤتمر الحوار الوطني حيث عملت بعض المكونات على تفخيخ فريق العدالة الانتقالية ابتداء من الممثلين الذين تم حشدهم كأعضاء للفريق او الاصرار على تقديم فكرة المصالحة اولاً ومن ثم العدالة الانتقالية وتقديمها بطريقة انتقائية تفرغها من اي مضامين حقيقية وانتهاءً بمحاولة العرقلة بالانسحابات المتكررة والطويلة من جلسات الحوار.

ان اي قانون للعدالة الانتقالية لن يكون قادرا على ازالة تناقضات الماضي ومخلفات الحروب وكشف حقيقة تاريخ انتهاكات حقوق الانسان في اليمن بكشف مرتكبيها وجبر ضرر الضحايا واصلاح المؤسسات والاجهزة المنتهكة وكشف هوية المنتهكين وتقييد حضورهم السياسي إلا عبر اقرار المبادي الاساسية للعدالة الانتقالية وهي المهمة التى تصدى لها ممثلو الحزب وعدد من المكونات والاعضاء بالاصرار على تثبيت المعايير الدولية لمفهوم العدالة الانتقالية الأمر الذي دفع تلك الاطراف المعرقلة الى شن حملات تحريض استهدفت الحزب وافراده واستدعت احداث مغلوطة من التأريخ وقدمتها كثارات شخصية .ان العدالة الانتقالية تفقد قيمتها في اللحظة التى تخضع فيها

لاى توظيف انتقائي او انتقامي ولذا اصر ممثلو الحزب على منهجية تقرير فريق العدالة الانتقالية بشموله امبادئ عامة تنطبق عن كل ضحايا الاستبداد ومنع ورود تمييز بين ضحية واخرى لأي اعتبارات حزبية او مناطقية، وكذلك رفض فكرة وضع حدثيين عظيمين (ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م في الشمال ،٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م في الجنوب) كبداية لسريان قانون العدالة الانتقالية وهو الامر الذي قد يفهم بانه ادانه للحدثيين وتقديمهما كجذر وحيد للصراع السياسي . وهي محاولة لإغراق الكل في الماضي والهروب من معالجات الملفات المفتوحة والتي لا يمكن نجاح التسوية السياسية بدون معالجتها.

ان السير في طريق العدالة الانتقالية هو المعبر الامن نحو الدولة المدنية الحديثة و لا حديث عن مصالحة سياسية بدون البدء اولاً بأليات العدالة الانتقالية التى تشكل المصالحة احدى ثمارها .

ان التحليل الدقيق لمخرجات الحوار الوطني بمجملها ،مع التحفظ على بعض القرارت التى تم اعتسافها ، يخلص الى ان تلك المخرجات تصب في مصلحة الشعب والمجتمع وتشكل الارضية السليمة لاعادة بناء الدولة الوطنية الاتحادية على اسس ديمقراطية حديثة تستوعب الامال الشعبية ومتطلبات دولة النظام والقانون والعدالة الاجتماعية وحقوق الانسان.

قرار مجلس الامن :

جاء قرار مجلس الامن ليكشف عن رؤية المجتمع الدولي لتطورات الاحداث في اليمن وفهمه لطبيعة التعقيدات والصعوبات التى تعترض مسار التسوية السياسية في اليمن، والمخاطر التى تمثلها سلوكيات بعض الاطراف السياسية على فرص نجاح التسوية والمسار الانتقالي وتأثير ذلك على المصالح الدولية والاقليمية وعلى السلم في المنطقة.

وعلى الرغم من كون القرار قد مثل تهديدا جديا للمعرقلين لمسارات التسوية السياسية ،و اشارة الى جدية الموقف الدولي منهم ومن تطورات الاوضاع في اليمن وتأثيرها على اولويات المجتمع الدولي ،فأن القرار الاممي في ذات الوقت ،قد وضع اليمن بأكمله تحت طائلة العقوبات وفاقم من انكشافه امام القوى الدولية والاقليمية.

لقد اصبح من الجلي انه بقدر ارتفاع اصوات مراكز النفوذ والقوى التقليدية وقوى السلاح ضد التدخل الدولي ، بقدر ما وفر سلوكها وممارستها السياسية و الاجتماعية على الارض كل اسباب وشروط هذا التدخل وتقويته .

ان مسؤولية اي مخاطر قد تترتب على هذا القرار تقع بصورة مباشرة على عاتق الاطراف المعرقلة ،وترتبط بصورة كاملة بطبيعة تعاطيها سلبا او ايجابا مع مقتضيات انجاح التسوية السياسية و تطبيق مخرجات الحوار الوطني وتجفيف بؤر العنف والتوتر وتأمين استقرار

البلاد وانعكاسات ذلك على استقرار المنطقة .لقد لعب المجتمع الدولي ادورا مهمة وايجابية منذ ٢٠١١ وحتى الان وتبقى امكانية انجاح المسار الانتقالي وبناء الدولة الحديثة رهنا باداء القوى والمكونات السياسية والاجتماعية اليمنية المختلفة واستيعابها لطبيعة المخاطر الجدية التى تتهدد البلاد .

المحور الثالث / مستجدات المشهد الاقتصادي والاجتماعي :-

أ - المقدمات الاقتصادية - الاجتماعية للفشل السياسي للنظام السابق :

شكلت السياسة الرسمية التي سادت منذ العام ٢٠٠٥ تواصلا لما سبقها من سياسات مدمرة للاقتصاد الوطني وموغلة في الاستهانة بحقوق ومتطلبات العيش الكريم والآمن للغالبية العظمى من فئات المجتمع وفي مقدمتها الفئات الفقيرة والمهمشة والضعيفة ، إنها السياسات المرسخة لعلاقات القهر والتمايز الاجتماعي التي فرضتها منظومة الهيمنة والفساد ، حامية مصالح تحالف القوى التقليدية والرأسمالية الطفيلية ، المسيطرة بالكامل على المؤسستين العسكرية والأمنية وعلى مراكز صناعة القرار السياسي إضافة إلى المفاصل المحورية للنشاط الاقتصادي ، بما فيه النشاط غير الرسمي وتجارة السلاح والتهريب وغيرها ، وقد مرت اليمن جراء ذلك بظروف اقتصادية واجتماعية غاية في الصعوبة والتعقيد : فقد تراجعت معدلات النمو الاقتصادي آنذاك من ٥.٦ % إلى ٣.٢ % و ٣.٦ % عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ على التوالي ، وحتى هذه المعدلات النسبية يرجع الفضل فيها إلى تبوء القطاع النفطي وعائداته مساحة واسعة في الاقتصاد الوطني ، بالنظر إلى تزايد ارتفاع الاسعار العالمية للمبيعات من الصادرات النفطية.

لقد ازدادت رقعة الفقر اتساعا في ذلك الحين ليقع ٤٥.٢ % من السكان تحت خط الفقر عام ٢٠٠٦ ، وأقرت الحكومة رسميا في ذات الفترة إدراج عشرة ملايين مواطن يمني ضمن قوائم مساعدات شبكة الأمان الاجتماعي ، ناهيك عن البطالة بمفهومها الشامل التي وصلت معدلاتها المعلنة آنذاك إلى ٤٣ % من إجمالي القوى العاملة ، إلى جانب تدهور الأوضاع المعيشية وتزايد معدلات التضخم لتبلغ في العام ٢٠٠٥ ما نسبته ٢٠.٢ % ، ثم إلى ٢٢ % عام ٢٠٠٦ ، بل أن معدل التضخم لأهم مجموعة من السلع الغذائية في سلة المستهلك وصل عام ٢٠٠٧ إلى ٢٩ % (حسب تقرير الحكومة عن التطورات الاقتصادية المقدم إلى مجلس النواب في ١٨ / ٢ / ٢٠٠٨) في حين بلغ الدين العام (الخارجي والمحلي) عام ٢٠٠٦ ما نسبته ٣٨ % من الناتج المحلي الاجمالي ، وهي نسبة كبيرة اقتربت من الحد الخطر غير الآمن . من جهة أخرى كان للفساد الرسمي آثاره الخطيرة في استنزاف مقدرات البلاد ، وخاصة في القطاع النفطي الذي برغم قلة وتناقص إنتاجه إلا أنه كان يمثل شريان الحياة الرئيسي بالنسبة لشعب يزداد فقرا وإنهاكا ، لقد اعتمدت منظومة الهيمنة والفساد على الثروات النفطية كمصدر رئيسي لمراكمة ثرواتها ولاستمالة واسترضاء النخب وشبكات المصالح الحامية للنظام ، لكن الفساد الكبير وتوزيع المصالح بين مختلف أطراف المنظومة المهيمنة اعتمد أيضا على مصادر هامة أخرى أبرزها : الموازنة العامة بما تؤمنه من اعتمادات تخصص بشكل مباشر وغير مباشر لمراكز النفوذ المختلفة كمخصصات مصلحة شؤون القبائل ، والاعتمادات المركزية ، والموازنات الإضافية الضخمة نهاية العام ...الخ ، إضافة إلى نظام المناقصات المفتقر للشفافية والمساءلة والذي يتيح وبالمكشوف تقاسم عطاءاتها بين النخب دون تقديم عروض تنافسية .ثم موازنات القوات المسلحة والأمن التي لم

تخضع لأي مساءلة وسهلت سبل الاستحواذ على أموال الدولة بأشكال مختلفة من أبرزها المرتبات والمواد التموينية المخصصة لأعداد هائلة من الجنود الوهميين ، وهناك أيضا موارد حكومية ضخمة كان يجري الاستحواذ عليها وتوزيعها للنخب ولأقرب الحلفاء عبر الحزب الحاكم ، الذي تماهى نفوذه مع نفوذ سلطات الدولة المختلفة ما مكنه من أن يتحول إلى إحدى القنوات الهامة لتوزيع تلك الموارد المنهوبة .

كانت المحصلة الرئيسية لتلك السياسات زيادة الفقراء فقرا والنافذين والفاسدين ثراء ، أي تعميق التفاوت الاجتماعي - الطبقي الذي ظهرت حدته بجلاء خلال تلك الفترة وعكسه الاتساع المتزايد والمتسارع لفجوة توزيع الدخل . فبعد أن كانت حصة ال ٢٠ % من السكان الأقل دخلا تقارب ال ٦ % من الدخل السنوي للجمهورية اليمنية عام ١٩٩٨... تضاءلت هذه النسبة كثيرا في العام ٢٠٠٧ لتبقى عند حدود ١.٦ % فقط . وعلى العكس من ذلك تزايدت حصة فئة ال ٢٠ % من السكان الأكثر ثراء من ٤٨.٨ % عام ١٩٩٨ إل ٦٧ % عام ٢٠٠٧ ، أي أن الفئة الأكثر ثراء أصبحت تستحوذ على ما يزيد عن ثلثي دخل البلاد السنوي بعد أن كانت تستحوذ على حوالي نصفه قبل تسع سنوات . تلك المحصلة لسياسات الإفقار والقهر الاجتماعي ظهرت آثارها المباشرة بوضوح كاف عبر المعدلات العالية للفقر والبطالة التي سبق ذكرها ، وجسدها بالملموس التدني المخيف لمستوى معيشة السكان ولعدد الذين يقعون تحت خط الفقر والذين يعانون من الجوع ويفتقرون لأبسط مقومات حقهم في الغذاء والماء والملبس والمسكن اللائق إضافة إلى غياب أو تدني مستوى الخدمات الاجتماعية الأساسية في مجالات التعليم والخدمات الصحية إضافة إلى الكهرباء والمياه وشبكة المجاري والطرقات وغيرها ،

لقد فوتت الحكومة ومراكز الفساد المتغولة على اليمن فرصة الطفرة النفطية والارتفاع المتصاعد لأسعار النفط ، على الأقل خلال الأعوام القليلة التي سبقت الأزمة المالية العالمية ، وتكالب الفاسدون على الاستئثار بفوائضه عبر الانفاق الجاري العبثي والاستحواذ على عائداته ، بدلا عن استثماره وتوظيفه توظيفا إنتاجيا مجديا يخدم الاقتصاد الوطني .... إذ ضربت الحكومة عرض الحائط بكافة الدعوات المحذرة من عواقب تسلطها الهمجي وفسادها و سياساتها الفاشلة وهي الدعوات التي كان حزبنا في مقدمة المحذرين منها ، ومنها أيضا دعوة صندوق النقد الدولي في تقريره الصادر عام ٢٠٠٥ حول التوقعات الاقتصادية العالمية ، الذي أكد على أهمية أن تركز الدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط ، ومنها اليمن ، على الاستفادة من الفوائض الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية واستثمارها في المجالات التي تحقق نموا على المدى الطويل ، أي إعطاء الأولوية للانفاق الذي يكون له تأثيرا دائما على النمو وعلى وتيرة الانتاج ومستوى المعيشة ... لقد ظل النظام الحاكم آنذاك يتجاهل تحذيرات المنظمات والأطراف الدولية المانحة ، بما في ذلك تحذيرات البنك الدولي بأن اليمن هي أصغر منتج للبترول في الشرق الأوسط ، وأن انتاجها يتناقص بسرعة ، حيث بدأ اكتشاف النفط فيها خلال الثمانينات ، وأنه بنهاية عام ٢٠٠٣ تم استنزاف حوالي ثلثي الاحتياطي منه ...

أما الممارسات السياسية والاقتصادية الهمجية للنظام تجاه الجنوب ، الذي استبيحت مؤسساته وثرواته وأراضيه وهمشت وأقصيت كوادره من مختلف مؤسسات الدولة المدنية

والعسكرية وصودرت أبسط الحقوق الاجتماعية - الاقتصادية لأبنائه ، فقد ظهرت آثارها المدمرة على الغالبية الساحقة من أبناء الجنوب منذ وقت مبكر إثر حرب ١٩٩٤ الظالمة . وجاء العام ٢٠٠٧ ليدق ناقوس الخطر تجاه استمرار التغاضي عن اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجتها ، لكن إصرار النظام على مواصلة سياساته الإقصائية والتسلطية واعتماده على شراء الذمم والوقيعة بين معارضيه ، دفع بأبناء الجنوب نحو الثورة والمطالبة بالمعالجات التي تنهي وضع التبعية والإقصاء والتهميش وتعيد لهم حريتهم وحقهم في المواطنة المتساوية والعيش الكريم وفي إدارة شئونهم بأنفسهم ، وحول المطالب الاقتصادية الاجتماعية إلى مطالب سياسية بامتياز .

إن الانخفاض الكبير لمصادر الدخل النفطية ، التي كانت تغطي ما بين ٧٥ % - ٨٠ % من احتياجات موازنات الدولة ، وشحة الموارد الضريبية قد أفضيا وما زالا إلى القضاء على استقرار الاقتصاد الكلي ، وتعذرت إمكانية تقديم حتى أقل الخدمات الاجتماعية الأساسية وقد ظهرت بالملموس على الواقع في السنوات اللاحقة وحتى اليوم نتائج تلك السياسات الفاشلة والفاسدة ، وهو ما سبق وأشار إليه تقرير البنك الدولي عام ٢٠٠٧ حول تقييم سياسة التنمية في اليمن الذي نبه من تضاعف مشكلات اليمن الاقتصادية ، وتلك المتعلقة بشحة الموارد ، بسبب السياسات الفاشلة والمؤسسات الحكومية غير الفاعلة ... وحتى برامج الاصلاح الاقتصادي التي تبنتها الحكومة تحت ضغوط خارجية من المنظمات والأطراف المانحة ، ظلت في محصلتها حبرا على ورق ، ولم تقدم شيئا غير الترويج الإعلامي الممجوج لها في وسائل الاعلام الرسمية .

ب - النتائج الاقتصادية الاجتماعية لممارسات قوى الفساد والاستبداد بعد الثورة :

كان تردي الوضع الاقتصادي أحد أسباب اندلاع الثورة السلمية التي بدأت ارهاصاتها تتنامى منذ العام ٢٠٠٧ وبلغت ذروتها عام ٢٠١١ ، ومن الطبيعي أن يتواصل تأثير هذا العامل طوال مرحلة الانتقال و كذا مرحلة التأسيس المتوقعة لبناء الدولة وفقا لمخرجات الحوار الوطني ، حيث لابد وأن تظل شرعية النظام السياسي خلال المرحلة المقبلة مرتبطة إلى حد كبير بمدى تقبل الناس لمخرجات السياسات الاقتصادية - الاجتماعية المتحققة على الأرض ، والقادرة على أن تجسد بالملموس التحسن المرتقب للأوضاع المعيشية والاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي المحفز لعملية النهوض الاقتصادي التدريجي . لكن الظروف المعقدة المرافقة لمحاولات نقل السلطة في اليمن وفقا للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ،ووفقا لاتفاق السلم والشراكة الأخير ، جعلت من الحصانة الممنوحة لرموز النظام السابق ، واستمرار إمساكهم بمفاصل حساسة في السلطة ، أدوات تعطيل مباشر وفعال لأي جهد من شأنه توظيف العامل الاقتصادي لتيسير وتسريع عملية التحول الديمقراطي وإرساء أسس الدولة المدنية المنشودة . فلقد أتاحت الحصانة واستمرار

النفوذ لرموز وحلفاء النظام السابق ، سبل الدفاع المستميت عن نظام وآليات الاستبداد والفساد من مواقع تأثير فعالة ضمن بنية النظام السياسي والاقتصادي لمرحلة الانتقال ، (وربما مرحلة التأسيس المرتقبة) ، وهو ما يحفز تلك القوى لمواصلة اعتمادها على العامل الاقتصادي كأداة مثلى لإعاقة وإفشال الإجراءات والتوافقات المطلوبة لعملية الانتقال والبناء الديمقراطي .

لقد كشفت ممارسات المدافعين عن الاستبداد والفساد طوال الأعوام التالية لتشكيل حكومة الوفاق الوطني الكثير من نواياهم وتوجهاتهم لإبقاء البلاد غارقة في دوامة الصراع السياسي والاجتماعي والتوتر الأمني وبالتالي تعزيز البيئة الطاردة للاستثمار والمعيقة لتدفق رؤوس الأموال ولثقة مؤسسات التمويل الدولية والدول المانحة ، أما أعمالهم الإجرامية الموجهة للتدمير المباشر للبنية الاقتصادية عبر تدمير البنية التحتية ووقف إمدادات الطاقة والمشتقات النفطية وتصدير النفط وقطع الطرقات وعبر النهب المباشر وغير المباشر للمال العام ، فتكشف عن النوايا الانتقامية من الوطن والشعب ، كون هؤلاء لا يرون في الوطن وشعبه إلا غنيمة ومصدرا للثروة والنفوذ ، ولا يعبأون بما يترتب عن أفعالهم من خسائر ومن تدهور مريع للأوضاع الاقتصادية - الاجتماعية والإنسانية التي تفاقمت على نحو مروع خلال الأعوام الثلاثة الماضية . فوفقا للمصادر الرسمية أدت تفجيرات أنبوب النفط خلال الفترة مابين مارس ٢٠١١ و مارس ٢٠١٣ إلى خسائر قدرت بمبلغ ٤.٧ مليار دولار امريكي . وخلال أشهر الثورة جمدت الحكومة ما يقارب ٨٥ % من مخصصات الانفاق الرأسمالي والاستثماري في الموازنة العامة للعام ٢٠١١ ، والبالغة ٣٩٩ مليار ريال وحولتها للإنفاق على سياسات الحزب الحاكم حينها وتمويل حملاته الأمنية والعسكرية ضد المعارضة الشعبية . وباعتراف وزير المالية حينها فإن السحب على المكشوف من البنك المركزي ، خلال شهرين فقط من مطلع العام ٢٠١١ ، بلغ ١٣٥ مليار ريال ، أما مديونية الحكومة للبنك المركزي التي بلغت أواخر شهر ابريل ٢٠١١ حوالي ٦٠٩ مليار ريال فقد قدرت في نهاية سبتمبر ٢٠١٣ بحوالي ٧٠٤ مليار ريال ، ومن الطبيعي أن تتم مواجهة تلك المديونية بإصدارات نقدية جديدة دون غطاء . هذه مجرد أمثلة محدودة لممارسات النهب والتخريب التي لجأت اليها القوى المتربصة بعملية الانتقال السلمي والحالمة باستعادة نظام التسلط والفساد ، ولما تتكبده البلاد بسبب ذلك من خسائر تبقيها عاجزة عن تحقيق أي انجاز فعلي على طريق النهوض الاقتصادي والاجتماعي : فمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لا يزال (وفقا للتقديرات المتفائلة) عند مستوى يقارب ال ٢ % فقط ، في ظل استمرار الارتفاع في معدل النمو السكاني المتجاوز ل ٣ % عام ٢٠١٢ ، ونسبة عجز الميزانية عام ٢٠١٢ بلغت ٦.٢ من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي ، في حين لم تتجاوز نسبة الايرادات الضريبية ٧ % فقط من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي ، وقدرت نسبة التضخم بحوالي ١٧.٢ % أواخر عام ٢٠١٣ .

أما التبعات الاجتماعية لوضع كهذا فقد جسدها النمو المتسارع لمعدلات الفقر التي بلغت نسبا تتجاوز ٥٥ % ، ومعدلات البطالة التي بلغت ٥٣ % في أوساط شريحة الشباب من الفئة العمرية الواقعة مابين سن ١٥ - ٢٤ عاما ، و ٤٤ % في أوساط الفئة العمرية الواقعة مابين سن ٢٥ - ٥٩ عاما . إضافة إلى ارتفاع نسبة انعدام الأمن الغذائي (عدم

القدرة على الحصول على الغذاء الكافي) لتطال ٤٥ % من السكان ، أي ما يقارب ١٠ مليون نسمة . ولم يعد من الصعب تلمس المعاناة اليومية لغالبية سكان المدن والأرياف جراء انقطاعات التيار الكهربائي وإمدادات المياه ومصادر الطاقة وغيرها من الخدمات الاجتماعية الضرورية . ولنا أن نتصور حجم الحرمان الناجم عن ذلك والذي أصبحت الغالبية الفقيرة من المجتمع اليمني تعاني منه نتيجة عجزها عن تأمين أبسط مقومات الحياة الكريمة بما فيها الحقوق والحريات الأساسية : كالحق في مستوى معيشي لائق من حيث كفاية الغذاء والملبس والمسكن ، والحق في الصحة ، وفي التعليم ، و العمل ، والضمان الاجتماعي ، والأمن الشخصي ، والمساواة في الوصول إلى العدالة ...وغيرها .

ج - السياسات الاقتصادية - الاجتماعية للمرحلة القادمة :

إن اللوحة المأساوية للأوضاع الاقتصادية - الاجتماعية تصور بوضوح حجم ونوع التحديات القائمة والمقبلة ، التي يمكن أن تشكل عائقا بل وتهديدا لجهود إرساء أسس الدولة الجديدة ، وإقامة مؤسساتها القادرة على حمايتها وحماية مشروعها الوطني . ولن يكون من السهل إرساء الأسس الاقتصادية والاجتماعية للدولة المنشودة تلك إلا بقيام مؤسسات خاضعة لحكم القانون وقادرة على أن تدافع عن نفسها من طغيان السلطة وتغول الفساد والاستبداد ، بحيث تتحول سيادة القانون إلى مولد لاغنى عنه للإنصاف والأمن الاجتماعيين وإلى حامي رئيسي لمبادرات الأفراد والجماعات من كل أنواع الوصاية والإكراه والمركزية ، وتلك مهمة تاريخية عظيمة لا يمكن أن يدَعي أي طرف سياسي أو اجتماعي قدرته على تبنيها وانجازها منفردا في المدى المنظور ، فنجاح إعادة تأسيس وبناء الدولة بذلك المضمون ، مرهون اليوم بالتوافق على عقد اجتماعي جديد ترسم ملامحه مخرجات الحوار الوطني ويشرف على تحويله إلى أسس وبرامج تنفيذية التحالف السياسي والاجتماعي التوافقي الواسع ، الذي قاد الحوار الوطني وأمَن نجاحه والسير به الى منتهاه . وباعتبار أن هذا منطلق لأهم توجهات حزبنا العامة في المرحلة المقبلة ، فانه في الوقت نفسه أساس توجهات حزبنا لصياغة رؤيته وسياساته الاقتصادية - الاجتماعية خلال المرحلة التأسيسية للدولة الجديدة والتي ينبغي أن تجعل من العامل الاقتصادي محفزا ومسرعا رئيسيا لعملية الانتقال والتحول الديمقراطي . ويمكن تحديد الملامح الرئيسية لتلك الرؤية والسياسات على النحو التالي :

١ - إرساء نظام اقتصادي قادر على تحقيق مستويات عالية من الأداء والمنافسة الاقتصاديين ، كما هو قادر على تأمين مستوى عال من التوازن الاجتماعي الذي يهيئ لكل مواطن مقومات مادية للإحساس الفعلي بالعدالة في توزيع انجازات وثروات المجتمع وتوزيع فرص العيش ، مقومات ترسَخ تدريجيا على الأرض ضمانات أن لا تقود اللا مساواة الاجتماعية والاقتصادية إلى المساس بكرامة فئات المجتمع الأضعف وتكريس خضوعها وتبعيتها للفئات الأقوى . إنه النظام الذي يلقي على الاقتصاد (عبر الدور الاجتماعي - السياسي للدولة) ، مسئولية تحمل أعباء ربط مبدأ الحرية في السوق مع العدالة الاجتماعية واحترام كرامة الانسان ، ليتحول الوفاق الاجتماعي إلى ضامن ومؤسس فعلي للازدهار الاقتصادي ومصدر رئيسي لانطلاق الطاقات الاقتصادية .

٢ - انتزاع زمام المبادر والهيمنة الاقتصادية من أيدي رموز الفساد والاستبداد ، المحتمية بجذورها القبلية والعسكرية ، وبنفوذ السلطة السياسية الذي لا يزال يمكنها من الامساك بمفاصل محورية في إدارة الشأن الاقتصادي - الاجتماعي والسياسي ، وتحويل الرهان على التغول و هيمنة القوة على القرار السياسي وعلى إدارة الشأن العام ، إلى رهان التوافق بين مختلف قوى وشرائح المجتمع ، باعتباره البديل الأنسب الذي يمكن من خلاله مراعاة مصالح الجميع بالتساوي ، والوصول إلى رؤية مشتركة للعدالة ببعدها الجمعي ، رؤية تهدف إلى صيانة الكرامة الانسانية للجميع وحماية كل فرد في المجتمع على قدم المساواة من خلال تدخل الدولة بالأدوات الاقتصادية المناسبة.

٣ - وقف الرهانات على الروشتات النمطية للإصلاحات الاقتصادية التي بدأها النظام السابق في العام ١٩٩٥ ، واعتمدت على حلول وهمية للمعضلات الاقتصادية بدأت برفع الحماية الاجتماعية عن الفئات الضعيفة ، لتنزلق غالبية المجتمع تحت خط الفقر وتتعاظم بالمقابل ثروات مافيا الفساد والنخب النافذة التي أوصلت البلاد الى حافة الانهيار الشامل . وفي المحصلة عجزت هذه السياسات عن ترسيخ آليات اقتصاد السوق التي كثرت الوعود حول ثمارها ، وأوصلت غالبية فئات الشعب الفقيرة إلى حالة يأس دفعتها نحو الثورة للمطالبة بالتغيير الشامل والعدالة . ولضمان عدم تكرار النتائج المأساوية لمثل تلك السياسات " الإصلاحية " ، فإن البدائل المطلوبة لمرحلة التأسيس لا بد لها من أن ترتكز على المعايير الآتية :

*** اعتبار مكافحة الفقر والبطالة التزامات وممارسات تتجاوز الاعمال الخيرية والتعاطف الاخلاقي مع الفقراء والمحتاجين ، وتتحول إلى التزامات قانونية يترتب على عدم الوفاء الكامل بها مساءلة للجهات الملتزمة بواجبات محددة لمكافحة الفقر والبطالة ، وهذه الجهات تبدأ بالدولة والمؤسسات المرتبطة بها (حكومية ،غير حكومية ، قطاع خاص) ، وتنتهي بالمنظمات الدولية وغيرها من الاطراف الخارجية ذات العلاقة .**

*** تأمين الموارد الاحتياطية الكافية لمواجهة تبعات كل إجراء من شأنه أن يضر بمبدأ العدالة الاجتماعية ، مع تخصيص ما يكفي منها للإنفاق على الخدمات الاجتماعية الأساسية (الصحة والتعليم ، الكهرباء والمياه والمجاري ، الإسكان والطرقات ..وغيرها).**

*** ربط السياسات الاقتصادية بالتوجهات العامة لإعادة بناء وإصلاح مؤسسات الدولة وفقا لمخرجات الحوار الوطني ، الأمر الذي سيتطلب نهجا جديدا لإعادة بناء وإدارة المؤسسات الاقتصادية والمالية من حيث تقييم الأداء والمساءلة والشفافية ،ولتبعيتها وسلطة اتخاذ قراراتها وتدوير مناصبها وإخضاع شغلها لمعايير صارمة وعادلة ، كما سيتطلب استقلالية كاملة في التخطيط والتنظيم الاقتصادي والتنموي على مستوى كل إقليم ، وما دونه من تقسيمات إدارية مرتقبة.**

*** التعجيل بتهيئة البيئة المحفزة للاستثمار وتوسيع وتنويع مجالاته ، والتعامل مع القطاع الخاص باعتباره شريك أساسي في مختلف عمليات الاصلاح الاقتصادي وحامل رئيسي للتنمية.**

* تبني برنامج تنموي استثنائي لإعادة تعمير وإنعاش الجنوب تخصص له موارد عاجلة من دعم المانحين وغيره ، ينفذ خلال ٣ ـ ٥ سنوات ، وبحيث لا تقتصر أهدافه على تعويض ما كان ينبغي تنفيذه من مشاريع مبكرة لتسريع وتسهيل عملية تقارب وتعادل الظروف الحياتية والمعيشية للجنوبيين مع الشماليين عقب الوحدة مباشرة مع ، بل تتعدى ذلك صوب معالجة أضرار الممارسات الهمجية عقب حرب ١٩٩٤ من نهب وتدمير واستباحة للأملاك والمؤسسات والأراضي التابعة للدولة وللتعاونيات ، إضافة إلى ما نجم عن ممارسات التهميش والإقصاء التي طالت أضرارها أجيالا كاملة من أبناء الجنوب ، الذين اعتمدوا أساسا على وظائف الدولة وخدماتها الاجتماعية الاساسية التي كانت تؤمن لهم مجانا قبل الوحدة و تحسسهم بمعنى العيش الكريم والآمن.

د ـ الحزب الاشتراكي والعدالة الاجتماعية :

أن مفهوم حزبنا للعدالة الاجتماعية لا يتطابق كليا مع ، صبغتها العالمية الملزمة التي تربط مفهوم العدالة مع المساواة بالتمتع بالحقوق الأساسية ، إلا أن فهمنا كاشتراكيين لمضمون العدالة يتقارب كثيرا مع ذلك الفهم المشدد على المساواة بالتمتع بطائفة الحقوق التي يفترض أن تبدأ بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتتكامل مع الحقوق المدنية والسياسية . وما ينبغي أن يجتهد ويتميز به الحزب الاشتراكي في فهمه للعدالة الاجتماعية يمكن أن ينحصر في معايير العدالة التي عجزت الشرعة الدولية لحقوق الانسان في مواثيقها الأساسية عن تحديدها بوضوح كاف ، وبالذات منها تلك المتعلقة بعدالة توزيع الثروة و توزيع فرص العيش وشروطها ، فالاشتراكيون لا يقبلون بشرعية عدم المساواة في الدخل والثروة إلا وفقا لمبررات عادلة أساسها المراعاة الكاملة لحقوق الطرف الأضعف ، لذلك فإنهم لا يفهمون العدالة بعيدا عن المساواة في توزيع فرص العيش لكافة أفراد المجتمع طوال حياتهم ، كما لا يمكن أن يفهموها بعيدا عن المساواة في فرص المشاركة الفردية والجماعية في اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية وكل ما يتعلق بأمور المجتمع ، بما في ذلك ضمان آليات فعالة لإشراك عمال وموظفي الشركات في صنع القرار .

إن العهدين الدوليين للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق المدنية والسياسية ، برغم ما يشوبهما من تعميم وتعتيم للجوانب الاجتماعية وللتوزيع العادل لفرص العيش ولشروط العمل العادلة ، ففيهما من الحقوق ما يمكن أن يؤسس للحد الأدنى من المعايير " التوافقية " للعدالة الاجتماعية التي يمكن لحزبنا التمسك بها في الظروف الانتقالية الراهنة ، ليس فقط لأن توليفة تلك الحقوق جسدت نموذجا متميزا للإجماع والتوافق العالمي حول طائفة واسعة من حقوق الإنسان وحقوق المواطنة ، ولكن لأنها تشمل طائفة من الحقوق التي تؤسس لقاعدة انطلاق نمطية لبلوغ المساواة الاقتصادية و الاجتماعية لعموم البشر ، وبالذات المساواة في التوزيع لفرص العيش ، وهي حقوق غالبا ما يسعى الاشتراكيون أينما كانوا لتحقيقها ، فهي تتضمن :

- **الحق في تأمين مستوى حياة ملائم وتغطية كافية للمتطلبات المعيشية ، بما في ذلك كفاية الغذاء والملبس والمسكن والحماية من الجوع ،**
- **الحق في الصحة الجسدية والعقلية وما تقتضيه من معالجات طبية ،**
- **الحق في التعليم وفي التربية والثقافة اللازمة لبناء الشخصية الانسانية ، مع إلزامية التعليم الأساسي وإمكانية الالتحاق بالتعليم الجامعي والعالي حسب قدرات الفرد الشخصية ،**
- **الحق في الضمان / الأمن الاجتماعي (ويشمل إلى جانب الرعاية الطبية واستحقاقات المرض استحقاقات البطالة والشيخوخة وإصابات العمل والأسرة والأمومة والعجز والورثة) ،**
- **الحق في الحصول على عمل ،**
- **الحق في ظروف عمل عادلة ومواتية وصحية ،**
- **الحق في الحصول على أجر عمل عادل وأجر متساوي مقابل الأعمال المتكافئة ،**
- **الحق في كسب متطلبات العيش من ممارسة عمل يختاره / يقبله الفرد بحرية كاملة ،**
- **الحق في تشكيل النقابات والانضمام اليها ، بحيث تؤمن حرية الانضمام وحرية النشاط النقابي في مختلف المؤسسات و الشركات والمرافق العامة والخاصة ، كما تؤمن الاستقلالية الكاملة للنقابات لممارسة عملها على الصعيد الوطني والخارجي دون تدخل أو وصاية من السلطات الرسمية أو غيرها ،**
- **الحق في الإضراب ،**
- **ثم المساواة في الحقوق بين الرجال والنساء .**

إن تبني الاشتراكيين اليمنيين لمثل هذه الحقوق في الظروف الراهنة لابد وأن يمكنهم من تقديم نواة برنامج توافقي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والعمل على خلق مقومات الاستعداد بين مختلف الأطراف للتوافق بشأنها ومأسستها في أطر قانونية ملزمة ، على طريق ترسيخ دولة القانون وتعزيز قدراتها .

المحور الرابع / أهم المستجدات الاقليمية والدولية :-

١- الربيع العربي ودوره في التسريع بخيار الثورة في اليمن :-

لقد جاءت أولى ثورات الربيع العربي التي سبقت اليمن بأحداثها الصاخبة في تونس ومصر منتجة تفاصيل ذلك المشهد العربي الشبابي ، الشعبي السلمي الغاضب المفجر لثورات الربيع العربي واحدة تلو أخرى ، بدءَ بالثورة التونسية ثم المصرية فالثورة الليبية ، حاملة معها مفاجآت مذهلة أدهشت العالم بنتائجها الفورية المباشرة التي أسقطت رموز الديكتاتوريات العربية المتخشبة في السلطة تباعا ، بدء بهروب ((بن علي)) من تونس ، ليليه بأيام معدودات في ٥ فبراير ٢٠١١م ، السقوط المدوي ((لمبارك)) في مصر فكان لذلك دورا تثويريا ، ومفعولا سحريا في أوساط الشباب اليمني المتأهب للثورة والتغيير في ظل حالة الغليان للأوضاع الاستثنائية المحتقنة في البلاد ، والتي لم يكن ينقصها سوى ذلك القدر من الارادة الشبابية الثورية الدافعة بالقرار السياسي للمعارضة اليمنية المؤتلفة في تكتل اللقاء المشترك وشركائه ، والتي كانت لا تزال تقود الفعاليات الاحتجاجية في مختلف المحافظات اليمنية الهادفة الى رفض الاجراءات الانفرادية الانتخابية لاستملاك السلطة وتوريثها والمراهنة على تسويات سياسية تخرج البلاد من الازمة المركبة المستحكمة الحلقات ، ولم تحسم قرارها بعد باتجاه تبني ما اسمته بخيار الضرورة ((التغيير الثوري)) الذي حملته رياح التغيير القادمة بقوة من تونس ومصر لتعيد ترتيب أولويات الاجندة السياسية للمشهد اليمني وفقا لمنطقها الخاص .

ان الصعوبات والتعقيدات المستجدة على حكم الحركة الاسلامية في تونس ،وتعثرها في مصر ، والصراعات الد موية المتواصلة في ليبيا ، قد أيقضت أحلام العودة الى مقاليد السلطة لدى رموز الحكم العائلي السابق في بلادنا ، ليتقاطع ذلك مع مصالح بعض القوى التقليدية النافذة في مناهضة التغيير وإعاقة بناء الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة ، في حلف مشبوه بإمتداداته الخارجية مع أطماع بعض الدول الإقليمية لتعزيز نفوذها ، أولتصفية حسابات لها في هذه المنطقة ، الأمر الذي دفع بهذه الاطراف الى تكثيف أعمال التخريب والتقطعات ،وأعمال العنف والاختلالات الامنية والتموينية ، بما في ذلك انفجار الحرب في منطقة دماج ، والتفجير الارهابي البشع في مستشفى العرضي في مجمع الدفاع وسط العاصمة صنعاء ، مصحوبة بحملة اعلامية مثقلة بحمولتها المذهبية ، وبالتحريض على العنف والقتل والتكفير والكراهية ، موجهة بعناية ، لخلق مناخات من عدم الاستقرار ، وعرقلة سير أعمال فرق الحوار ، طالت في تداعياتها الهيستيرية الامم المتحدة ممثلة بمبعوثها الخاص / جمال بن عمر ، في محاولة بائسة لافشال حكومة الوفاق الوطني ، وارباك مؤتمر الحوار الوطني الشامل ، أوالتأثير على النتائج والمخرجات التي أفضى اليها ، مع اقتراب موعد انتهاء مؤتمر الحوار واتمام أعماله بنجاح .

٢- دور الرعاه الاقليميين والدوليين في مسار التسوية السياسية:-

لم يكن الاهتمام الإقليمي والدولي بشؤون اليمن طارئا ، وليداً للحظة التسوية السياسية منذ العام ٢٠١١ م بل كان قديما ، وحاضراً بكثافة منذ حرب صيف ٩٤ م، ما لبث أن تصاعد عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م ، وتفجير برجي التجارة العالمية في أمريكا ، وتفجير البارجة الامريكية في ميناء عدن عام ٢٠٠٠م ، وتوقيع السلطة لاتفاقية الشراكة ضد الإرهاب عام ٢٠٠٣م ، تم ازداد كثافة عقب إعلان اليمن دولة هشة سائرة على طريق الفشل عام ٢٠١٠م .

إن دوافع الاهتمام الإقليمي والدولي بشؤون اليمن ، ناجم عن فشل السلطة السابقة في إدارة شؤون البلد وعجزها عن استغلال موقعها الجغرافي الاستراتيجي في إنتاج علاقات ثنائية متبادلة على قاعدة المصالح المشتركة مع الدول الإقليمية المجاورة الغنية بالنفط ، وعجزها عن حماية مياهها الإقليمية ومضيق باب المندب المتحكم بطريق التجارة الدولية كممر مائي نشط لناقلات النفط العملاقة ، والتي أضحت عرضة للقرصنة من قبل ثلة من القراصنة الصوماليين في عرض البحر وفي المياه الإقليمية اليمنية . ترافق ذلك مع فشل داخلي على البر حول اليمن إلى مأوى للإرهابيين من عناصر القاعدة ، ولا سيما بعد انتقال قيادتها الاقليمية من السعودية إلى اليمن . الأمر الذي حول اليمن برمته إلى مجرد مصدر خطر يهدد الأمن الإقليمي والمصالح الدولية في المنطقة - يجب درئه والوقاية منه - من وجهة نظر المجتمع الإقليمي والدولي .

وبعد تناسل الحروب في صعدة منذ العام ٢٠٠٤م واستمرار تفاقمها حتى انتهاء الحرب السادسة في مايو ٢٠١٠م ، متزامنة مع تصاعد الاحتجاجات الشعبية ضد السلطة ، و اندلاع انتفاضة الحراك السلمية في الجنوب منذ العام ٢٠٠٧م ، وتفجر الثورة الشبابية الشعبية السلمية في فبراير ٢٠١١م ، وتسارع أحداثها حتى مجزرة جمعة الكرامة في ١٨ مارس ٢٠١١م ، وتداعي أجهزة السلطة و انهيارها المريع . لجأت السلطة ممثلة برأس النظام إلى الاستنجاد بحلفائها الغربيين ودول الجوار ولا سيما السعودية ، حيث تقاطعت مصالح الطرفين عند حالة الخوف من الثورة التي تجتاح الساحة اليمنية ، منذرة بتأثيرات جديه قد تمتد الى خارج إطارها الجغرافي ، وعدم الاطمئنان عما يمكن ان تفضي إليه من بدائل سياسية ، لا تبدو محل ثقة ، قياسا على ماتمخضت عنه الثورات في بلدان الربيع العربي ، وهو البديل الذي تمكنت الحمله الاعلامية لأجهزة إعلام السلطة من تشويهة، بوسمه بشبهة التطرف والإرهاب (الفوبيا) التي توافقت مع تحفظات بعض الدول الغربية ، فكان الهدف المشترك يتمثل في الحفاظ على توازن القوة ، القائم فعلا في العاصمة صنعاء ، كأساس لتسوية سياسية سلمية ، تضمن خروج الرئيس السابق بكرامة من السلطة ، وتجنيب البلد مخاطر الانزلاق الى حرب أهلية . فكان التحول الى المسار السياسي تعبيرا مكثفا عن هذه الحقيقة التي تجلت في صورة مواجهة عسكرية كادت ان تلتهم الثورة السلمية مع ما يرتبه ذلك من مخاطر حقيقة وعلى عملية التغيير السلمية برمتها . وعلى هذا الاساس أستطاع المبعوث الدولي / جمال بن عمر وممثلي أطراف اللقاء المشترك في المبادرة الخليجية ، من تضمين الآلية التنفيذية المزمنة اهم المطالب المشروعة للثورة في التغيير

والنقل السلمي للسلطة ، وتمكن المبعوث الدولي تحت تهديد مجلس الأمن الدولي بقراره رقم ٢٠١٤م بشأن اليمن الصادر في ٢١ أكتوبر ٢٠١١م من الحصول على موافقة الطرفين للتوقيع على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة في ٢٣ نوفمبر ٢٠١١م في مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية . وعلى أساسها تم مباشرة نقل السلطة وفقا للمهام والإجراءات المزمنة في الآلية التنفيذية حتى انعقاد مؤتمر الحوار الوطني الذي شارف على الانتهاء بعد تجاوز موعده المحدد في ٢٨سبتمبر المنصرم بأكثر من شهرين ونصف حتى الآن ، نتيجة للإعاقات المفتعلة في طريق نجاحه ، وإنهاء أعماله .

لقد أبدى الرعاة الدوليين للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ((الدول العشر الممثلة في مجلس الأمن ، بالاضافة إلى دول مجلس التعاون الخليجي عدا قطر)) جدية غير معهودة في التصميم والمتابعة والإصرار على إنجاح هذه التسوية السياسية السلمية ، تمثل ذلك في الدعم اللامحدود للرئيس الانتقالي / عبد ربه منصور هادي وتأييد القرارات التنفيذية الصادرة عنه ، وفي دعم حكومة الوفاق الوطني ، وعقد المؤتمرات الدولية للمانحين بدء بمؤتمر لندن ، الرياض ونيويورك والتي كان حصيلتها ما يقارب ٨ مليار دولار من التعهدات والالتزامات المالية ، باشرت المملكة العربية السعودية بتقديم التزاماتها ومساعداتها المالية والعينية والتي لعبت دورا حيويا في الحفاظ على استقرار الوضع الاقتصادي في البلاد ، وعلى ميزان المدفوعات بشكل خاص .

وبالتزامن مع ذلك خصص مجلس الأمن الدولي اجتماعات دورية خاصة لمتابعة مسار التسوية السياسية وفقا لتقارير المبعوث الدولي / جمال بن عمر ، فأصدر القرار رقم ٢٠٥١م بشأن اليمن لدفع عملية نقل السلطة إلى الأمام ومنع إعاقة إجراءات التغيير والتهديد بمعاقبة من يحول دون ذلك من رموز النظام السابق، ومع تقدم وتعقد مسار التسوية اتخذ مجلس الأمن قراراً تاريخياً غير مسبوق ، يقضي بعقد دورة يناير ٢٠١٣م في العاصمة صنعاء ولأول مرة في تاريخ المنطقة ، دعما لمسار التسوية السياسية ، ولجهود الرئيس / عبد ربه منصور هادي وحكومة الوفاق الوطني في ظل التعقيدات والمعوقات المصطنعة أمام إنجاز مهام المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة .

لقد مثل انعقاد مجلس الأمن الدولي في العاصمة صنعاء رسالة قوية تؤكد على جدية المجتمع الدولي في إنجاح التسوية السياسية ، ومعاقبة الرئيس السابق ورموز نظامه إذا ما استمروا في محاولاتهم البائسة لإجهاض عملية التغيير وإفشال التسوية السياسية تحت أي مبرر كان ، وهو ما انعكس لاحقا في جهود المبعوث الدولي / جمال بن عمر وفريقه المساعد، في تقديم كل أشكال العون والمساعدة لإنجاح مؤتمر الحوار الوطني الشامل خلال فترة انعقاده منذ ١٨مارس ٢٠١١م وحتى اليوم ، وفي المواقف الجادة المفندة لمزاعم المؤتمرالشعبي العام المراهنة على إعاقة الحوار من جهة ، والتهديد من جهة أخرى بانتهاء الفترة الزمنية للمرحلة الانتقالية ، وانتهاء شرعية الرئيس الانتقالي في ٢١ فبراير ٢٠١٤م ، وبث الأخبار التضليلية عن فشل حكومة الوفاق الوطني ، وفشل مؤتمر الحوار ، ورفض التمديد للفترة الانتقالية . الأمر الذي تعامل معه المبعوث الاممي /جمال بن عمر بحزم ، معلنا رفضه لهذا التضليل ، مؤكدا على شرعية الرئيس / هادي والمرحلة الانتقالية المرتبطة بالانتهاء من مهام الفترة الانتقالية ، وانتخاب رئيس جديد وفقا للدستور الذي سيمخض عنه

مؤتمر الحوار ، وليس قبل ذلك ، مهددا بعقوبات جدية للرئيس السابق ورموز حكمه المعرقلين للحوار ، ومن يقفون وراء الأعمال التخريبية والإختلالات الأمنية في البلاد . وهو ما أنعكس في بيان مجلس الأمن الصادر بتاريخ ٢٧ نوفمبر ٢٠١١م ، الذي حدد المعرقلين المستهدفين بعقوبات المجلس برموز النظام السابق ، والسياسيين الانتهازيين - حد تعبير البيان .

يتضح مما سبق بأن دور الرعاة الإقليميين والدوليين للتسوية السياسية في اليمن ، ظل ولا يزال أمرا حيويا ، بالغ الأهمية ، للسير قدما في انجاز مهام المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ، وفي تذليل التحديات والمعوقات الجدية التي تزرع في طريقها . وقد لعب دورا محوريا في انجاز كل ما تم تحقيقه حتى الآن ، وسيظل هذا الدور مطلوبا أكثر من أي وقت مضى لانجاز المهام الاكثر تعقيدا والأشد حساسية ، التي لم تنجز حتى الآن ، وعلى وجه الخصوص ، الحل العادل والشامل للقضية الجنوبية ، واستكمال مهام مؤتمر الحوار الوطني ، وانجاز ضمانات تنفيذ مخرجات الحوار والشروع بصياغة الدستور وبناء أسس الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة ، والانتقال الآمن إلى الديمقراطية . وهي مهام بالغة التعقيد يقف دون تحقيقها جملة من المعوقات والتحديات الجدية ، الأمر الذي يشترط ضمانات وطنية مؤسسية على قدر كبير من الموثوقية ، مسنودة بإرادة إقليمية ودولية جادة ، بصيغتها الراهنة المنعكسة في الإرادة الدولية الموحدة للمجتمع الدولي ، وفي الاجماع المتحقق في مجلس الأمن الدولي بشأن اليمن ، التي ينبغي ان تكون حاضرة وبقوة ، وأشد عزماً واصراراً ، على استكمال انجاز كل هذه المهام ، كأحد أهم العناصر الضامنة لتنفيذ مخرجات الحوار الوطني الشامل في المرحلة المقبلة .

إن الاستقطابات الدولية والإقليمية للولاأت السياسية والدينية – المذهبية والطائفية على الساحة اليمنية – خارج المؤسسات الدولية والاقليمية - أصبحت اليوم حاضرة بكثافة للأسف الشديد ، أكثر من أي وقت مضى ، كنتاج للفراغ الناشئ عن فساد النظام السابق وفشله ، وعن مظاهر غياب الدولة في المرحلة الانتقالية الاستثنائية الراهنة التي تمر بها بلادنا.

وفي هذا الصدد فإن الحزب الاشتراكي اليمني إذ يعرب عن أسفه لهذا المشهد البائس الذي تتجاذبه الاستقطابات الاقليمية والدولية الممولة ، بأشكال تجلياتها الصدامية الراهنة على الساحة اليمنية ، يعبر في ذات الوقت عن فخره واعتزازه بصلابة إرادة مناضليه ومواقفهم الوطنية المشرفة ، التي فشلت أمامها عملية ربط الحزب بأية استقطابات إقليمية أو دولية ، مؤثرة على قراره الوطني أو تنتقص من مشروعه السياسي - الوطني الديمقراطي ، رغم الحصار الرسمي المفروض عليه ، ومصادرة امواله وممتلكاته ، وإقصاء وتهميش كوادره وقياداته ومناضليه على مدى عقدين من الزمن .

ان الحزب الاشتراكي اليمني كحزب وطني عريق ، ذو توجهات فكرية وسياسية مستقلة وواضحة ، وصاحب مشروع حداثي ديمقراطي ، كان ولايزال عصي عن أية تأثيرات إستقطابية خارجية ضيقة . الا أنه بحاجة اليوم – ومن موقع المسئوولية الوطنية - إلى توطيد علاقاته الثنائية والجمعية مع الشركاء السياسيين الإقليميين والدوليين رعاة المبادرة الخليجية

وآليتها التنفيذية خلال المرحلة الانتقالية التي تمر بها بلادنا ، والعمل على تصويب وتوطيد علاقات اليمن مع المحيط العربي – الاقليمي والإسلامي والدولي على أساس المصالح المتبادلة ، وعلى قاعدة التكافؤ وإحترام السيادة والاستقلال الوطني ، إلى جانب توطيد وتوسيع العلاقات الثنائية بين حزبنا وأحزاب اليسار والإشتراكية الدولية ، والأحزاب الديمقراطية وقوى السلم في العالم على أساس من التعاضد والنضال المشترك من أجل الانتصار للقضايا العادلة للشعوب ، وفي المقدمة منها القضية الفلسطينية ومناهضة العنف والإرهاب ، ومناصرة قضايا الحقوق والحريات ، ومبادئ العدالة والديمقراطية والسلام العالمي .

الاستخلاصات

أولا - على المستوى السياسي العام :-

١ - يرى الحزب الاشتراكي اليمني إن استقرار اليمن وانتشاله من أزمته وإخراجه من حالة التخلف والركود والسير به نحو آفاق التطور والتقدم والديمقراطية والتحديث ، كان ولا يزال مرهونا بنجاح العملية السياسية في استكمال النقل السلمي للسلطة ، التي تضمنتها المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ، كما هو مرهون أيضا بنجاح تنفيذ مخرجات الحوار الوطني ، واتفاق السلم والشراكة الوطنية ، ووضع حد للعنف ، وإخراج السلاح من المعادلة السياسية ، وحل القضايا الوطنية الكبرى ، وفي المقدمة منها القضية الجنوبية ، حلا عادلا ، يحقق الشراكة الندية والمتساوية للجنوب في الدولة المدنية الاتحادية ، وإزالة آثار حرب صيف ٩٤م الظالمة ، والحروب والصراعات السياسية السابقة ، وتصفية آثار حروب صعدة ، وغيرها من قضايا وانتهاكات العنف والقمع في الجنوب ، بما في ذلك الجرائم الدموية الأحدث في ٢١فبراير في عدن ، والأحداث الدموية في مدينة الضالع ، وانتهاكات احداث الثورة الشبابية الشعبية السلمية ٢٠١١م ، وانتهاكات المناطق الوسطى وغيرها من الانتهاكات ، والعمل على إنصاف ضحاياها ، وتنفيذ مضامين العدالة الانتقالية ، وإجراء مصالحة وطنية شاملة ، كمهام مفتاحية انتقالية عاجلة ، على طريق بناء الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة ، دولة اتحادية – لامركزية ، تكرس العدالة الاجتماعية ، والشراكة الشعبية الواسعة في صناعة القرار ، والقادرة على حماية الحقوق والحريات ، وتأمين الانتقال السلمي الى الديمقراطية ، والنهوض بمشروع تنموي شامل ينقل اليمن الى مصاف البلدان المتقدمة ، ويحقق حياة معيشية حرة وكريمة لجميع المواطنين .

٢ - يرى الحزب الاشتراكي اليمني في مخرجات الحوار الوطني الشامل - مخرجات وطنية توافقية ، ستصار – كما هو متوافق عليه - بعد استكمال صياغتها إلى موجهات دستورية وقانونية وموجهات سياسية عامة ، ستنتظم في اطار دستوري عصري ، يعكس بدقة مضامين تلك المخرجات دون زيادة أو نقصان ، وسيغدو بعد الاستفتاء الشعبي عليه ملزما للجميع ، وستصاغ وفقا له الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وتنتظم الحقوق والحريات العامة ، وتبنى على اساسه سلطات الدولة القادمة ((التشريعية والتنفيذية والقضائية)) ومؤسساتها وأجهزتها الحكومية – الاتحادية والاقليمية ، والمحلية المختلفة . وستغدو الاحزاب السياسية من مواقعها المختلفة معنية – في إطار الشراكة الوطنية – خلال المرحلة التأسيسية بتنفيذ تلك المخرجات ، والالتزام بمضامينها القانونية والدستورية النافذة .

وفي هذا السياق يسعى الحزب الاشتراكي اليمني الى تحويل تلك التوجهات والمضامين الديمقراطية التحديثية في مخرجات الحوار الوطني ، التي ظلت في مقدمة القضايا التي تبناها حزبنا ، الى مهام نضالية ، كجزء لا يتجزأ من برنامجه النضالي للمرحلة القادمة . ومع ذلك سيظل متحفظا على الطريقة التي عولجت بها القضية الجنوبية وخاصة ما يتعلق بالأقاليم ، من منطلق تعارض ذلك الحل مع ما ورد في وثيقة الحل العادل للقضية الجنوبية المقرة في مؤتمر الحوار ، وسيظل يطالب بتصحيح هذا الخلل. كما ان الاصرار على تطبيق قانون العدالة الانتقالية بدأ من سبتمبر ١٩٦٢م ونوفمبر ١٩٦٧م انما يخالف ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر الحوار، الذي اكد على عدم تحديد التاريخ على ذلك النحو الذي يحمل في طياته دلالات ادانة للثورة اليمنية ، وتبرئة العهود السابقة التي قامت عليها الثورة.

٣- إن أية عملية تحليلية تقييمية عاجلة لحصيلة ما تم تنفيذه منذ ثلاث سنوات حتى اليوم في سياق عملية التغيير والنقل السلمي للسلطة وفقا للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ، ومخرجات الحوار الوطني ، وأخيرا اتفاق السلم والشراكة الوطنية. تكشف بما لا يدع مجالا للشك تواضع ما تم انجازه ، والبطء الشديد في عملية التغيير والنقل السلمي للسلطة ، أوفي تنفيذ مخرجات الحوار الوطني والتأخير في تنفيذ المهام المزمنة في الآجال المحددة لها ، أوفي معالجة القضايا الوطنية الساخنة والمتفاقمة ، أو نقاط التهيئة المقررة لها . الأمر الذي راكم الاحتقانات والمصاعب السياسية ، المنعكسة سلبا على الأزمة الاقتصادية المتفاقمة ، التي ضاعفتها أعمال التخريب ، وممارسة الفساد والنهب المتواصل للموارد المتاحة ، إلى جانب أعمال العنف والقتل والاختلالات الأمنية والعسكرية ، والحروب الأهلية ، التي تشعلها القوى المعيقة للتسوية السياسية ، والمناهضة لعملية التغيير من مواقعها المختلفة في أجهزة الدولة وخارجها ، والتي لم تواجه بأية إجراءات عقابية ، واستطاعت الإفلات من العقاب مرارا وتكرارا ، في ظل حالة الضعف التي تشهدها أجهزة الدولة - القضائية منها والأمنية ، والوضع الانشقاقي في المؤسسة العسكرية ، مترافقة مع بطء آليات الدعم والمساندة الفاعلة من المجتمع الإقليمي والدولي ، وتمهله اللامحدود في اتخاذ القرارات الضرورية ، للحيلولة دون عرقلة التسوية السياسية ، أو إعاقتها ، ومحاولة الانقلاب عليها .

٤- مما لا شك فيه بأن القضية الجنوبية ظلت ولا تزال القضية الوطنية المحورية الاكثر التهابا ، والاشد الحاحا ، كقضية مفتاحية ، يتوقف على حلها العادل معالجة بقية القضايا الساخنة على الصعيد الوطني ، حيث تمثل التحدي الابرز امام المرحلة الانتقالية ، ولا سيما مع غياب القواسم المشتركة بين النخب السياسية الجنوبية ، ومحاولة كل طرف

فرض خياره السياسي على الآخرين كخيار وحيد – كما هو الحال اليوم – الأمر الذي أدى إلى تمزيق الكتل الثورية الجنوبية المتمثلة بالحراك السلمي في المشهد السياسي الراهن ، ولم تتمكن معه هذه النخب من صياغة مشروعها السياسي برؤاه الاستراتيجية وتفاصيله التكتيكية ، وهو ما أدى إلى ضياع الكثير من الفرص التي كان بالإمكان استغلالها لتعزيز مسارات حل القضية الجنوبية حلا عادلا ، وفقا لخيارات الشعب في الجنوب .

وفي هذا السياق يغدو من الضرورة بمكان أن يعمل الجميع على تكوين قاسم مشترك لكل القوى الفاعلة في الساحة الجنوبية ، ووضع خارطة طريق واقعية ، تبدا برفض تقسيم الجنوب إلى إقليمين لما يحمله هذا التقسيم من تفريغ للقضية الجنوبية من معانيها السياسية والتاريخية ،والوقوف بها عند حدود تقسيم إداري مجرد من الأبعاد السياسية ، مع العمل على إنتاج روابط وثيقة بالعملية السياسية الجارية على صعيد البلاد كلها دون تحفظ . ففي سياق هذه العملية السياسية فقط يمكن حل القضية الجنوبية ونجاحها في الحفاظ على كيان الدولة ، باعتباره ركنا أساسيا في توفير شروط حل هذه القضية ، وعلى القوى السياسية الجنوبية المنخرطة في الحراك السلمي أن تعي بأن رفض العملية السياسية سيوفر فرصة سانحة أمام مشروع العنف الذي ستتولاه قوى أخرى ، وأن العوامل المؤدية إلى انهيار الدولة ، سينعكس سلبا على الجنوب بسبب هشاشة الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، وكثرة اللاعبين فيه . كما أن الانهيار إذا ما حدث ، فقد يجد الجنوب نفسه تائها ومنقسما وسط هذا الانهيار ربما أكثر من الشمال ، فمن مصلحة الجنوب أن لا ينهار كيان الدولة ، وأن لا تبقى في صيغتها الهشة القائمة ، وفي هذا السياق يمكن أن تتأسس الدولة الاتحادية من إقليمين ، وعلى الجنوب أن يتعامل معها باعتبارها خطوة حاسمة وضرورية لاستعادة المبادرة السياسية والشعبية ، لوضع القضية الجنوبية في مسارها الصحيح .

وفي ذات الوقت على القوى السياسية الأخرى أن تدرك بأن السير في الطريق القديم نفسه ، والمنهج المتعالي ذاته على حق الشعب في تقرير خياراته السياسية - كما ورد في وثيقة مخرجات الحوار الوطني – لن يزيد المشهد إرباكا فحسب ، بقدر ما يضع البلاد كلها أمام استحقاقات شعبية لن تستطيع الدولة أن تواجهها بأدوات القوة التي كانت تعتمدها ، وهو ما سيفضي إلى انهيارات أشد خطورة ، مدعومة بحروب محلية بنكهات طائفية وجهوية ومناطقيه وغيرها من المواجهات المسلحة بطابعها الارهابي والثأري ومن منطلقات متباينة الأهداف .

٥- ظلت ولا تزال الشراكة الكفاحية بين مناضلي الحزب الاشتراكي اليمني والحراك السلمي الجنوبي في مضمار النضال من أجل الانتصار للقضية الجنوبية ، محل تقدير الحزب وهيئاته القيادية ، والتي تسعى إلى تعزيز وتوسيع هذه الشراكة الوطنية مع مختلف فصائل الحراك السلمي في الداخل والخارج ، بهدف توحيد الجهود المشتركة ، باتجاه الوصول الى حلول ومعالجات عادلة وشاملة للأبعاد الحقوقية - القانونية

والسياسية للقضية الجنوبية ، وضمان تنفيذها وانجازها فعليا ، بما في ذلك نقاط التهيئة وإزالة آثار حرب صيف ٩٤م الظالمة .

٦- تؤكد مالات الأوضاع في محافظة صعده ، صحة وصواب المواقف المبدئية للحزب ، المناهضة لسلسلة الحروب العبثية التي شنتها السلطة السابقة على صعدة ، والمشددة على فشل نهج الحرب والعنف في حسم المشكلات الناجمة عن التوترات الاجتماعية والاحتقانات السياسية ، التي تنشا في ظل غياب الدولة الوطنية العادلة ، وعلى قاعدة المواطنة المتساوية ، والتمسك بالقواعد المنظمة للحياة الديمقراطية والحريات العامة وحرية الفكر .

ومن هذا المنطلق ، تجدد اللجنة المركزية إدانتها للحروب المستمرة والصراعات المسلحة ، بامتداداتها الاقليمية ،وتداعياتها السياسية والإعلامية ، التي أخذت أبعادا دينية مذهبية بالغة الخطورة ، تحرض على العنف والكراهية ، في تناقض واضح مع نهج الحوار الذي ارتضاه اليمنيون جميعا آلية حضارية لمعالجة الخلافات بين القوى والأطراف السياسية والاجتماعية . ويسعى الحزب في هذا الصدد إلى مناهضة العنف والارهاب والحروب الأهلية أي كانت ومن أي طرف كان .

٧- إن إعادة تقييم سياسة التحالفات والشراكات الوطنية تغدو اليوم ضرورة ملحة لمواكبة المستجدات الراهنة ، وتلبية استحقاقات المرحلة الانتقالية التأسيسية القادمة ، وعلى الهيئات القيادية للحزب أن تعمل على تعزيز وتطوير التحالفات الثنائية والجمعية مع القوى السياسية الوطنية و قوى اليسار ، وتفعيل النشاطات المشتركة ، والارتقاء بتحالفاتها وتمتينها ، وادارة حوارات ثنائية جادة للتوافق على صيغة مشتركة ، لتوحيد جهود ومكونات قوى التغيير والقوى الوطنية الديمقراطية والمدنية ، التي شاركت في مؤتمر الحوار ، أو تلك التي لم تشارك فيه ، من القوى الاجتماعية والاحزاب السياسية والشخصيات المستقلة ، التي تلتقي على قاعدة الأهداف والمهام البرامجية الانتقالية - الوطنية الديمقراطية الكبرى ، المتضمنة في مخرجات الحوار الوطني ،والتي تؤسس لشراكة وطنية واسعة في اطار ائتلافات كبرى ، قادرة على النهوض بمهام بناء الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة، والانتقال الآمن إلى الديمقراطية.

٨- إن مسلسل المحاولات المحمومة المستهدفة تقويض الإجماع الوطني على مخرجات الحوار الوطني ، والالتفاف عليها من بوابة الانقلاب على مخرجات فريق العدالة الانتقالية كإحدى أهم القضايا الحيوية في مخرجات الحوار الوطني ، قد بات اليوم أكثر شراسة مع تعاظم ضغوط استحقاقات التنفيذ ، كانت أحدث حلقاته ما سمي بفعالية (مؤتمر بروكسيل) المشبوهة ، وحاليا مشروع ما سمي بالمصالحة الوطنية الذي جير له مجلس النواب عبر تشكيل لجنه برلمانية خاصة من رؤساء الكتل ، سميت ب (لجنة الوفاق الوطني) ، التي انسحب منها ممثل كتلة الاشتراكي البرلمانية وعدد من ممثلي الكتل الأخرى ، بعد تبين توجهاتها الملتبسة ، في ظل صمت غير مفهوم للسلطات المعنية بحماية مخرجات الحوار ، في مشهد بالغ الخطورة يستهدف تصفية كل ما يتعلق بحقوق ضحايا الانتهاكات

والصراعات العنيفة والإخفاء القسري والحروب الدموية ...الخ ، وحقهم المشروع في العدالة الانتقالية في ((كشف الحقيقة وأخذ العبرة ومعالجة آثار الانتهاكات والاعتذار ، ورد الاعتبار للضحايا وجبر ضررهم، والبناء المؤسسي ، وتخليد الأحداث في الذاكرة الوطنية، وبما يضمن عدم تكرارها وإغلاق جميع ملفات الصراعات السابقة)) كأسس حقيقية متينة لمصالحة وطنية تاريخية وشاملة ،ومنظومة متكاملة غير قابلة للانتقائية او الانتقاص، للاستعاضة عنها بمصالحة شكلية بين فرقاء الصراع السياسي ، تكفل للمتورطين في انتهاكات سابقة الإفلات من المساءلة على غرار تجارب المصالحات السابقة التي ثبت فشلها مرارا وتكرارا .

وفي هذا الصدد يشدد الحزب الاشتراكي اليمني على ضرورة التزام السلطة وجميع القوى والاحزاب السياسية بتعهداتهم إزاء مخرجات الحوار، ويدعو في الوقت ذاته الهيئة الوطنية للرقابة على مخرجات الحوار الوطني والأخ رئيس الجمهورية رئيس الهيئة إلى ضمان حماية مخرجات الحوار الوطني ، ومنع العبث بها أو الالتفاف عليها ، ووضعها موضع التنفيذ على طريق بناء أسس الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة ، الضامنة للحقوق والحريات والمحققة لتطلعات اليمنيين في حياة حرة آمنة وكريمة.

٩- أثبتت المحطات الثورية المنصرمة وبما لا يدع مجالا للشك ، أهمية الدور الريادي والنهضوي المتميز للمرأة والشباب والطلاب في صناعة التغيير ، الأمر الذي يقضي بضرورة تمكينهم من مواقعهم الطبيعية في عملية التغيير والبناء والتحديث التي تتهيأ لها البلاد ، في مختلف أجهزة الدولة ، وأثناء الانتخابات ، وبنسب لا تقل عن ٣٠% للمرأة و٢٠% للشباب ، ليس لكونهم الشريحة الأكبر في المجتمع فحسب، بل لأنهم الكتلة المتجددة ، القادرة على النهوض بمهام بناء مؤسسات الدولة المدنية الحديثة، فهم الكتلة البشرية الأكثر حماسا والأكثر ثورية والأكثر تضحية في سبيل نجاح الثورة ، والانتصار لكامل أهدافها، إنهم القوة البشرية الأجدر والأكثر إخلاصا وتصميما على إنجاز مشروعهم السياسي- الوطني ، الذي ثاروا من أجله، وساهموا في رسم ملامحه المستقبلية في مؤتمر الحوار الوطني، وسيسهرون على ضمان إنجاز تنفيذه على أرض الواقع .

وفي ذات السياق ، يقدر الحزب الاشتراكي اليمني عاليا الدور الريادي والفاعل ، الذي سجله شباب الحزب (ذكور وإناث) في عملية التغيير والثورة وفي مؤتمر الحوار الوطني الشامل ، وتدعو إلى فتح بوابات الحزب لعملية تجديد واسعة، بالدماء الثورية الشابة ، وبتلك القيادات السياسية التي اعتركتها الحياة في ساحات وميادين الحراك السلمي والفعل الثوري ، والتي ستأخذ مواقعها الطبيعية، في كل الهيئات القيادية للحزب من القاعدة إلى القمة، بدء بالهيئات القيادية العليا للحزب ، ومن هذا المجلس الوطني الحزبي الأول،

وبنسبة لا تقل عن ٣٠% للمرأة والشباب ، والتي تمثل حوالي ٧٠% من نسبة التجديد في الهيئات القيادية المقرة في الدورة الحالية للجنة المركزية ، والتي ستشكل - ولا شك في ذلك - قيمة نوعية مضافة في حياة الحزب ودوره القيادي وأنشطته المستقبلية .

١٠- إن الحراك النشط لمكونات المجتمع المدني الذي شهدته السنوات المنصرمة ظل ولايزال في بعض مظاهره قائما حتى اليوم ، في مؤشر بالغ الأهمية على تنامي تأثير هذه المكونات وفاعليتها في المجتمع ، وربما انتقل مركز الثقل الرئيسي في حركة النضال السلمي الديمقراطي إليها ولاسيما في مجالات النشاط المرتبطة بالحقوق والحريات العامة ، الأمر الذي يفرض على حزبنا في المركز والمحافظات التعاطي إيجابا مع منظمات المجتمع المدني وتقويتها وتحويلها إلى أداة فاعلة بيد المجتمع في إطار الشراكة الوطنية الواسعة لإنجاز مهام التحديث وبناء مقومات المجتمع المدني وأسس الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة والعادلة.

وفي هذا السياق يشدد حزبنا على ضرورة استعادة مكانة الحركة النقابية وتفعيل دورها في المرحلة المقبلة ، باعتبار العمال والفلاحين والحرفيين والمهنيين وكل المنخرطين في الأنشطة المشروعة للإنتاج المادي والروحي عنصرا رئيسيا في قوام القاعدة الاجتماعية التي يستند إليها الحزب ، وتستهدفها برامجه وتوجهاته العامة ، وعلى منظمات الحزب في المحافظات ولاسيما تلك التي تشكل هذه القوى جزء من تركيبتها الاجتماعية تقع مسؤولية النهوض بهذه المهمة في إطار برامج عملها خلال المرحلة المقبلة.

١١- لقد بات مؤكدا بأن مقومات النهوض الاقتصادي للمرحلة القادمة تستدعي العمل على إرساء أسس بنية اقتصادية انتاجية ، بكفاءة أداء عالية وتنافسية فعالة ، تهيئان الاقتصاد الوطني لأن يغدو مسرعا ومحفزا قويا لعملية الانقاذ الوطني و التحول الديمقراطي ، بإنتاجه الدائم والوافر للموارد المادية اللازمة لتكريس العدالة الاجتماعية بمضمونها الذي يكفل توزيعا عادلا للثروة والسلطة ، بدءا بخلق كافة شروط الحياة الكريمة والآمنة والمستقرة للفئات الأضعف في المجتمع من فلاحين وعمال وجنود وصيادين وصغار تجار ومهمشين وذوي الاحتياجات خاصة وغيرهم ، وانتهاء بضمان الاحتياجات والحقوق الأساسية لفئات المجتمع كافة على قدم المساواة ، وعلى الدولة تحمل المسؤولية الكاملة في التوفيق بين الاعباء التي يمكن أن يخلقها اقتصاد السوق وحرية النشاط الاقتصادي وبين متطلبات العدالة الاجتماعية ، بحيث تتحول الدولة إلى ضامن فعلي لتحقيق النهوض والازدهار الاقتصادي من ناحية ، وحماية الغالبية العظمى من فئات المجتمع الضعيفة من ناحية أخرى ، ولأن تغدو سياسة إعادة التوزيع الحكومية لموارد الدولة وسيلة مباشرة وفعالة لتخفيف التناقضات الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية ولتحمل الدولة مسؤوليتها الفعلية في حماية مواطنيها .

وفي ذات السياق تقتضي الأوضاع الاستثنائية في الجنوب ، تبني برنامج تنموي استثنائي لإعادة تعمير وإنعاش الجنوب تخصص له موارد عاجلة وكافية من دعم المانحين وغيره ، ينفذ خلال ٣ - ٥ سنوات ، وبحيث لا تقتصر أهدافه على تعويض ما

كان ينبغي تنفيذه من مشاريع مبكرة لتسريع وتسهيل عملية تقارب وتكافؤ الظروف الاقتصادية والاجتماعية للجنوب مع الشمال عقب الوحدة مباشرة ، بل تتعدى ذلك صوب معالجة كافة الأضرار الناجمة عن الممارسات الهمجية التي طالت مؤسسات وأراضي الدولة وطالت حياة وكرامة أبناء الجنوب عامة منذ حرب ١٩٩٤، وأودت بكل ما كفلته لهم الدولة من ضمانات المواطنة المتساوية والعيش الكريم والآمن .

١٢- إن الحكومة الحالية مدعوة اليوم إلى إثبات جدارتها في المهام الوطنية التي تصدرت لها في هذه اللحظة التاريخية العصيبة التي تمر بها بلادنا ، بدءا بتجسيد المهام والأهداف والأولويات المحددة لها في اتفاق السلم والشراكة الوطنية ، ومخرجات الحوار الوطني ، في برنامجها العام ، بما في ذلك مكافحة الفساد واسترداد الأموال المنهوبة ومحاربة الارهاب ، وجرائم القتل والاغتيالات السياسية ، وأعمال العنف والتخريب ،ومعاقبة مرتكبيها ، والحيلولة دون افلات المجرمين من العقاب ، كأولويات قصوى لتهيئة البيئة الامنة للانتخابات والانتقال السلس الى الديمقراطية . فرغم التفاؤل الشعبي الحذر إزاء هذه الحكومة ، سيظل تحسين مستوى الأمن العام والخدمات العامة ، ورفع مستوى الأجور والمرتبات ، وتحسين معيشة المواطنين وفي مقدمة كل ذلك حماية حياة ومصالح المواطنين مدنيين وعسكريين ، ومعاقبة القتلة والمتورطين في جرائم العنف والارهاب والاغتيالات السياسية ، ومخربي أبراج الكهرباء وأنابيب النفط ، مقياسا حقيقيا لمستوى نجاحها أو فشلها في نهاية المطاف .

١٣- تكشف تفاصيل المشهد الانتقالي الراهن ، بأن أكثر التحديات تعقيدا على الإطلاق أمام ما تبقى من المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ،وتنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل ، واتفاق السلم والشراكة الوطنية ، تتمثل في عملية التنفيذ الفعلي لمضامين كل ماتم التوافق عليه من أهداف ومهام وتوجهات دستورية وقانونية ،وحمايتها من الانتكاس ،ولاسيما مع بقاء آليات وأدوات الفعل الحكومية محتكرة - في الغالب - من قبل رموز النظام السابق ، المناهضة لعملية التغيير والمتغولة في الأجهزة العسكرية والمدنية - المركزية منها والمحلية ، والمهيمنة على السلطتين التشريعية والقضائية ، يغدو معها الحديث عن أية ضمانات تنفيذية لما تم التوافق عليه مجرد تمنيات ، فما لم تكن هذه الضمانات مسنودة بإرادة وطنية واقليمية ودولية حقيقية وفاعلة في رعاية تنفيذ مخرجات الحوار الوطني خلال فترة تأسيسية محددة بمهام مزمنة ، تكفل استكمال تنفيذ مهام التغيير والنقل السلمي للسلطة ، وبناء أسس الدولة الاتحادية المدنية الديمقراطية الحديثة ، القادرة على صد أي نزوع أو طغيان سلطوي ،وحماية الحقوق والحريات العامة ، وتأمين عملية الانتقال الى الديمقراطية ، سيغدو كل ما تم انجازه من مخرجات توافقية ، رهنا بالمجهول .

ثانيا – على المستوى الحزبي الداخلي :-

١ - إن التجديد والتحديث للأهداف والمهام والسياسات البرنامجية النضالية في برنامج الحزب ، بات اليوم أمرا ضروريا ، تقتضيه المتغيرات المستجدة على الساحة السياسية والوطنية ، وعملية التحول في النشاط السياسي للحزب من موقع المعارضة إلى موقع الشراكة في العملية السياسية ، مع تقادم بعض المهام المنصوص عليها في البرنامج ، وبروز مهام أخرى جديدة ومستحدثة ، الأمر الذي يقضي بإدارة حوارات واسعة داخل الحزب تؤسس لعملية تجديد وتحديث للأهداف والمهام النضالية البرنامجية للحزب للمرحلة المقبلة ، تقدم الى المؤتمر العام السادس للحزب.

٢ - تؤسس الأهداف والمهام والتوجهات العامة لمخرجات الحوار الوطني الشامل لمرحلة تحول تاريخية جديدة ، مختلفة كليا عن سابقاتها ، تستدعي بالضرورة امتلاك الحزب لرؤية استراتيجية نضالية واضحة ومحددة المعالم لمرحلة تاريخية متوسطة المدى على أقل تقدير ، وهو أمر ينبغي على الحزب النهوض به ، عبر صياغة رؤية استراتيجية للحزب ، كإطار مرجعي استرشادي ، يغطي مرحلة تاريخية كاملة تستوعب مهام المرحلة الانتقالية من ناحية ، ومهام بناء الدولة المدنية الاتحادية الديمقراطية الحديثة والعادلة من ناحية اخرى .

٣ - يبدو جليا بأن قدرة الحزب على المضي قدما الى الامام في انجاز مهمات البناء النوعية المناطة به كقوة للتغيير والتحديث ، يراهن عليها الشعب اليمني خلال المرحلة المقبلة ، قد باتت مرتهنة بتحرير تلك الطاقات والقدرات الكامنة أو المعطلة داخل الحزب ، وذلك من خلال اطلاق عملية اصلاح شامل للتصدعات ومواطن النقص والقصور في البنية الهيكلية التنظيمية والادارية والمالية والقيادية للحزب ، ومنح فرصة كبيرة للشباب للإسهام في قيادته ، وإعادة تموضع وتوازن المهام ذات الطبيعة التشريعية والرقابية ((القضائية)) والتنفيذية للحزب على مستوى المركز والمحافظات ، وتفعيل أدائها ، بما يمكن الحزب من امتلاك مقومات آلية عمل ديناميكية متجددة ، تشمل بنية الحزب الهيكلية كاملة من القاعدة الى القمة ، قادرة على تجاوز محددات القصور الذاتي التي يعانيها الحزب ، عبر تفعيل آليات العمل المؤسسي ، وإشاعة الممارسة الديمقراطية العاملة ، وتدوير المناصب القيادية بشكل دوري داخل الحزب وعلى وجه الخصوص في هيئاته القيادية بدء من المديريات والمحافظات وانتهاء بالأمانة العامة للحزب ، بما يكفل تحفيز نشاط الحزب وانتظامه وتكامله على الصعيدين السياسي والتنظيمي معا ، وعلى مختلف المستويات ، وفي كافة المواقع القيادية .

٤ - لم يعد مقبولا اليوم ان يظل الحزب الاشتراكي اليمني – برسالته الثقافية والاعلامية – لاعبا ثانويا في المشهد الثقافي والاعلامي الراهن ، فالمتغيرات المستجدة تفرض على

الحزب ان يكون حاضرا بكثافة بمؤسسة اعلامية متكاملة ((قناة فضائية ، محطة إذاعية ، صحيفة يومية ، مجلة شهرية ، مواقع الكترونية ، ومواقع التواصل الاجتماعي)) تنهض بنشر الثقافة التنويرية التحديثية ، وتوصل رسالة الحزب السياسية الثقافية والاعلامية ، بيسر وسهولة الى عموم المواطنين .

فمن حق الشعب الحصول على ذلك الجزء الحداثي التنويري - المغيب في المشهد الثقافي والاعلامي الراهن ، ومن حقه الوصول الى الرسالة الاعلامية والسياسية والثقافية اللا تقليدية المغيبة ، وعلى الحزب تقع مسئولية تحقيق ذلك من موقعه في صدارة قوى التغيير والتحديث ، في ظل تعدد وتنوع الوسائل الاعلامية القادرة على تغطية جل المناطق السكنية ، وبكلفة لم تعد باهظة .

لقد اصبحت القوى التقليدية الطفيلية النافذة ، من قوى الفساد والاستبداد بتوجهاتها السياسية ومصالحها الاقتصادية الضيقة ، حاضرة بأشكال مختلفة في رسم المشهد الثقافي والاعلامي المشوه الراهن ، الغائب الأبرز فيه مصالح الغالبية العظمى من المواطنين ، التي تتماهى بوضوح في مفردات المشروع الوطني الديمقراطي الحداثي السلمي – المغيب الى حين- الذي بات مناط رجائهم في بناء المستقبل الاجمل والاروع الذي طالما حلموا به .

٥- تبدو أكثر التحديات الحقيقية المنتصبة أمام الحزب خلال الفترة المقبلة متمثلة بالانتخابات التي ستفرض نفسها كأحد أهم استحقاقات المرحلة القادمة ، الأمر الذي يتطلب إيلاؤها الأولوية في اهتمامات الحزب ،عبر تطوير وتحديث آليات عمل الحزب ، وتنشيط وتفعيل الإدارة الانتخابية في الأمانة العامة والمحافظات والمديريات ، بما يواكب المتغيرات الإدارية والفنية - الانتخابية الجديدة ، والعمل من الآن وفقا لاستراتيجية عمل انتخابية توفر قاعدة بيانات ومعلومات وإحصائيات متكاملة للحزب ،وتوثيق كل ماله صلة بالانتخابات من سجلات ونتائج انتخابية الكترونية وقوانين وتقارير وإرشادات... الخ ، مترافقة مع بناء القدرات المادية - الفنية والبشرية الخاصة بالحزب ،والعمل على إنجاز خطة تدريبية وتأهيلية للكادر الحزبي الانتخابي من الشباب والشابات في مختلف المحافظات والدوائر الانتخابية بالمراكز التدريبية ، وبالاستفادة من البرامج التدريبية التي تنفذها المعاهد والمؤسسات الدولية العاملة في بلادنا.

٦- مثل غياب الحوار الداخلي في الحزب خلال الفترة المنصرمة أحد أهم جوانب الضعف في عمل الهيئات القيادية للحزب ، تظافر ذلك مع غياب الهيئات الاستشارية للحزب ((المجلس الاستشاري ، مركز الدراسات والبحوث))، الامر الذي لم يعد مقبولا اليوم ، فالحاجة أشد الحاحا لتشكيل مثل هذه الهيئات الاستشارية ، بهدف توسيع قاعدة المشاركة في الرأي ، والاستفادة من الكفاءات والقدرات والخبرات المتاحة في الحزب ، ومساعدة الهيئات القيادية في ادارة حوارات واسعة ومثمرة حول القضايا المثيرة للخلاف ، ودراستها وتقديم الرؤى والتصورات الناجعة بصددها ، ودراسة تلك القضايا والمشكلات

التي تنتجها المتغيرات المستجدة في الواقع اليمني والاقليمي والدولي ذات الاهمية ، وتقديم الدراسات والبحوث في المجالات التنظيمية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من الرؤى والتصورات الاستشرافية المستقبلية الى الهيئات القيادية للحزب ، لمساعدتها في صياغة رؤاها السياسية الواقعية ، وعند اتخاذ القرار بصددها ، الى جانب المهام العامة الاخرى التي تنهض بها تلك الهيئات الاستشارية .

٧- ان الحزب الاشتراكي اليمني كحزب وطني عريق ، ذو توجهات فكرية وسياسية مستقلة وواضحة ، وصاحب مشروع حداثي ديمقراطي ، كان ولايزال عصي عن أية تأثيرات استقطابية خارجية ضيقة . الا أنه بحاجة اليوم – ومن موقع المسئولية الوطنية - إلى توطيد علاقاته الثنائية والجمعية مع الشركاء السياسيين الإقليميين والدوليين خلال المرحلة الانتقالية التي تمر بها بلادنا ، والعمل على تصويب وتوطيد علاقات اليمن مع المحيط العربي – الاقليمي والإسلامي والدولي على أساس المصالح المتبادلة ، وعلى قاعدة التكافؤ واحترام السيادة والاستقلال الوطني ، إلى جانب توطيد وتوسيع العلاقات الثنائية بين حزبنا وأحزاب اليسار والاشتراكية الدولية ، والأحزاب الديمقراطية وقوى السلم في العالم على أساس من التعاضد والنضال المشترك من أجل الانتصار للقضايا العادلة للشعوب ، وفي المقدمة منها القضية الفلسطينية ومناهضة العنف والإرهاب ، ومناصرة قضايا الحقوق والحريات ، ومبادئ العدالة والديمقراطية والسلام العالمي .

انتهى